

جامعة العربي التبسي -تبسة-



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية



البعد المغاربي في السياسة الخارجية الفرنسية

-دراسة جيو بوليتيكية-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالبتين:

- عواس هنيدة
- عبيدات إسمهان

إشراف الأستاذ:

دريدي محمود

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
كيم سمير	أستاذ محاضر -أ-	رئيسا
محمد دريدي	أستاذ مساعد -أ-	مشرفا ومقررا
هاني غنية	أستاذ مساعد -أ-	عضوا مناقشا



السنة الجامعية 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم



ربنا لك الشكر ولك الحمد ولك الثناء الحسن كما يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك

لتوفيقك لنا في إتمام هذا العمل

إن الحروف لتتهادى بكلماتها لتجسد لكم أجمل عبارات الشكر والثناء.

إن الكلمات لتقف عاجزة، والعبارات تائهة، بل والأفكار قاصرة حينما نريد أن نشكركم

في مثل هذه اللحظات يتوقف القلم ليفكر قبل أن يخط الحروف لينظمها في سطور تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلاً من الذكريات وصور تجمعنا برفاق أناروا لنا دربنا.

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو الخطوات الأخيرة لإتمام هذه المذكرة

جزيل الشكر والعرفان إلى:

الأستاذ المشرف: "دريدي محمود" الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل وكان لنا السند والعون الموجه في كل خطوات إعداد هذه المذكرة .

كل التقدير والاحترام لأساتذة قسم العلوم السياسية

الذين وقفوا على المنابر وبذلوا مجهودات جبارة لينيروا دربنا

الإهداء

اللهم لك الحمد إذا ألهمتنا من الخطأ استغفارا الحمد لله فارزقنا الجنة و اصرف عنا النار ولك الحمد إذا عطفت علينا قلوب الإباء و نحن صغارا اهدي عملي هذا إلي الذين أوصانا الله أن نحسن إليهما بعد عبادته "**أبي و أمي**"

في البداية اهدي عملي هذا إلي من احمل اسمه بكل افتخار إلى من زرع في نفسي روح المثابرة و الطموح إلي سندي في الحياة إلي الذي تعب من اجلي لأنال سعادتي إلي اغلي ما عندي أطال في عمره

"**أبي العزيز**"

إلى أعز ما أملك في الدنيا أمي أطال الله في عمرها إليك يا أماه إليك يا مصدر الحنان والمحبة

إلى من سهرت وشقت وتعبت لراحتي إلى من أنارت دربي بنصائحها إلى من كفاها إحسان وقلبها الدافئ بالحب والسلام، إلى أحلى بستان ينضح بالفل والياسمين والريحان،

"**أمي العزيزة**"

إلى أختي العزيزتين "**فيروز، نجاة**" رحمهما الله وطيب ثراهما

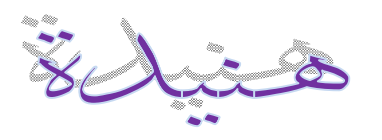
إلى أخوي العزيزين "**أمير وإلياس**"

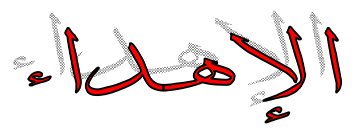
أهدي عملي هذا لأجدادي وجداتي وأخوالي وخالاتي أعمامي وعماتي

إلى أبناء اخوالي وخالاتي وأبناء أعمامي وعماتي

أهدي عملي هذا إلى أعز صديقاتي "**هدى، إيمان، روميساء**"

إلى كل من ساعدنا من قريب أ بعيد ولو بكلمة طيبة جزاهم الله خيرا.





بسم الله الرحمان الرحيم اللهم لك الشكر ولك الحمد ولك الثناء الحسن

كما يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك

لتوفيقك لنا في إتمام هذا العمل

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من حملتني وهنا على وهن والتي بذلت كل ما في وسعها لتوفر لي سبل العلم وكان لها الفضل الأكبر فيما وصلت غليه اليوم والتي دفعتني ورفعت إسمي بين الناس

إلى من علمتني كيف أتحدى الفشل وجعل منه قوة مليئة بالأمل

إلى من انتظرت هذا العمل بفارغ الصبر ومهما شكرتها فلن أوفيها حقها

"**أمي الغالية**" حفظها الله

إلى من رفع راية التحدي والكفاح دوما، إلى من بقى صلبا وقويا رغم الصعاب والمحن، إلى الذي منحني صفوة جلدها فاستسهلت عظمة العلم ، إلى رجل الحنان إلى ذروة الفخر والقوة إلى أحلى كلمة يرددها اللسان

إلى من عانى وأفنى عمره ليوصلني إلى أعلى المراتب

"**أبي العزيز**" أطال الله في عمره

إلى من قسموني رحم أمي وحب أبي ومصدر سروري وفرحتي أخوتي "إلياس وفيصل"

إلى كل الأقارب أخص بالذكر أخوالي وخالاتي كل من "شريفة وسمرة وزوليخة وحبارة"وابنة خالتي رحمة وعلى رأسهم جدي وجداتي حفظهم الله إلى نساء أخوالي كل من سناء وخولة إلى أعز وأجمل ابنة خالة الكتكوتة "تسنيم"

إلى كل أعمامي وعماتي خاصة عمتي "نجاة" وأبنائها

إلى أبناء خالتي "توفيق، علاء، أيمن"

إلى كل صديقاتي في الجامعة "هنيدة، سارة، حنان"



الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور البعد المغربي في السياسة الخارجية الفرنسية من خلال تقديم دراسة لها ومعرفة خلفياتها وآلياتها والبنية المؤسساتية لها، بالإضافة إلى التعرض لأبرز مضامينها وإسهاماتها خاصة على المستوى الإقليمي بأخذ منطقة المغرب العربي، وتم من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية المتمثلة في إبراز البعد المغاربي في السياسة الخارجية الفرنسية .

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج :

- لا يمكن فهم السياسة الخارجية الفرنسية إلا من خلال الإطار الفلسفي للسياسة العالمية الفرنسية التي تبلورت منذ القدم.

- لا يمكن بلورة السياسة الخارجية الفرنسية ببعدها المغاربي إلا من خلال إدراك الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المغرب الربي بالنسبة لفرنسا.

- لا يمكن لصانعي السياسة الخارجية الفرنسية الاهتمام بالمنطقة المغاربية لمواجهة التهديدات إلا من خلال دخول دول أخرى تنافسها على المنطقة لحماية مصالحه والحفاظ عليها.

Summary

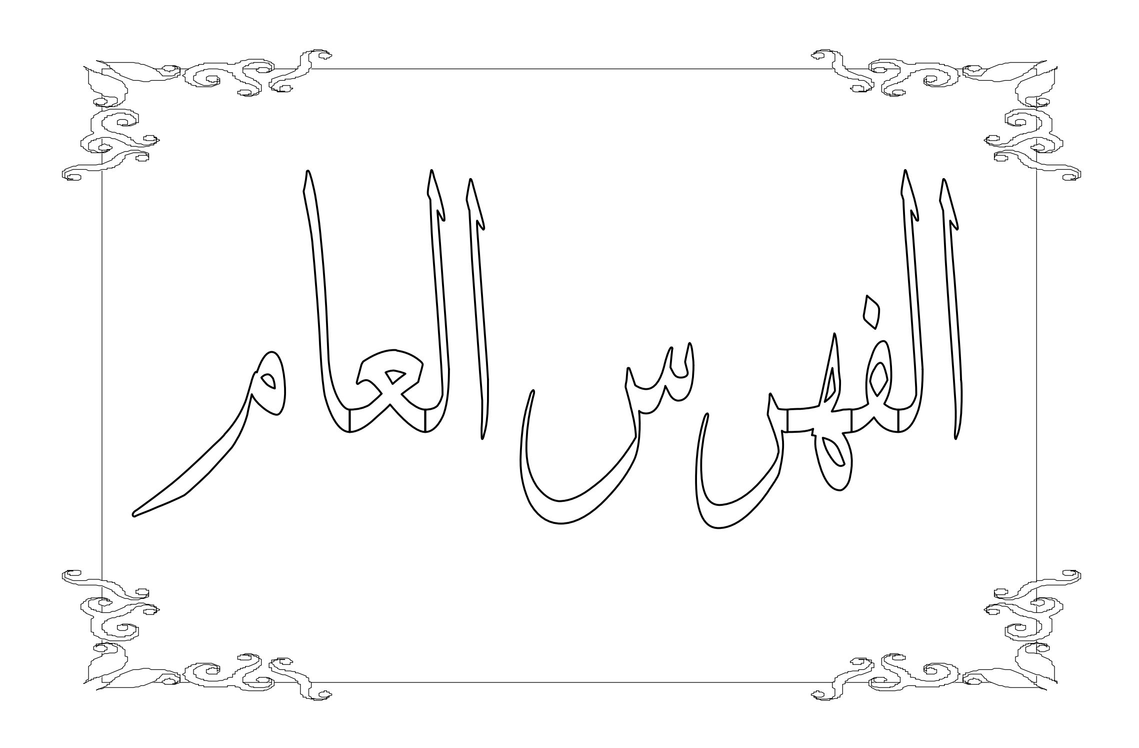
This study aims to highlight the role of the Moroccan dimension in French foreign policy by presenting a study of its background, mechanisms and institutional structure, as well as exposure to its most important contents and contributions, especially at the regional level, taking the Maghreb region. The study dealt with the problem of highlighting the dimension Maghreb in French foreign policy.

The study reached the most important results:

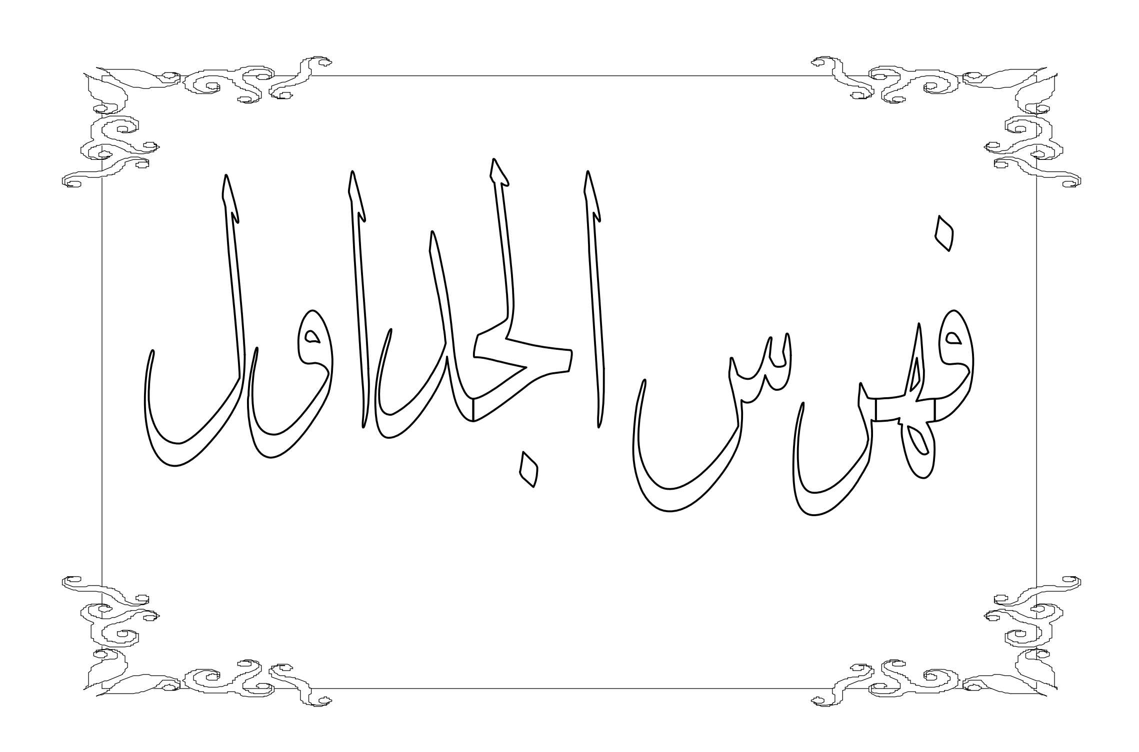
- French foreign policy can be understood only through the philosophical framework of the French world policy that has evolved from ancient times.

- French foreign policy can only be crystallized in its Maghreb dimension by recognizing the geostrategic importance of the Maghreb region to France.

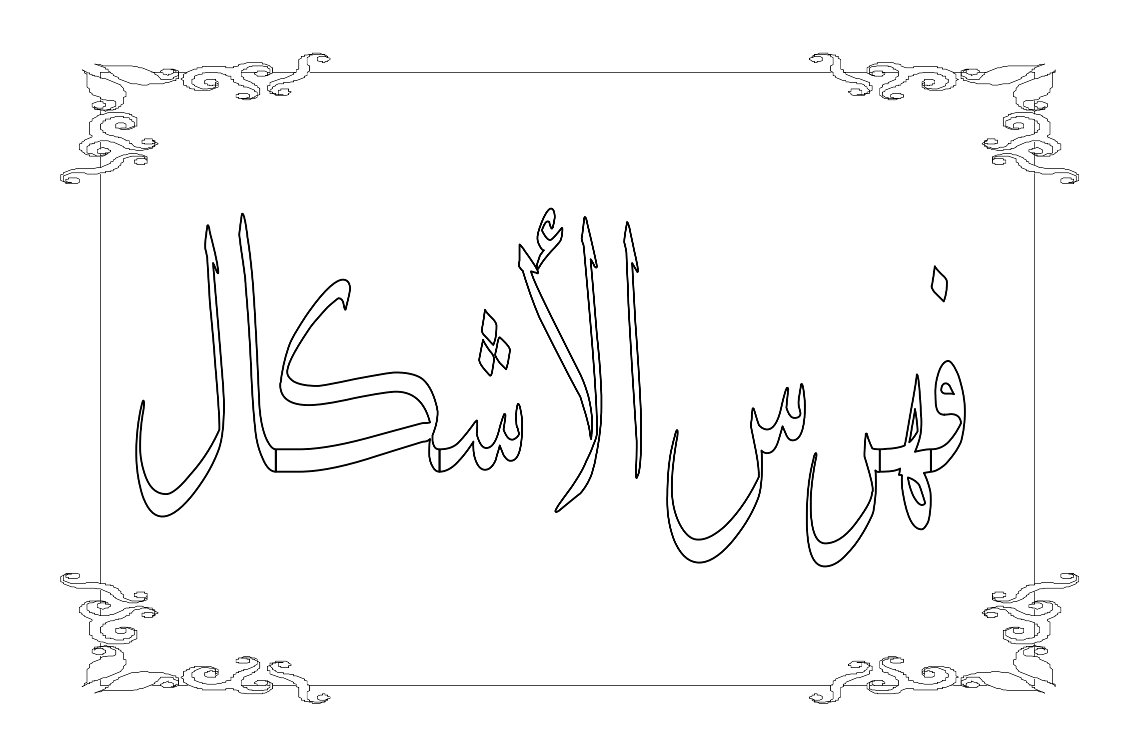
- French foreign policy makers can only take care of the Maghreb to face threats by entering other countries competing for the region to protect and preserve their interests.


الفهرس العام

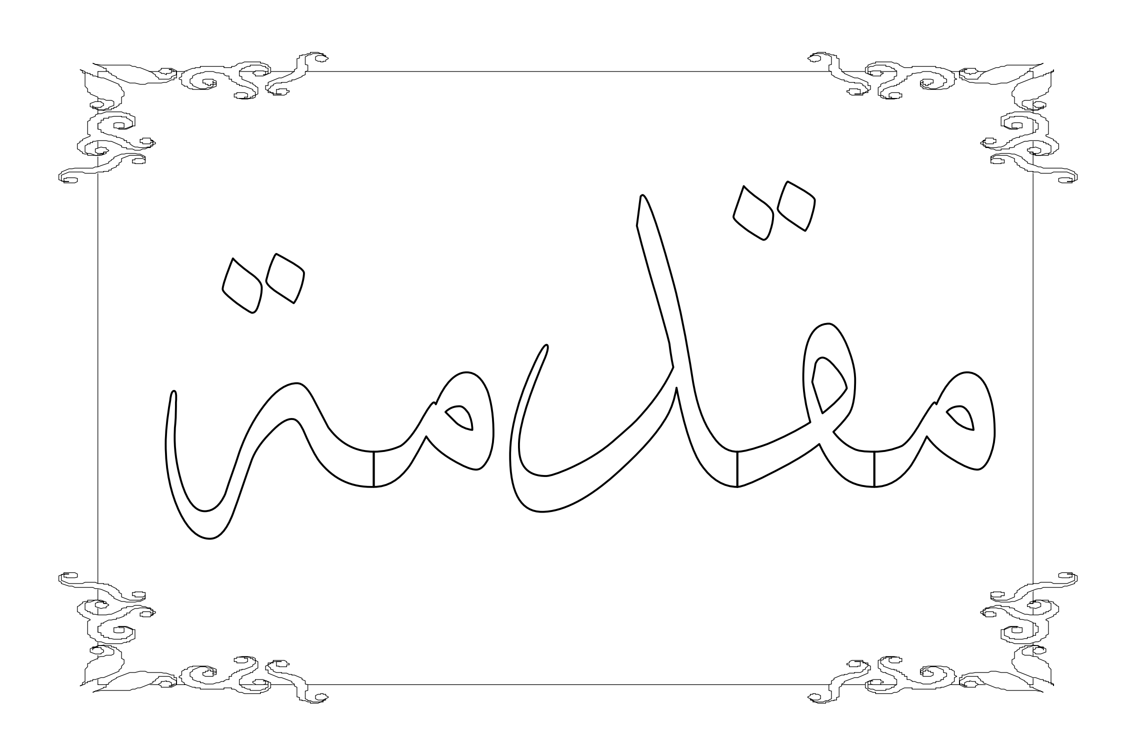
الفهرس العام


فهرس الجداول

فهرس الجداول


فهرس الأشكال

فهرس الأشكال


مقدمة

مقدمة

تعد السياسة الخارجية للدول من القضايا المهمة والحساسة في العلاقات الدولية، ويعود ذلك إلى التطورات والتغيرات الحاصلة للعلاقات الدولية، بحكم أن الدولة فاعلا أساسيا وأحد وحدات التحليل الأساسية فلكل دولة سياستها الخارجية الخاصة بها، والتي بدورها لها محددات تحك بقوة بهذه السياسة أو ضعفها، كما أن لكل سياسية خارجية مبادئ تحكمها قد لا تتغير، وأبعاد جوهرية تحدد توجه السياسة الخارجية للدولة اتجاه المحيطين بها واتجاه الدول التي لتتواجد بها مصالحها وفي هذا الخصوص نحاول دراسة السياسة الخارجية الفرنسية من الأبعاد عموما، والبعد النظري خصوصا نظرا لارتباط فرنسا بالمنطقة المغاربية تاريخيا وجيوسياسيا.

غير أن هذه العلاقات شاهدت زخما جديد منذ نهاية الحرب الباردة وتكثيف الاهتمام الفرنسي بالمنطقة المغاربية فعلاوة على اعتبارها مركز نفوذ تاريخي وثقافي لباريس وأهمية موقعها الجو استراتيجي البالغ كامتداد لأوروبا الجنوبية والقرب الجغرافي، فضلا عن الأهمية الاقتصادية الهائلة خصوصا في المجال الطاقوي، وتصاعدت التهديدات الأمنية في المنطقة (مثل الهجرة السرية ومحاربة الإرهاب) مما أدى بباريس إلى تبني السياسة الخارجية متعددة الأبعاد في المنطقة كان ولا يزال لها الآثار البارز على الطرفين الفرنسي والمغربي.

أولا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على المحدد الجغرافي ودوره في التأثير على صانع القرار السياسي وبالتالي توجيه السلوك الخارجي وهذا يظهر لنا جليا من خلال إبراز دور الموقع الجغرافي الاستراتيجي لفرنسا وكذلك شاسعة المساحة الجغرافية التي تكسبها مزايا في نفس الوقت الذي تطرح فيه تحديات، فموقعها الهام توسطها بلدان المغرب العربي وباعتبارها همزة وصل بين القارة الإفريقية والأوروبية بإطلالها على أهم المصطلحات المائية في العالم من خلال شريطها الساحل الطويل وباحتلالها المرتبة العاشرة عالميا والأولى عربيا وإفريقيا من حيث المساحة الجغرافية.

وكذلك تكمن أهمية موضوع دراسة البعد المغاربي والسياسة الفرنسية كونها سيسلط الضوء على السياسة الخارجية الفرنسية كدولة بارزة ومهمة في بنية النظام الدولي وعلى الأقل إقليميا ومعرفة البعد المغاربي (دول المغرب العربي)لسياسة فرنسا الخارجية ومحاولة الوصول إلى أسباب التركيز على البعد المغاربي لهذه السياسة.

كما أن هذا الموضع كان ولا يزال محل إهتمام الدارسين والمهتمين لشؤون السياسة الدولية وصانعي السياسة خاصة صناع القرار في الدولة الفرنسية.

ثانيا: أهداف الدراسة

نسعى من خلال دراستنا لهذا الموضوع في الوصول للأهداف التالية:

– دراسة وتبيان أهمية الموقع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي.

– البحث في أهداف السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة، والعوامل التي تؤثر في بلورتها.

– التعرف على آليات ومحددات السياسة الفرنسية تجاه المنطقة المغاربية.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

جاء اختيارنا لهذا الموضوع لمجموعة أسباب ذاتية وأخرى موضوعية

1– الأسباب الموضوعية

– تتعلق أسباب الاختيار بصفة رئيسية بالأهمية المتزايدة لمنطقة المغرب العربي عموما وبالنسبة لدولة الفرنسية خصوصا باعتبارها من بين القوى الكبرى في أوروبا والعالم، تسعى لبسط النفوذ على هذه المنطقة الحيوية.

– الاهتمام البالغ لموضعي الجغرافيا السياسية والسياسة الخارجية سواء عند خبراء السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع أو محاولة فهم هذان الموضوعان من الزاوية السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية.

– إثراء المكتبة بالمزيد من البحوث حول السياسية الخارجية الفرنسية بمختلف أبعادها.

– توضيح الطرق التي تستعملها السياسة الخارجية الفرنسية في الحفاظ على سياستها الخارجية اتجاه المنطقة في ظل المنافسة الدولية.

– كما أن اهتمام المفكرين بالتنظير في السياسية الخارجية يجعلنا ندرس هذه الأطر وكيفية تفسيرها للسياسة الخارجية الفرنسية

2– أسباب ذاتية

– في التعمق لدراسة المنطقة المغاربية التي تعد بلدان الجزائر إحدى أهم الدول المهمة خصوصا للسياسة الخارجية الفرنسية لعدة أسباب (تاريخية، ثقافية، اقتصادية، أمنية).

- كان السبب الرئيسي لاختيارنا لهذا الموضوع هو ميلنا لتعرف أكثر على الجغرافية السياسية المغاربية عامة وفرنسا خاصة ومدى تأثير السياسة الخارجية بها.

- رغبتنا واهتمامنا بدراسة السياسة الخارجية عموما والفرنسية خصوصا كونها ركزت على البعد المغاربي الذي تنتمي إليه جغرافيا وسياسيا.

رابعا: إشكالية الدراسة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع والتعمق فيه تبلورت لنا المعالم الرئيسية وإشكالية الدراسة والمتمثلة في:

إلى أي مدى يؤثر ويتأثر الفضاء المغاربي بالسياسة الخارجية الفرنسية انطلاقا من العوامل الجيوسياسية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات أبرزها:

- ما هي المقومات التي جعلت المنطقة المغاربية محل اهتمام رئيسي في السياسة الخارجية الفرنسية؟

- كيف تؤثر التهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة المغاربية في السياسة الخارجية الفرنسية؟

- إلى أي مدى يؤثر حضور القوى الكبرى (أمريكا، روسيا، الصين) في المنطقة المغاربية على الوجود الفرنسي في المنطقة حاضرا ومستقبلا ؟

خامسا: فرضيات الدراسة

وكإجابة مؤقتة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية نفتح الفرضيات التالية:

- هناك علاقة شبه ثابتة بين إيجاد دور عالمي لفرنسا وبين تنمية علاقتها بالدول المغاربية.

- تؤثر الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة المغربية لتوجهات السلك الخارجي للسياسة الخارجية الفرنسية.

- تمثل المضامين الجيوسياسية في العلاقات الفرنسية أهم مجالات في إطار علاقات التعاون بين الطرفين.

- التنافس الدولي حول المنطقة المغاربية يحتم على صانعي السياسة الخارجية مزيدا من التعاون مع المنطقة المغاربية لحماية مصالحها.

سادسا: حدود الدراسة

- الحدود المكانية: تتناول هذه الدراسة البعد المغاربي في السياسة الفرنسية، ومنه يتم التركيز على المنطقة المغاربية التي تظم المغرب، تونس، الجزائر، ليبيا، موريتانيا.

- تتعلق الدراسة المكانية بسياسة فرنسا ضمن إطارها المغاربي.

– **الحدود الزمنية**: تتحدد هذه الدراسة لفترة ما بعد الحرب الباردة (1991)

سابعا: مناهج الدراسة

يفرض الموضوع محل الدراسة إتباع مجموعة من المناهج العلمية وهي:

– **المنهج الوصفي**: عبر وصف مقومات وتفاعلات السياسة الخارجية لفرنسا تجاه المنطقة المغاربية وإلى مدى ساهمت وأثرت منطقة المغرب العربي في بلورة السياسة الخارجية لدولة الفرنسية كما استخدمنا تقنية تحليل المضمون، وذلك لجمع ووصف البيانات المتوفرة عن السياسة الخارجية الفرنسية بصفة عامة، واتجاه منطقة المغرب العربي بصفة خاصة.

– **المنهج التاريخي**: تم استخدامه من خلال تتبع بعض الوقائع والأحداث الأكثر تأثيرا في ما يتعلق بالسياسة الفرنسية في المنطقة.

ثامنا: أدبيات الدراسة

بالرجوع للدراسات السابقة التي تناولنا فيها البعد المغاربي في السياسة الخارجية الفرنسية وإستراتيجيتها المتبعة اتجاه مناطق دول المغرب العربي وذلك بالتركيز على النواحي الاقتصادية ومجالات التعاون وأهم الفوارق بين اقتصاديات هذه الدول حيث تحظى العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمنطقة المغاربية بعلاقات قوية منها الأمنية والاقتصادية والثقافية ورغبة فرنسا في تكريس نفوذها الفردي لمنطقة المغرب العربي برغم من وجود تنافس دولي بين اتحاد الأوروبي والأورو مغاربي، حيث نلاحظ أن فرنسا هي التي تبادر بالشركات والمشاريع مع دول المغرب العربي للوصول إلى الأهداف المرجوة في دراستنا أعتمدنا على بعض المراجع التي كانت بمثابة أدبيات سابقة حول الموضوع: "مذكرة بيرم فاطمة أبعاد السياسة الخارجية الفرنسة إتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، وكذلك اعتمدنا على مرجع "صالح صالحي: التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، وكذلك في هذه الدراسة تطرقنا إلى أثر التحديات الأمنية الغربية على السياسة الفرنسية، "مذكرة التنافس الأورو أمريكي في المنطقة المغاربية وآثاره على التعاون المغاربي"، وكذلك تطرقنا إلى معضلة التنافس الاقتصادي مع الصين وسعي روسيا إلى بسط نفوذها.

تاسعا: صعوبات الدراسة

وجهنا صعوبات عديدة خلال إعدادنا لهذه المذكرة : قلة المراجع الملمة بالموضوع خاصة باللغة الفرنسية، وكذلك فيما يتعلق في جانب الأرقام والإحصائيات المتعلقة بالدراسة.

عاشرا: هيكلة الدراسة

وفق عنوان الدراسة الموسوم بـــ "البعد المغاربي في السياسية الخارجية الفرنسية" دراسة جيو سياسية، قد تم تقسيم الخطة إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، ويمكن إيجاز هذه الخطة كما يلي:

الفصل الأول جاء تحت عنوان الأطر المفاهيمية للدراسة وتم تقسيمه إلى مبحثين: الأول تحت عنوان المقاربة المفاهيمة للدراسة حيث تم التطرق فيه إلى مفهوم السياسة الخارجية والجيوبوليتيك والمنطقة المغاربية، أما المبحث الثاني بعنوان الأطر النظرية للسياسة الخارجية الفرنسية تم التطرق فيه إلى التفسير الواقعي والبنائي والليبرالي للسياسة الخارجية الفرنسية.

أما الفصل الثاني جاء بعنوان: الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة المغاربية في السياسة الفرنسية وتم تقسيمه إلى مبحثين تضمن المبحث الأول: الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة المغاربية في التصور الفرنسي بحيث شمل الأهمية المكانية والتاريخية للمنطقة المغاربية، أما المبحث الثاني جاء بعنوان أطر مستويات العلاقات الفرنسية والمغاربية، بحث تضمن الأطر الثنائية في العلاقات الفرنسية والمغاربية (الجزائر-تونس-المغرب) وكذلك الأطر المؤسساتية المغربية في العلاقات الأورو مغاربية.

أما الفصل الثالث جاء تحت عنوان المضامين الجيوسياسية في العلاقات الفرنسية المغاربية تم فيه التطرق إلى مبحثين الأول بعنوان أثر التحديات الأمنية المغربية على السياسة الفرنسية وتضمن ما يلي: التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية (الهجرة والإرهاب)، وكذلك الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة هذه التهديدات الأمنية، أما المبحث الثاني: جاء تحت عنوان السياسة الفرنسية وإشكالية التنافس الدولي على المنطقة المغاربية، بحيث تضمن السياسة الفرنسية الأمريكية بين الموروث الاستعماري وتقاسم الأعباء وكذلك معضلة التنافس الاقتصادي مع الصين وفي الأخير تطرقنا إلى السياسة الفرنسية في مواجهة النفوذ الروسي في المنطقة المغاربية.



الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد

لم يستطع علماء السياسة إعطاء تعريف للسياسة الخارجية لأنها تختلف من دولة لأخرى حسب موقعها الجيوسياسي والاقتصادي، بحيث تشكل المنطقة المغاربية بعد حضاري له خصوصياته التي تميزه على دول العالم الثالث عامة ودول العربية خاصة، حيث ارتأينا في هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول: المقاربة المفاهيمية للدراسة**
- **المبحث الثاني: الأطر النظرية للسياسة الخارجية الفرنسية**

المبحث الأول المقاربة المفاهيمية للدراسة

يلم هذا المبحث جوانب تناولنا فيها مختلف التعريفات ونظريات التي قدمها العلماء والمفكرين لمعرفة ظاهرتي السياسة الخارجية والجيوبولتيك لأنها تكون مبنية على مصالح اقتصادية توسعية وتعتبر الواجهة التي تتحرك ضمنها الدول لتحقيق مصالحها حيث قسم هذا المبحث إلى ثلاثة أقسام:

المطلب الأول مفهوم السياسة الخارجية

أولا: مفهوم السياسة الخارجية

لا يوجد هناك تعريف متفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية عند علماء السياسة بشكل عام، وعلم العلاقات الدولية بشكل خاص، وعليه فقد تعددت تعريفات الباحثين إزاءها، والحق فإن تعددت التعريفات وتناولت نواحي التركيز فيها وإنما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينهما[1].

ومن أبرز التعريفات المقدمة للسياسة الخارجية تعريف الذي قدمه "**حامد ربيع**" إذ يعرفها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه إسم السياسة الخارجية".

طبقا لهذا التعريف تنصرف السياسة الخارجية إلى "**النشاط الخارجي**" أو "**الحركة الخارجية**" للدولة أو غيرها من الوحدات ومن البديهي أنه لا يمكن القول بأن كل نشاط خارجي يتضمن بالضرورة سياسة خارجية، ضف إلى ذلك أن السياسة الخارجية لا تتضمن الأنشطة وحدها ولكنها تتضمن البرامج والأدوات والأهداف والسياسات بالإضافة إلى الأنشطة ومن ثم فإن المرادفة بين "**السياسة الخارجية**" و"**النشاط الخارجي**" ينتهي إلى النظر إلى السياسة الخارجية باعتبارها ذلك الباب الواسع الذي يفتقر إلى حدود منهجيته[2].

-وكذلك عرفها **فلدمير سوجاك " Vladimir So jack**"السياسة الخارجية للدولة هي أساسا نشاط الدولة الموجه للدفاع عن مصالحها في الخارج من خلال العلاقة مع الدول الأخرى أو عناصر الجماعة الدولية.

---

[1]- أحمد نوري النعيمي، **سياسة خارجية**، (د ط)، دار زهران للنشر والتوزيع، 2009، ص 19.

[2]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 19 ، ص 7

- وعرفها **كبنت تومسبون** " أن السياسة الخارجية هي النظرة الإيديولوجية والتحليلية أما الأولى فيفترض أن السياسات التي تصفها الدول تجاه العالم الخارجي هي تعبيرات عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة فتصنف السياسة الخارجية ديمقراطية واستبدادية وتحررية واشتراكية ومحبة للسلام أو عدوانية".

أما الثانية فتفترض أن للسياسة الخارجية عدة مقومات منها تقاليد الدولة التاريخية وموقفها الجغرافي والمصلحة الوطنية وأهداف الأمن وحاجاته.

وهذا التعريف يقدم لنا مجموع العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية كما سنراه.

- أما "**لاري ليونارد** " **Leonard Larry** من خلال وصف السياسة الخارجية الأمريكية فيقول السياسة الخارجية للأمة في وقت هي مجموع الأفعال المتخذة من قبل أمريكا في علاقاتها الخارجية و السياسة الخارجية تتضمن على ماذا تفعل الأمة في العالم لا ماذا تتفق على فعله أو تطمح إليه.

- أما "**دانيال باب**" **Daniel papp** فإني يفرق بين عملية السياسة الخارجية و السياسة الخارجية فعملية السياسة الخارجية هي مجموع الأفعال التي تتبعها الدولة في صياغتها وتصمين سياستها الخارجية أما السياسة الخارجية فتعني الأحداث المباشرة لمجموع الأفعال التي تتخذها الدولة من أجل إنجاز أهداف سياستها الخارجية[1].

- وهذا التعريف يفرق بين السياسة الخارجية كفعل يقوم به صناع القرار في المحيط الدولي والذي يعبر عن مواقف معينة وقرارات معينة وبين عملية صنع السياسة الخارجية وصياغتها والتي تمر عبر مراحل وصولا إلى الفعل المنبثق عن هذه المراحل[2].

- وكذلك تعريف **كورت** "**Kurt**" "السياسة الخارجية على أنها" السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدولة الأخرى إنها برنامج الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب"

[1]- حمدوش رياض، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001** (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة متنوري قسنطينة سنة 2011-2012، ص 10.

[2]- حمدوش رياض، **المرجع نفسه**، ص 11.

- ويضيف أيضا **كورت Kurt**" للسياسة الخارجية قائلا "بكلمات أخرى أنها تعبر عن مجموعة إجمالية من تلك المبادئ التي في ظلها تدار علاقات دولة مع الدول الأخرى.

- إلا أن هذا التعريف يقتصر على جانب واحد هو أنه لا يعد القنوات القتالية أداة من أدوات السياسة الخارجية.

- أما السفير **ليون نويل "Lion Nwil"** فقد عرفها بأنها فن إدارة علاقات دولة مع الدول الأخرى.

- في حين يرى "**مود لسكي" Modlisqui** بأنها" نظام الأنشطة التي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية: المدخلات والمخرجات[1].

- كما يعرف "**براتيك مورقان" "Pratik Morgen** السياسة الخارجية أنها" التفرقات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويين في الحكومة الوطنية أو ممثلوهم بهدف التأخير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين"[2].

من هذا التعريف نجد أن السياسة الخارجية هي مجموع السلوكيات وتصرفات صناع القرار في البيئة الخارجية فتقتصر السياسة الخارجية على مجرد رصيد سلوكيات الدول وبذلك تخرج من نطاقها الأبعاد الأخرى للسياسة الخارجية كالأهداف والإستراتيجيات المعلنة.

-تعريف **موسوعة السياسة الخارجية** "بأنها تنظيم نشاط الدولة ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها مع غيرها من الدول والمجتمعات الدولية وتهدف السياسة الخارجية إلى صيانة استقلال الدولة وأمنها وحماية مصالحها الاقتصادية.

- ويعرفها "**مارسيل ميرل" "Marial Mirl** " السياسة الخارجية أنها ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي معالجة مشاكل كل ما وراء الحدود".

- ويعرفها "**روزونو**" على أنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوب فيها"[3].

[1]- أحمد نوري النعيمي، **مرجع سابق**، ص 19.

[2] – حنبلي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج3، ص368.

[3] – إيمان دني، **البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002–2023**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص دراسات مقارنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2016-2017.

- وكذلك يعرفها **نورمان هيل** "**Norman hile**" تعريفا للسياسة الخارجية سيتم بالدقة والواقعية عندما نقول" بأنها نشاط الدولة قبل الدول الأخرى سواءا اتخذ هذا النشاط مظهرا سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا على أساس الفلسفة أو الإيديولوجية التي ..... القادة بها".

- ويعرفها "**زايد عبيد الله مصباح**" أنها" السلوك السياسي الخارجي لأية دولة واحدة دولية هو عبارة عن حدث وفعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بصورة مقصودة وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية فالسلوك السياسي الخارجي يتحدد بالبواعث والمقاصد المرتبطة به، وما يترتب عليها من نتائج خارج الحدود".

- ويقدم الدكتور "**عبد المجيد العبد لي**" تعريفا لها:" بأنها فن تيسير الدولة الخارجية في جميع الميادين مع بقية الممثلين الدوليين سواءا كانوا أشخاص دوليين: دول ومنظمات دولية أو جماعات ضغط دولية أخرى وهذا الفن تحكمه المصلحة الوطنية".

- ويعرفها كذلك " **محمد السيد سليم**" بأنها" برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة من المحيط الخارجي.

- وهذا التعريف ينطوي على الأبعاد التالية: الواحدية والرسمية والعلنية والإختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية.[1]

- ويختصر **كيسنجر** "**Kissinger**" "السياسة الخارجية بأنها تبدأ حيث ينتهي السياسة الخارجية"[2].

- **تعريف إجرائي للسياسة الخارجية** من خلال التعاريف المقدمة آنفا" نخلص إلى التعريف الإجرائي للسياسة الخارجية حيث يمكن أن تعرف السياسة الخارجية على أنها كل سلوك للدولة تستهدف المجتمع والبيئة الدولية قصد تحقيق أهداف ومصالح تلك الدولة في إطار المصلحة الوطنية".

[1]- أحمد نوري النعيمي، **مرجع سابق**، ص22ــ23.

[2]- إيمان دني، **مرجع سابق**، ص ص 17،18.

ثانيا: السياسة الخارجية والمفاهيم المشابهة لها

يتداخل تعريف السياسة الخارجية مع بعض المفاهيم الأخرى حيث تعتبر كلا من الدبلوماسية والإستراتيجية أدوات لتنفيذ السياسة الخارجية تعتمد الأولى على الإقناع بينما ينطوي عمل الثانية على استخدام وسائل أخرى ق تكون عسكرية وكلاهما يسعى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية بأقل تكلفة ممكنة وبالتالي فنجاعتهما تنعكس بشكل إيجابي على السياسة الخارجية وقصور مما يؤدي إلى ضعفهما وتبعيتهما.

أ- السياسة الخارجية والدبلوماسية:

يعرف **هارولد نيكلسون "Howard Niklson"** الدبلوماسية على أنها:"إدارة العلاقات عن طريق المفاوضات أو عن طريق معالجة وإدارة هذه العلاقات بواسطة السفراء والممثلين الدبلوماسيين في عمل وقت الدبلوماسيين".

إن مفهومي الدبلوماسية والسياسة الخارجية مفهومين متكاملان متلازمان فالدبلوماسية هي أداة تنفيذ للسياسة الخارجية، فالدبلوماسي هو الذي يقوم بتنفيذ الخطة التي يرسمها رجل السياسة في الدولة في أوقات السلم ويتضح مما تقدم أن السياسة الخارجية تمثل الجانب التشريعي في الدولة في حين تدخل الدبلوماسية في إطار التنفيذ بينما يجب أن تكون السياسة الخارجية في الأنظمة الديمقراطية يقررها رئيس الوزراء- بموجب طبيعة الأنظمة السياسية- بعد موافقة المجالس الانتخابية عليها، وعلى هذا الأساس فإن السياسة يتم اتخاذ القرار فيها بواسطة أشخاص وهيئات في أعلى المستويات، أما دبلوماسية فإنها تزود جهاز اتخاذ القرار بالمعلومات اللازمة[1].

ب- السياسة الخارجية والسياسة الدولية

- يعرف "الدكتور حامد ربيع" السياسة الدولية لأنها التفاعل الذي لابد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاحتضان الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية و السياسة الخارجية هي عنصر من عناصر السياسة الدولية ولكن ليس تعبيرا عن الأهداف المحلية وإنما بوصفها أنموذجا من نماذج

[1] إيمان دني، **مرجع سابق**، ص18

سلوك الدولي لكن لا تقتصر السياسة الدولية على مجرد العلاقات التي تقوم على أسس رسمية بين أشكال النظام السياسي الرسمي فحسب بل العلاقات بين مختلف أشكال التنظيمات الغير رسمية طالما تتمتع بصفة دولية.[1]

-**يعرف** "**جوزيف ناي**" السياسة الدولية على أنها السياسة تنشأ في غياب السياسة المشتركة أو السياسة بين الكائنات ليس لها حاكم عام وهذا يطلق على السياسة الدولية عادة أنها فوضوية وكما تعني كلمة ملكية حاكم واحد تعني كلمة فوضوية عدم وجود أي حاكم وتعد السياسة الدولية نظاما للاعتماد على الذات.[2]

الحق في التمييز بين السياسة الدولية والسياسة الخارجية قد يبدأ واضحا دون الحاجة إلى تحديد فالسياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الدولية فالسياسة الدولية كما عرفها سنا يدر **"Snayder"** بأنها أفعال وردود أفعال وتفاعلات بين وحدات تعرب بالدول القومية وعملية التفاعل بين دولتين هي السياسة الدولية التي نجد في محيطها المصالح المتشابكة تتمثل في الدول المستقلة وتحل هذه المصالح المتشابكة عن طريق معاهدات واتفاقيات اختيارية.[3]

ج- السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

يرى الدكتور أب عامر أن مفهوم السياسة الخارجية أقل شمولا من مفهوم العلاقات الدولية، فالسياسة الخارجية هي مجمل التوجهات العامة التي يتم إعدادها في بداية تاريخية معينة، أو بعبارة أكثر بساطة أنها هي التوجهات العامة التي يتم إعدادها عند مجيء حكومة جديدة للسلطة والسياسة الخارجية هي تلك العملية التي تقوم أي دولة بتنفيذها من أجل الدفاع عن مصالحها الوطنية من أجل بلوغ هدف محدد سلفا، فالسياسة الخارجية تضع داخل الدولة وهي انعكاس لسياستها الداخلية، أما العلاقات الدولية هي انعكاس لسياساتها الداخلية أما العلاقات الدولية فهي كما عرفها " **Marsil virel** "كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها هي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية وتشمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين حكومات هذه الدول ولكن أيضا على العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة التي تقع على جانبي الحدود كما تشمل جميع الأنشطة التقليدية للحكومات: الدبلوماسية.

[1]- النعيمي أحمد نوري، **مرجع سابق**، ص28.

[2]- حسين عوض، **الترابط مابين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية والسياسة الدولية**، الحوار ..... العدد 4021/، 2013/0/04.

[3]- أحمد نوري النعيمي، **مرجع سابق**، ص29.

المفاوضات والحرب....الخ ولكنها تشمل أيضا في الوقت نفسه على تدفقات من طبيعة أخرى اقتصادية، أيديولوجية، سكانية، رياضية، ثقافية، سياحية...الخ.

فالسياسة الخارجية لمجموعة من الدول تشكل جزء من العلاقات الدولية لأن فواعل العلاقات الدولية أشمل من الدول، فهي تحتوي المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات....الخ.

إن العلاقات الدولية أكثر شمولا فهي وسلة التفاعل الأشمل والأوسع بين قوى متعددة في النسق الدولي.[1]

د- السياسة الخارجية والإستراتيجية

يرجع استخدام مصطلح الإستراتيجية إلى الإغريق حيث تميز حياتهم الحرب والقتال وهذه الكلمة من حيث المضمون كانت تشير عندهم "بفن القائد" وهي تعني عندهم "فن الأشياء العامة" إن هذه الكلمة تتميز بالتطور فعليه نرى أن مدلولها لا يشير إلى تعيين مضمون مطلق وثابت كونها كلمة تتصف بالنشاط والديناميكية أو عمل فعل معين في مجال معين من المجالات المختلفة في السياسة بشكل عام وعلى هذا الأساس فإن المعنى الواسع لها يقترن بالسياسة.

أما من حيث المعنى الضيق لها من حيث إقتدائها بالقيادة وعلى الأرجح القيادة العسكرية فإنه اتسع ليتضمن فعاليات سياسية واقتصادية واجتماعية وأصبح من المعروف وفي إطار العلوم الاجتماعية أن تشريع معنى الإستراتيجية أكثر من مكان ومعنى.

وقد تطور المعنى الكلمة فيما بعد فأصبح يشير إلى التمييز بين الإستراتيجية العليا والإستراتيجية العظمى والإستراتيجية الوطنية والإستراتيجية العسكرية.

يعرف "**كلوزفنيتش**" **Klogouvitch** الإستراتيجية:"فن إستخدام المعارك وسيلة للوقاية من الحرب أي أن الإستراتيجية تضع مخطط الحرب وتحدد التطور المتوقع فيها التي التي تتألف منها الحرب كما تحدد الاشتباكات التي تقع في كل معركة[2].

والحق أن هناك جملة مآخذ على هذا التعريف بالإمكان إيجاز ذلك في:

---

[1] -أعربي لادمي محمد، **السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات** الساعة 03.47 يوم 09 فيفري 2019 http.// democraticac.de/ § p:04

[2] - أحمد نوري النعيمي، **مرجع سابق**، ص ص 35-36.

1- يدخل هذا التعريف فكرة استخدام المعارك في مجال السياسة أو في أعلى مستوى لقيادة الحرب وهذه أمور تتعلق بمسؤولية الدولة لا بحدود عمل القادة العسكريين الذين تستخدمهم السلطة الحاكمة ليقوموا بإدارة العمليات وتنفيذها.

2- إن هذا التعريف يحدد معنى الإستراتيجية:"باستخدام المعارك فقط أي تكريس كل الاعتبارات والإمكانيات في الحرب للبحث عن المعركة التي تحقق الحل الحاسم بقوة السلاح.

أما "**ليدل هارت**" فإنه يعرف الإستراتيجية بأنها:" هي فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق أهداف السياسة".

ويقترب من هذا التعريف تعريف "**الدكتور محمد طه بدوي**" إذ يعرفها" إن الإستراتيجية والدبلوماسية" في نظرية وحدة السياسة الخارجية" ليستا إلا الوجهين المتكاملين لفن واحد هدفه السياسة.[1]

خامسا: سمات وتوجهات السياسة الخارجية

للسياسة الخارجية مجموعة من السمات يمكن حصر هذه السمات فيما يلي:

1-الطابع الخارجي: أي أن السياسة الخارجية موجهة للبيئة الخارجية وهذا لا ينفي تأثيرها بالبيئة الداخلية.

2-الطابع الرسمي: والمقصود بالرسمية هو أن السياسة الخارجية تتخذ من قبل جهة رسمية في الدولة أي أنه لا يمكن لأي جهاز غير رسمي في الدولة أن يكون ه الفصل النهائي في توجيه السياسة الخارجية.[2]

3-الطابع الاختياري: تتميز السياسة الخارجية بحكم أنها سياسة بعنصر الاختيار ويقصد بالاختيار أن السياسة الخارجية قد اختارها من يدعون صنعها من بين سياسات بديلة متاحة وبهذا المعنى فإن الاختيار يشمل ثلاثة أبعاد وهي :

-الأول أن الصياغة الحقيقية للسياسة الخارجية قد تمت من خلال هؤلاء الذين يدعون أنهم قد رسموا تلك السياسة وليس من خلال آخرين خارج النظام السياسي.

-الثاني أنه في رسم وصياغة تلك السياسة كانت هناك مجموعة من السياسات البديلة الممكن لصانع السياسة الخارجية أن تختار من بينها فصانع السياسة الخارجية الذي يواجه برنامج واحد للعمل ولا مناص من اتباعه لا

---

[1]- أحمد نوري النعيمي، **مرجع سابق**، ص 36.

[2]- إيمان دني، **مرجع سابق**، ص ص 21،22.

يمكن أن يطلق عليه أنه قد صنع سياسة خارجية ولذلك فغنه لا يمكننا أن نتحدث عن السياسة الخارجية للمحميات أو الدول الخاصة للوصاية أو الإنتداب لأن القادة المحليين يواجهون بضرورة إتباع طريق واحد للعمل تفرضه الدولة الأكبر.

-الثالث: أن صانع السياسة الخارجية يستطيع تغيير مجرى السياسة المتبعة إذا نشأت في تقديره ظروف جديدة تتطلب هذا التغيير أما إذا أنشأت تلك الظروف ووجد صانع السياسة الخارجية نفسه مضطرا إلى إتباع المسار الراهن ذاته فإنه يصعب إطلاق وصف السياسة على هذا المسار.

يبدوا أن توافر عنصر الإختيار لا يعني الحرية المطلقة لصانع السياسة الخارجية في تبني أي سياسة فذلك الشكل من الإختيار لا يتوافر لأي دولة بما في ذلك القوى الكبرى فصانع السياسة الخارجية لا يختار من بين بدائل نظرية وإنما من بين مجموعة البدائل الممكنة في إطار المؤشرات والضغوط الناشئة من مجتمعه ومن البيئة الخارجية فهذا الإطار يحدد لصانع السياسة الخارجية مجموعة من البرامج الممكنة ويستثني مجموعة أخرى من البرامج وعلى صانع السياسة الخارجية أن يختار طبقا لحساباته ما يراه البرنامج الأمثل من بين البرامج الممكنة.[1]

4-الطابع ألهدفي: إن أي "سياسة خارجية لابد أن تكون موجهة لتحقيق أهداف تم التخطيط لها من قبل صانع القرار ويتم تعبئ كل الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف" ومن هذا المنطلق لا يمكن اعتبار أن السياسة الخارجية مجرد رد فعل تجاه البيئة الخارجية، إنما هي عملية واعية مقصودة تسعى إلى التأثير على البيئة الخارجية لتمكين الدولة من أن تكون فاعل أساسي في النظام الدولي أو تحقيق والمحافظة على المصالح الوطنية لها على أقل تقدير.

5- الطابع الو احدي: يعني أن " السياسة الخارجية تتمثل في تلك البرامج التي تعتمدها وحدة دولية واحدة إزاء وحدات دولية أخرى وهذا البعد هو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية، فالعلاقات الدولية تفترض التفاعل أي الفعل ورد الفعل بين الوحدات الدولية، أما السياسة الخارجية فتعني تلك السياسة الموجهة من وحدة دولية واحدة تجاه وحدات دولية أخرى "كما أن الصفة (الواحدية) تعني أن قرار الدولة إزاء موقف

[1] – محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص 23.

دولي معين يكون موقف وحيد ولا يمكن أن يتعدد إلى عدة مواقف متناقضة مثلا موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية هو موقف وحيد وثابت والمؤيد لاستقلال الصحراء الغربية.[1]

كما تصبغ السياسة الخارجية للدولة عدة توجهات: وذلك حسب الأهداف المسطرة في أجندة السياسة الخارجية للدولة، وكذلك حسب موقع الدولة المادي والمعنوي فقد توجه الدولة بسياساتها إقليميا ودوليا وذلك وفقا لمجالها الجغرافي الحيوي بحيث تبحث لنفسها عن دور إقليمي أو دولي يسمح لها بتحقيق أهدافها الإستراتيجية وقد تتوجه إلى محاولة إقرار أو تغيير الوضع الراهن للعلاقات الدولية وذلك بما يتلاءم مع استراتيجياتها ومصلحتها القومية وقد تتوجه توجها **تدخلي أو لا تدخلي** لتغيير التركيبة السياسية للدول التي ترى أن من مصلحتها القومية أن تتغير النخب الحاكمة فيها.

وهناك عدة محددات تحكم السياسة الخارجية وتلعب دور كبير في توجهها وتنقسم هذه المحددات إلى **داخلية وخارجية**: ترتبط الأولى أساسا بالبيئة الداخلية والمتمثلة في أهمية الموقع الجغرافي من عدمه، حجم الموارد المتاحة والإمكانيات الاقتصادية القوة العسكرية، شخصية صناع القرار وتوجهاتهم، أما الخارجية أي بالنسق الدولي وتفاعل الوحدات الدولية المختلفة فيه، ونمط هذا التفاعل هو الذي يحدد السياسة الخارجية لدولة ما وذلك حسب أهدافها.[2]

المطلب الثاني مفهوم الجيوبولتيك

أولا: مفهوم الجيوبوليتيك

ظهر مصطلح جديد يعرف بالجيوبولتيك ومن مفهوم اللفظ يظهر أن مضمون هذا العلم يجمع بين الجغرافيا السياسية، أي يقوم على الدراسة الجغرافية للدولة من حيث سياستها الخارجية وهنا يكون التأكيد على المظهر الجغرافي للعلاقات الخارجية وهذا المفهوم الواسع للجيوبولتيك، أي أنها علم يبحث فيما بين السياسة والرقعة الأرضية من علاقات وإنه يهدف بصفة خاصة على تحويل المعلومات الجغرافية إلى ذخيرة علمية يتزود بها قادة الدولة وساستها.

---

[1]- عربي لادمي، **مرجع سابق**،

[2]- إيمان دني، **مرجع سابق**، ص ص 22،23.

وهنا يصعب الفصل بينهما وبين الجغرافية السياسية حتى أن البعض كالجغرافي والأمريكي ويتسلي Witsli يستعمل Géopolitic كاختصار للفظ الجغرافية السياسيةpoltical Geograply.

غير أن اللفظ ارتبط بالمدرسة الألمانية ونظرتها الضيقة العدوانية التوسعية وكان صاحب التفاسير العديدة الخاصة بالتوسع الأرضي هوسموفر وأتباعه في معهد ميونيخ.[1]

والجيوبولتيك تعني أيضا فعالية الدولة السياسية في استخدام رقعتها الجغرافية السياسية (مؤهلات ديمغرافية: سكانية، اقتصادية...) بهدف تحقيق القوة على المستوى الإقليمي والدولي، وعليه فالجيوبولتيك هو استثمار الجغرافيا السياسية استثمارا إيجابيا من قبل الدولة تهدف تحقيق عنصر القوة.

وبناءا على ما سبق فإن الجيوبولتيك هي:

- ✓ طريقة استخدام السلطة السياسية لدولة ما للرقعة الجغرافية السياسية لدولتهما.
- ✓ سياسة الدولة الخاصة بطبيعة الاستخدام السياسي لموقعها الجغرافي.
- ✓ استخدام رجل الدولة للموقع الجغرافي السياسي لبلده داخل لعبة التوازنات الإقليمية دولية.
- ✓ كيف يقوم النظام السياسي في دولة ما بتوظيف الموقع الجغرافي السياسي لها توظيفا إيجابيا في سياسة الخارجية أو إستراتيجية السياسية والعسكرية عند الدخول في صراع مع الدولة الأخرى سواءا القريبة (الجوار الإقليمي) أ البعيدة التي قد تدخل معها في نزاع سياسي سلمي أوله حالة تقارب وتحالف بهدف تحقيق مصالح مشتركة.[2]

كذلك يوجد تعاريف أخرى للجغرافيا السياسية أو الجيوبولتيك:

* كما عرفها **بيرسي Peery** بأنها:" وصف وتحليل الوحدات السياسية"

* وعرفها أيضا "**مودي Moudie**" بأنها:" قليل للعلاقات بين البيئة والمجتمع"

---

[1] محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا السياسية المعاصرة: دراستنا الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية، منتدى نسور الأزبكية، عميد معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، مطبعة محمد عبد الكريم حسان، سنة 2010، ص ص 12، 13.

[2]- محمد رزق، **الجيوبولتيكيا، المفاهيم والدلالات– المدارس والنظريات** ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2014، ص ص 15،14.

* وعرفها أيضا "**ألكسندر Alexander** بأنها:" دراسة الأقاليم السياسية كظاهرة من ظاهرات سطح الأرض[1].

وتعريف الجيوبولتيك كما ورد في مجلة العلوم السياسية Letschrift four Géopolitique التي كان يرأسها بتحريرها هاوسموفر بان العلم الذي يبحث عن العلاقة بين الأحداث السياسية والأرض فهو يربط السياسة بالأرض فهي تعتمد بذلك على الأسس الجغرافية وخاصة الجغرافية السياسية، فالجيوبولتيك تمهد للعمل السياسي وتعطي الأسس اللازمة للحياة السياسية...

الجيوبولتيك يجب أن تكون الضمير الجغرافي للدولة، ومعنى هذا أن دراسة الجيوبوليتيك تؤدي بدراستها على معرفة طريق العمل السياسي في المستقبل وتظل كصوت صفير تذكر السياسيين بما يجب أن يقوموا به لصالح بلادهم ولكن لا يجب أن يفهم من هذا أنها مرادف للإستراتيجية لأن الجيوبولتيك تساعد على تشكيل أغراض العمل السياسي وتبريره وفي نفس الوقت تقترح الوسائل التي يمكن بها تنفيذ هذا العمل.

وفي تعريف آخر "**أتومل Otto mauil**" أحد كتاب معهد ميونيخ وأحد أتباع هوسموفر أن الجيوبوليتيك تعني بالدولة ككائن حي، فهي تبحث الدولة من حيث علاقاتها بسيئتها ومجالها تحاول حل جميع المشكلات الخاصة بمجالها الأرضي فالجيوبولتيك إذن تعني بدراسة المطالب السكانية للدولة بينما تفحص الجغرافية السياسية ظروف مجالها الأرضي الحالي لذلك فإن الجيوبوليتيك إذا ما فهمت الفهم الصحيح ودرست على منهج متعقل فيمكن أن تعتبر عبارة امتدادا أو تطبيقا السياسية على العلاقات الجغرافية الخارجية للدول ولن تكون وهم وتضليل واعتذار عن السرقة كما قال عنها بومان[2].

ثانيا: تطور الجيوبولتيك عبر العصور

تنقسم الجغرافيا البشرية إلى عدة فروع أبرزها الجغرافيا السياسية والاقتصادية.....

وقد بدأت دراسة الدول ومقوماتها كعنصر من عناصر الدراسات الجغرافية منذ أزيد من ألفي سنة وذلك بالرغم من ظهور الجغرافيا السياسية كعلم مستقل ذي منهج محدد ومنظم في أواخر القرن 19 فقط.

[1]- محمد أزهر السماك، **الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرون بين المنهجية والتطبيق**، ط1، دار الازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011، ص ص 38-39.

[2] محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص ص 13-14.

وقد برز في أفكار الأقدميين مبدأ العلاقة القائمة بين الظواهر الطبيعية والسلوك السياسي: فقد لاحظ أرسطو أن الأقاليم الجغرافية ذات السطح المتنوع تنشأ بها عدة وحدات سياسية وليست وحدة واحدة وهذا ما يتفق مع الأفكار الحديثة المتعلقة بالأقاليم السياسية والتي أثبتت أنه كلما كان السطح متنوعا كلما ظهرت به العديد من الوحدات السياسية.

كما ربط الأقدمون بين الاختلافات الحضارية من جهة وتباين الظواهر الطبيعية من جهة ثانية- **هيبوقراط** (460-476 ق.م) **أرسطو** (383-322 ق.م) **سترابون واسطرابوا** (63-24 ميلادية) حيث أوضح هؤلاء دور البيئة الطبيعية على النشاط البشري وقد استنتج الأخير (إسطرابوا) بعد دراسة للإمبراطورية الرومانية أن الوحدة السياسية الكبرى تتطلب حكومة مركزية يرأسها حاكم بمفرده[1].

أرسطو في كتابه "السياسة" يرى أن موقع اليونان الجغرافي في الإقليم إنما في المعتدل أهل الإغريق للسيادة العالمية على الشعوب الشمال البارد والجنوب الحار.

-سترابون هو روماني وهو أول من أشار أن القوى العالمية مركز في الأقاليم القارية الكبيرة وليس الأطراف البحرية للقارات وبالتالي فأوروبا هي مركز هذه القوى.

اهتم المسلمون بالجغرافيا الوضعية والإقليمية والفلكية وعلى رسم الخرائط وقد ظهرت موضوعات الجغرافيا السياسية في إطار الجغرافيا الإقليمية وعلى مستويات متباينة.

قسم المسلمون العالم المأهول إلى قسمين رئيسيين هما:

- أوروبا في الشمال.
- إفريقيا وآسيا في الجنوب (الشيء اعتبرتها كتلة واحدة)

– وقد تركز هذا التقسيم من جراء توافقه مع الانقسام الديني الحضاري

– **إسهامات إبن خلدون (1342–1406)**: تشبيه الدولة بالإنسان (كائن حي).[2]

وبالنسبة للرحلات والكشوفات الجغرافية لقد نجم عن ظاهرة الرحلات والكشوفات الجغرافية تحولات وتغييرات خطيرة بالنسبة للفكر الجغرافي وقد اقترنت هذه المرحلة برغبة الإنسان لا في توسيع معارفه

[1]- محمد رزق، **مرجع سابق**، ص 25.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 26.

عن المعمور فحسب بل بتعميق تلك المعرفة وتطوير مستوياتها وكان جري بالجغرافيين والمهتمين في هذا الموضوع دراسة أبحاث تخص مشكلات عديدة تعاني منها الدول خاصة بعدما أصبحت ..... لبسط النفوذ السياسي على أرجاء واسعة من البلاد المكتشفة وتآسي الروح القومية وغيرها.

فلقد شهدت القرون الأربعة التالية لعصر الاكتشافات الجغرافية نموا سكانيا متسارعا فلقد تضاعف سكان العالم ثماني مرات خلال الفترة ما بين القرن السادس عشر والقرن العشرين فبعد أن كان سكان العالم نحو خمسمائة مليون نسمة عام 1650 بلغ أكثر بقليل من أربعة مليارات نسمة عام 1985 فيما بلغ نحو أكثر من سنة مليارات وليف عام 2007.

وكان من المنطقي أن يصاحب النمو السكاني زيادة بين الشعوب دول العالم المختلفة نتيجة تزايد الطلب على الموارد الطبيعية والإقتصادية لتلبية متطلبات السكان الغذائية وغيرها وقد ترتب على تلك الاتصالات إصطدامات مختلفة أخذت مظاهر متعددة من أجل تحقيق أهداف سوقية وأهداف لها أثر عالمي في السوق العالمي المرغوب فيها[1].

والكشوفات الجغرافية الكبرى بقيادة (كولمسي، غاما، ماجلان) تغيرت النظرة الجيوبولتيكية وتحولا مركز القوى إلى أقاليم الهامش الأوروبي الغربي في البرتغال، إسبانيا، هولندا وفرنسا وبريطانيا وبناءا على ذلك تطورت السيطرة البحرية وتأثرت بها شكل شبه كليه للأفكار الجيوبولتيكية.

في العصر الحديث اعتبر "**كانط**" الفيلسوف الألماني من المهتمين بالجيوبوليتيك حيث عالج موضوع" الدولة العالمية" انطلاقا من رغبة الدول الأوروبية لإخضاع بعضها البعض مما يتسبب بالحروب الدائمة فيما بينها ليصل إلى نتيجة مفادها أن إيجاد إتحاد أوروبي من دول مستقلة حرة أمر يمكن أن يؤدي إلى النظام في العالم[2].

خامسا: الأهمية النظرية والتطبيقية لدراسة الجغرافيا السياسية:

إن الأهمية النظرية لعلم الجغرافيا السياسية تكمن في رفده لعلم الجغرافيا مادة ومنهجا كما أنها تقدم العديد من الأصول والمبادئ الخاصة بعناصر المكان المختلفة التي يمكن أن تكون الإطار النظري للسياسات الخارجية والداخلية للدول المختلفة فيما يمكنها من تحقيق أهدافها وبعبارة أخرى أن القواعد والأصول الخاصة

[1]-محمد أزهر السماك، **مرجع سابق**، ص ص 28-29.

[2]- محمد أرزق، **مرجع سابق**، ص ص 26-.27.

بعناصر الموقع بأبعاده المختلفة وحجم وشكل ومساحة ومناخ وتضاريس وبيئة الوحدة السياسية يمكن أن تؤكد لأية وحدة سياسية بتنظيم العلاقات الداخلية والخارجية للدولة.[1]

وإجمالا للقول يمكن أن نحدد النقاط الآتية كعناصر رئيسية للأهمية التطبيقية لدراسة الجغرافية السياسية هي:

1-الكشف عن واقع التركيب البيئي الطبيعي والاقتصادي والاجتماعي والبشري للوحدة السياسية من خلال اعتماد منهج التحليل الجغرافي السياسي.

2-تشخيص المعوقات المسؤولة الرئيسية عن تحديد ملامح الخريطة السياسية للدولة في مجال علاقاتها الداخلية والخارجية مما يكفل التنبيه إلى ضرورة صيانة موارد الثروة وتخطيط مستقبلها بما يفرز الاستقلال السياسي للدول.

3-تساهم في رسم ملامح مستقبلية لوحدات الدراسة أو المشكلات المختلفة من خلال الإسهام في تحديد السوق للوحدة السياسية.

4-إن الجغرافيا السياسية يمكن أن تقدم إسهامات فاعلة لتعزيز الأمن الوطني والقومي والسلام العالمي.

وترتيبا بما تقدم فإن دراسة الجغرافيا السياسية لا تعد ضرورة ملحة لتخصصات الجغرافيا والتاريخ والسياسة والعلوم العسكرية فحسب بل للعلوم الاقتصادية والإدارية أيضا ونحن نستطيع لليوم الذي ندخل فيه هذه المادة في مناهج تلك التخصصات من أجل خلق المتخصص العالم بتركيبة بلاده الطبيعية والبشرية القادر على اتخاذ القرارات التي تكفل لها المركز المناسب في ..... الدولة من خلال التنظيم السليم لعلاقاتها الداخلية والخارجية[2].

المطلب الثالث: مفهوم المنطقة المغاربية

أولا: تحديد مصطلح المغرب

يقصد بمصطلح **"المغرب"** الرقعة من الأرض الواقعة في الشمال الغربي للقارة الإفريقية وتتضمن حاليا الكيانات المستخدمة التي تنحصر في نطاقها والمتمثلة في **ليبيا، تونس والجزائر، المغرب وموريتانيا** والساقية الحمراء وإذا الذهب وقد أستخدم الكتاب العرب الكلمة "المغرب لأنه واقعة في إتجاه غروب الشمس على

---

[1]- محمد أزهر السماك، **مرجع سابق**، ص 40

[2]- محمد أزهر السماك، **مرجع سابق**، ص 41،42.

عكس المنطقة الواقعة في شروق الشمس والتي تسمى تبعا لذلك بالمشرق كما أن المؤرخون وعلماء الجغرافيا يسمون منطقة "**المغرب**" باسم جزيرة "**المغرب**" قصد تعريفها عن المشرق باعتبارها منطقة المغرب يحدها البحر شمالا وغربا والساحل الصحراوي جنوبا.

رغم أن المنطقة عرفت منذ ألاف السنين باسم "**المغرب**" إلا أنه لم الاسم الوحيد حيث أطلق عليها تسميات عديدة وهي بلاد **البربر**، **الشمال الإفريقي**، **المغرب الإسلامي**، **المغرب العربي** وقد اتخذ مؤخرا صيغة جديدة حيث تسمى "**المغرب العربي الكبير**" ولعل تداول كلمة "مغاربة" للدلالة على المغرب العربي الكبير قصد تعريفها عن المشارقة وهو أمر طبيعي ويتماشى مع منطق تقسيم العالم العربي الإسلامي إلى دول المشرق العربي ودول المغرب العربي، وأي كانت تسمية المنطقة "**المغرب**" أو **المغرب العربي الكبير**" فإنهما يعنيان الإقليم المغاربي المكون لوحدة طبيعية الممتد من السلوم المصرية شرقا حتى المحيط الأطلسي غربا.[1]

وكذلك يطلق على المنطقة "**المغاربة**" دولها بدول المتوسطية غير أن هذا المصطلح يحمل في طياته تعريفين للدولة المتوسطية أحدهما نتيجة المعيار الجغرافي والثاني نتيجة المعيار الإستراتيجي فإذا أخذنا:

المعيار الأول المعيار الجغرافي فيمكن اعتبار أن كل دولة لها ساحل أو على البحر الأبيض المتوسط تعتبر دولة متوسطية ومن هنا يمكن أن تضم المنطقة **الجزائر**، **تونس**، **المغرب**، **ليبيا** مع استثناء **موريتانيا**.

أما إذا أخذنا **المعيار الثاني** الإستراتيجي فيمكن أن يتشكل المنطقة من جميع الدول المرتبطة بالبحر المتوسط لها مصالح وأهداف مشتركة ومشاريع تعاون.[2]

غير أنه إذا اتبعنا العلاقات بين الدول المغرب العربي والإتحاد الأوروبي، فرنسا، فنجد أن فرنسا تتحدث عن المغرب العربي من ثلاثة دول هي: المغرب، وتونس باعتبارها النواة الصلبة في المنطقة أما بالنسبة إلى دراستنا فيمكن أن نتكلم عن المغرب العربي مكون من خمسة دول هي:المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا باعتبارها شكل ما يسمى بالمغرب العربي الكبير المتواجد في شمال القارة الإفريقية الذي يحده شمال البحر المتوسط وغربا المحيط الأطلسي وشرقا مصر والسودان وجنوب السنغال والنيجر والتشاد.

[1] جمال عبد الناصر، **إتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية سياسية**، (د ط)، دار العلوم للنشر والتوزيع، كلية الحقوق، جامعة عنابه، (د س)، ص 11-12.

[2] الأيوبي : **العلاقات الاقتصادية والسياسية بين أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا**: (مجلة السياسة الدولية، ع124 (مصر- القاهرة، ظافريل 1996)، ص 125-126.

هذا بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية المصلحية، حيث تتفرع ثرواته الاقتصادية بتفاوت إذ يمكن في المشاريع المشتركة لصالح الشعوب المنطقة عن طريق الوحدة التي تعتبر مطلب إستراتيجي لتحقيق أهداف مشتركة سياسية واقتصادية[1].

ثانيا: نشأة وتطور اتحاد المغرب العربي

إن التطورات المتسارعة التي حدثت في العالم دفعت بدول المغرب العربي الثلاث: تونس، المغرب، الجزائر إلى عقد مؤتمر طبنجة في عام 1958، متخذة من الدعوى إلى وحدة المغرب العربي الكبير شعارا يعزز كفاحها من أجل التحرر وقد سبقها محاولة أولى في عام 1956 ولكن أحبطت نظرا لاختطاف الطائرة التي تنقل الوفد الجزائري من طرف المستعمر وقد تضمنت ميثاق طبنجة عدد من المبادئ الأساسية التي تحدد إطار تكامل المغاربي وهي:

- إقامة إتحاد فدراليين بين الدول الأعضاء بشرط حصول الجزائر على استقلالها.
- إقامة جمعية استشارية تمثل شعوب المجموعة.
- إقامة أمانة عامة تتولى الجوانب التنفيذية.
- التأكيد على إقرار المصير المشترك في العلاقات الخارجية والدولية[2].

[1] **المرجع نفسه**، ص 125-126.

[2]- العابد شريط وفطيمة حمزة، **التكتلات الاقتصادية وظاهرة الفقر دراسة حالة إتحاد المغرب العربي**: جامعة يارت-بسكرة، الجزائر: مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقسيم سياسات الإحلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، ديسمبر 2014، ص481.

الجدول رقم 01: أهم المحطات التاريخية لبناء إتحاد المغرب العربي:[1]

التاريخ	الأحداث	المكان	الأهداف
1927	تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس)	القاهرة	مكافحة المستعمر
1945	مؤتمر الحركات الوطنية لشمال إفريقيا (المغرب، الجزائر، تونس)	القاهرة	مكافحة المستعمر
1958	مؤتمر وحدة المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس)	طنجة	المشروع في بناء م.ع+ استغلال الجزائر
1988	لقاء قادة المغرب العربي	زرالدة-الجزائر	تهيئة تأسيس إتحاد المغرب العربي
1989	لقاء قادة المغرب العربي	مراكش	إعلان تأسيس إتحاد المغرب العربي

ثالثا: مراحل إتحاد المغرب العربي: في 23 جويلية 1990 بزوالدة الجزائر: ألتقى القادة الخمس من أجل تبني إستراتيجية مشتركة لتنمية اقتصادية تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقي، على أن يتم الوصول إلى هذه الوحدة حسب هذه الإستراتيجية عبر ثلاث مراحل وهي: **أ- المرحلة الأولى (1992-1995)**: إنشاء منطقة تبادل حر.

ب-**المرحلة الثانية (1996-1999)**: إنشاء إتحاد جمركي.

ج- المرحلة الثالثة (ابتداءا من 2000): تأسيس إتحاد اقتصادي في بلدان المغرب العربي الذي يعتبر المرحلة النهائية لنسق التكامل.[2]

رابعا: الأهمية الجيوبولتيكية والثقافية لمنطقة المغرب العربي:

تتناول "جيوبولتيكا" المغرب العربي يمكن التركيز على العناصر التالية "الإقليم، الموارد والهوية" .

إن إقليم المغرب العربي يحتل موقعا مميزا جنوب البحر المتوسط وينتمي القارة الإفريقية له ظروف مناخية متقاربة، فهو يقع في شمال غرب هذه القارة ويطل على المحيط الأطلسي كما أنه يمثل الجناح الغربي

---

[1]- العابد شريط: **مرجع سابق، ص** 482.

[2]- العابد شريط: **مرجع سابق،** ص 482.

للعالم العربي وبالتالي أهمية كإقليم أنه يمثل موقعا جغرافيا مميزا في الخارطة السياسية للعالم،ى كما يمثل حلقة من سلسلة طويلة من حلقات مترابطة أدت العوامل الجغرافية الثابتة دورا كبيرا في ربط هذه الحلقات.

وكل ذلك راجع إلى ما تزخر به منطقة لا المغرب العربي من الجماهيرية الليبية شرفا على المملكة المغربية غربا بثروات كبيرة، فهناك موارد وثروات طبيعية زراعية متنوعة وطاقات بشرية كبيرة وموارد مالية معتبرة.

1- الإمكانيات والموارد الطبيعية الزراعية (يبين الجدول التالي إجمالي المساحة ونسبة الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة المغرب العربي):[1]

الجدول رقم (02): الأراضي الزراعة في منطقة المغرب العربي

البلدان	المساحة بالمليون هكتار	الأراضي الصالحة للزراعة بالمليون	نسبة 1 إلى المجموع	الأراضي المروية لنسبة من 1	الأراضي الرعوية من المجموع
الجزائر	238.2	07.5	%03	%07	%02
المغرب	44.6	03.7	%19.4	%13	%17.8
تونس	15.5	03.0	%19.5	%07.5	%4.1
ليبيا	176	01.7	%01.0	%11	%0.4
موريتانيا	102.5	00.2	%0.2	10%	4.8%
المجموع	486.8	21.1	%4.5	%04	/

المصدر: صالح صالحي،" **الإتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة"** (ورقة بحثية قدمت في المؤتمر الدولي حول" التجارة العربية البديلة والتكامل الاقتصادي، عمان، الأردن، 20-22 سبتمبر 2004)، نقلا عن تقرير التنمية البشرية.

[1]- فاطمة حموتة: **البعد الثقافي في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2011/2010)، ص 27-28.

من خلال هذا الجدول يتضح بأن الأراضي الزراعية المتاحة للإستغلال كنسبة مئوية إلى إجمالي مساحة الأقطار المغاربية فرغم أنها لا تزيد عن 45 من المساحة الكلية وتشكل 30 من المساحة المزروعة في العالم العربي، زيادة على ذلك الأراضي القابلة للزراعة والممكن إصلاحها سواءا في المناطق الجافة أو المناطق الصحراوية وثمة موارد مائية التي لا يستخدم منها سوى النصف للأغراض الزراعية والصناعية والبشرية، وهذا ما يؤكد إمكانية رفع المساحة المروية إلى النصف بالاستفادة من مياه الأمطار من مياه الأمطار عن طريق زيادة طاقات التخزين للمياه السطحية واستغلال المياه الجوفية.[1]

2-الإمكانيات والموارد المعدنية والطاقوية:

جدول رقم 03: إنتاج الثروة المعدنية والطاقوية 2001 (**الوحدة بالمليون طن ما عدا الغاز مليار م^3**)

الإنتاج / البلد	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا	المجموع ألمغاربي
البترول	65	0.02	3.5	63	/	135
الغاز الطبيعي	140	0.04	1.7	5.6	/	147
الحديد	1.5	0.006	0.18	1.5	11	14
الفوسفات	0.8	22	8	/	/	31

المصدر: صالح صالحي: **المصدر السابق**، نقلا عن ATLASCO 2004 ص 340.

تكتسي منطقة المغرب العربي أهمية كبيرة من حيث حجم ونوعية الموارد الاقتصادية فهي تشمل على حجم الاحتياطات غازية يزيد عن 6000 مليار م^3 واحتياطي بترولي يتجاوز 5 مليار طن، إضافة إلى الاحتياطات من الفوسفات التي تتزيد عن 6 مليار طن خاصة في المغرب وتونس.[2]

[1]- فاطمة حموتة، **مرجع سابق**، ص 28-29.

[2] - **المرجع نفسه**، ص 29.

3- الإمكانيات المالية والتجارية:

جدول رقم 04: المؤشرات المالية والتجارية في البلدان المغاربية / مليار دولار

المؤشرات / الدول	الصادرات	الواردات	المديونية الخارجية	الاحتياطات الرسمية	رصيد ميزان المدفوعات
الجزائر	22	12	22.5	30	4.4
المغرب	11.2	12.3	17	5.7	1.6
تونس	9.5	10.4	12.4	2.3	0.6-
ليبيا	14	7	4.2	8.3	2
موريتانيا	0.38	0.43	2.4	0.23	0.065
المجموع	57	43	58	46	7.5

المصدر: صالح صالحي: **المرجع السابق**، ص 345.

من هذا الجدول نلمس تباين كبير في حجم الإمكانيات المالية المتوفرة على مستوى هذه الأقطار فأغلبها تعاني من مشكلات المديونية والتي أصبحت تشكل عبئا على اقتصادياتها حيث تجاوزت 22 مليار دولار في الجزائر و17 مليار في المغرب وحوالي 2 مليار في موريتانيا و12مليار في تونس و 5 مليار في ليبيا ليصبح المجموع 60 مليار دولار.[1]

أما فيما يخص الأهمية الثقافية لمنطقة المغرب العربي فيما يلي:

تتلخص في ما يلي:

1-الإسلام: شكل منعطفا أساسيا في تاريخ الثقافة العربية بصفة عامة والثقافية المغاربية بصفة خاصة فقد سكنها من ... حضارة متطورة أين ظل فيها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة هي المرجعية المعرفية والسلوكية لهذه الثقافة على الأقل في فترة الخلافة الإسلامية هي مرجعية منظومة المعايير والقيم السائدة في المجتمع وعلى أساسها تتعدد النظرة للذات الآخر (الهوية).

[1]- فاطمة حموتة، **المرجع السابق**، ص30-34.

2- العائلة وعلاقات القربة الحميمية: التي لها دور وقيم وتوجهات تعمل على حفظ التوازن وانسجام النظام الثقافي والاقتصادي والاجتماعي.

3-البني الاقتصادية والاجتماعية والبيئية: حيث منها نشأت ثقافة بدوية رعوية وثقافة ريفية زراعية وثقافة حضارية تجارية وأسهم التفاعل الداخلي بين هذه الثقافات في تكوين ثقافة مشتركة.

4-التاريخ المشترك واللغات المشتركة: الذي كان في دور للحركات التحررية في مقاومة الاستعمار الأجنبي فهي قد مثلت إسهام ثقافي وحركي من خلال محاولة السير على منهج واحد في الفكر والحركة ورضا الصف وجمع الشمل تحت لوائها إلى مستوى أكبر من التجانس الفكري عن طريق اللغة العربية.

سادسا: الوضع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي:

إن الوضع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي يختلف باختلاف المناطق فمنطقة التل المحاذية للبحر المتوسط، والتي تتخللها سلاسل جبلية تشمل على السهوب والأراضي الخصبة الصالحة للزراعة في حين المنطقة الصحراوية التي توجد فيها الصخار الرملية والحجرية.

ففي الجزائر الطبيعية الجغرافية للسطح تنقسم إلى ثلاثة مناطق: منطقة التل المحاذي للبحر الأبيض المتوسط والتي توجد بها السهول الساحلية الضيقة والمنقطعة تلف بها سلسلة جبال الأطلس التي يصل ارتفاعها إلى 2328 مترا، وتليها منطقة السهوب باعتبارها الفاصلة بين التل والصحراء وهي سطوح الأطلس الجنوبية المنحدرة نحو الصحراء ثم المنطقة الصحراوية وهي سهلية قليلة الارتفاع وفيها صخار حجرية ورملية.

وفي المغرب نجد الطبيعة الجغرافية تختلف من منطقة إلى أخرى فالمنطقة المطلة على البحر الأبيض المتوسط التي توجد بها سهول ضيقة وتتخللها مسلسلة الأطلس والمنطقة الرملية المحادية للأطلس كما نجد السهول المنخفضة والهضاب المترامية بين جبال الأطلس ثم الجزء الجنوبي المتمثل في الصحراء القاحلة التي تكثر فيها الكثبان الرملية.

أما الوضع الجغرافي في تونس نجد الجزء الشمالي المحاذي للبحر الأبيض المتوسط به سهول رسوبية خصبة، أما الجزء الجنوبي أين نوجد منطقة المنخفضات وتوجد حولها واحات عديدة. بينما الوضع الجغرافي في ليبيا نجد أكثر من 95% من مساحة ليبيا تتكون من صحار صخرية ورملية قليلة الارتفاع وأن المنطقة المحاذية للبحر المتوسط في منطقة خصبة والتي توجد بها المياه الجوفية.

وأخيرا الوضع الجغرافي لموريتانيا فمعظم أراضيها تتكون من سهل وتتخلله بعض الهضاب والمرتفعات والتي تتعدى أعلى قمة فيها 600 متر عدا كدية الجبل التي يصل ارتفاعها إلى 917 متر[1]. وتقدر مساحة المغرب العربي 6.062.941 كلم^2 كما هو مبين في الجدول:

جدول رقم 05: مساحة المغرب العربي[2]

الدولة	المساحة كلم^2	%
الجزائر	2.381.741	39.28
المغرب	458.730	7.56
تركيا	164.150	2.73
ليبيا	1.775.500	29.28
موريتانيا	1.030.700	17
المجموع	6.062.941	100

المصدر: جمال عبد الناصر مانع: **إتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية** (عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع)، 2004، ص 26.

[1] جمال عبد الناصر مانع، **مرجع سابق**، ص 23-25.

[2] فاطمة حموتة، **المرجع نفسه**، ص 29.

المبحث الثاني تفسير المقاربات النظرية للسياسة الخارجية الفرنسية

نظرا لأن المقتربات التي حاولت تفسير سلوك الدول تبقى حبيسة النظرة الأحادية بتركيزها على مستوى تحليلي دون آخر وما يشتمل عليه كل مستوى من متغيرات داخلية وأخرى خارجية، فيما تختلف حول كيفية تصور الفواعل والدوافع الأساسية، بالإضافة إلى ذلك فهي تدرس السياسة الخارجية للدول من زوايا مختلفة.

وعلى هذا الأساس سوف نتطرق لثلاثة مقتربات أساسية في تفسير السياسة الخارجية الفرنسية وهي: مقترب الواقعية الجديدة- المقترب البنائي- المقترب الجيو سياسي.

المطلب الأول تفسير الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية الفرنسية

تعتبر الواقعية من أقدم المنظورات التي حصلت على أكثر الأدبيات تطورا وانتشار بحيث برزت هذه الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد نهاية الحرب العالمية الأولى كرد فعل مزدوج على المثالية الويلسونية، وعلى النزعة الأخلاقية الانعزالية للجمهوريين في ظل النقاش الدائر في تلك الفترة حول الدول الذي يجب أن تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في صياغة افتراضاتها، من خلال تنامي قوتها على الساحة الدولية.[1]

عرفت الواقعية منذ ظهورها مسار تطوري أدى إلى ظهور العديد من الإتجاهات داخل المنظور الواقعي، فالبداية الفعلية لظهور الواقعية كانت مع إسهام Morgenthau في ما عرفت بالواقعية التقليدية.

وأضيفت إليها قطع نظرية جديدة طورتها في شكل الواقعية الجديدة البنيوية مع وإحدى الإسهامات المهمة داخل المنظور الواقعي تمثلت في ظهور التوجهين الهجومي والدفاعي في إطار ما عرفت بالواقعية الينو كلاسيكية.[2]

---

[1]- جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسير والنظريات التكوينية**، ط1، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، ص 133.

[2]-**المرجع نفسه**، ص 133.

تعتبر النظرية الواقعية أكثر النظريات اتصالا بالواقع الدولي وتعبيرا عن أوضاعها، فالواقعية كنظرية سياسية تهدف إلى دراسة عامل القوة والحروب والنزاعات، في فهم سلوكيات الدول كعوامل مؤثرة في علاقاتها مع بعضها البعض.

فالواقعية تفضل التعامل مع سلوكيات الفواعل والوحدات على أنها نتاج تفاعلات خارجية نابعة من طبيعة السياسة الدولية ونمط التفاعل وشكل العلاقات فيها، وهي بذلك تنطلق من مبدأ التكافؤ والتشابه في السياسات الخارجية لبعض الدول المتقاربة أو حتى المتشابهة من حيث مكانتها في النظام الدولي رغم الاختلاف الكبير والتباين في المكونات الداخلية لهذه الدولة وهذا ما لا يترك مجال أمام التفسيرات الجزئية أو الداخلية.[1]

إذا فدعامة تحليل "**مورقانتو**" هي فكرة المصلحة وفكرة القوة، والمصلحة في مفهومها تحدد بدورها في نطاق ما يسميه بفكره التأثير والتأثر والسيطرة بمعنى آخر فإن القوة السياسية التي يعينها هي مدى التأثير النسبي التي تمارسها الدول في علاقاتها المتبادلة.

ومنه يستند المنهج الواقعي من المنطلق الذي يزعم أن القوة هي القاعدة المحورية في العلاقات، وإنها إذا كانت صراعات القوة تغلق أحيانا وببعض الشكليات القانونية أو الدواعي والمبررات الأخلاقية، فإن هذا الغلاف الخارجي لا يجب أن يخدعنا عن الحقيقة الأساسية التي تتحكم في توازن العلاقات الدولية.[2]

فالمصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي المستمر لسياساتها الخارجية فإن السياسة القومية تكون هي محور الارتكاز أو القوة الرئيسية الحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول، مما يضمن عدد من المزايا نذكر منها:[3]

– بمجرد اعتمادنا على مفهوم المصلحة القومية أهداف السياسة الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة، والغير واقعية.

---

[1]-James D. Fear on Domestic politic Foreign policy and Theories of International Relations p297.

[2]- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**، ط5، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، 1987، ص 16.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 17.

– لأن مفهوم المصلحة القومية يوضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول، رغم تبديل الذي يلحق بالزعامات السياسية، أو التحول الذي يصيب نمط الإيديولوجيات المسيطرة، أو نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة.

فمنهاج التحليل الذي اعتمده مورقانتو ينظر إلى عملية صنع السياسة الخارجية على أنها باستمرار عملية ترشيدية عقلانية.[1]

لكن في السبعينات انتقدت الأطروحات الواقعية التقليدية سبب منهجيتها السلوكية التي تمحورت حول:

- ✓ اعتبارها سلوك الدولة
- ✓ العنصر الأساسي في تقديرها
- ✓ في السياسة الدولية

وأخفقت في استيعاب الواقع الحقيقي على أنه نظام "له بنيته أو كيانها المميز، وبلغت في تفسيرها للمصلحة مفهوم القوة، وأغفلت سلوك المؤسسات الدولية.[2]

وبغية تكيف الواقعة التقليدية مع تطورات في السياسة الدولية، ظهرت الواقعة الجديدة وهي إتجاه داخل الواقعية طورها كيفيت ولتزو أطلق عليها اسم الواقعية البنيوية، أثار فيها العديد من الأسئلة الإضافية التي لم تكن الواقعية التقليدية قد عنيت بها.[3]

فالواقعية الجديدة وإن أبقت على المفاهيم الأساسية الواقعية الكلاسيكية كدور الدولة وأهمية القوة وميزان القوى والمصلحة القومية، إلا أنها تعتبر أكثر تطورا من الواقعية الكلاسيكية من حيث انفتاحها على حقول العلوم الاجتماعية الأخرى واستنادها منها وعدم اعتبار الحقل السياسي حقلا مستقلا ذاتيا كما كان الحال مع الواقعية الكلاسيكية.[4]

---

[1]– جهاد عودة: **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، ط1، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص 30.
[2]– **المرجع نفسه**، ص 43-44.
[3]– **المرجع نفسه**، ص 44.
4

ويرى" كينيث ولتز" أن الواقعيين التقليديين قد حددوا موطن الحرب في مستوى واحد من اثنين أو كلاهما، وهم الفرد والدولة والصواب وجوب الفصل بين مستوى النظام ووحداته.

وعلى هذا الأساس يمكن تلخيص أهم مبادئ ومرتكزات الواقعية الجديدة في تفسيرها النسبي للسلوك الخارجي للدول من خلال النقاط التالية:

أ– فوضوية النظام الدولي: تنطلق الواقعية الجديدة من القول بأن بنية النظام فوضوية تفرض على الدول داخل النظام نظام السلوك المتبع في بيئة المساعدة الذاتية والأمن، والدول في الوضعية تكون مبرمجة ولعبت دور محدد تمليه إملاءات ترتيبها في سلم القوة الدولي[1].

ففي إطار هذه الدولة عاجزة على الحقبة في الدول الأخرى ويبقى هدفها الرئيسي ليس زيادة القوة أما اعتقد الواقعيون التقليديون، بل العمل على حفظ البقاء والمحافظة على الذات.

ب–الدولة كفعل أساسي وجدوى وعقلاني: وهنا نذهب الدول كفواعل مغلقة إلى بيئتها الدولية، باعتبار أن جل الأعمال الواقعية تفرض وحدة الدولة في تعاملها مع محيطها الخارجي، وهذا ما أشار إليه "**هنري كيسنجر**" حين ما قال تبدو السياسة الخارجية حينما تنتهي السياسة الخارجية"[2].

ج– نفي تدخل العوامل الداخلية في التفسير: ينطلق الواقعيون الجدد من طرح جلب جدا بخصوص فصل السياسة الداخلية عن الخارجية ونفي أي علاقة بينهما، وهذا ما دافع عنه كينيث ولتز" بقوله نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها، عندما تدخل الخصائص الفطرية للدول كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي، فحسبه فإن العوامل الداخلية قادرة على التأثير ولكن تبقى أضعف من غيرها، لذا لا نجده يولي أي اهتمام فيما إذا كانت الدول ثورية أو شرعية: تسلطية أو ديمقراطية، إيديولوجية أو واقعية وبالتالي حسب الواقية الجديدة.

المطلب الثاني تفسير المقترب البنائي للسياسة الخارجية الفرنسية

ظهرت البنائية كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية وبالتحديد مع أواخر عقد الثمانينات من القرن العشرين، بسبب إخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة سلميا.

---

[1] – بيوم، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 18.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 19.

ويعتبر نيكوكوس أونان أولين" استعمل مصطلح البنائية في كتابه " العالم من صنعنا" Word of our making حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنيوية التي فشلت في التنبؤ بنهاية الحرب بطريقة سلمية وبالتالي استندت على مستوى التحليل وفقا معطيات من الواقع العملي.

لتفاعلات الوحدات داخل النظام الدولي، قدمت البنائية تفسيرات وتحاليل مقبولة أثبتت من خلالها دور الأفكار وأهميتها في تحديد طبيعة الواقع والتأثير على ممارسة الفاعلين فيها.

حسب البنائية، التغير البنائي، فالتغير الثقافي يحدث عندما يقوم الفواعل بإعادة تعريفهما لا نفسها "من هم وماذا يريدون".

فالتغيرات في "السياسة الخارجية التعاونية سوف تتطورن وذلك عندما يكون التغير في الدور من منافس إلى صديق، وهذا ما يحدث في عملية تشكيل الهوية الجماعية.

أما عن البنائية كمنظور عام في العلاقات الدولية واعتمادا على تصور وإدراك ألكسندر وانتدت كما يلقب باب البنائية، فهي تنطلق من افتراضات أساسية التالية لتقديم فهم وإدراك أكثر عمق للسياسة الدولية وتتمثل في الدول هي الوحدات- تشكل هويات-ومعالج الدول.

الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل كثنائية البني الأساسي للنظام القائم على الدول والبني الاجتماعية ضمن النظام.[1]

بدأت البنائية تبرز في إتجاه جديد في دراسة السياسة الدولية مع **كتابات فريدريك كراتشول**" أهمها: عالمي قواعد صنعنا والقاعدة في النظرية الاجتماعية والعلاقات الدولية" التي صدرت 1989م،[2] فالدول حسب البنائية تشكل وتعيد العالم الاجتماعية الذين يتفاعلون معه حيث تعتقد أن البنايات والمعتقدات والمصالح ليس بعوامل ثابتة بل قابلة للتغيير باستمرار ولهذه الفواعل دور محتمل أكبر في السياسة الخارجية.[3]

---

[1]- جون بيلين وستيف سميث، **مرجع سابق ذكره**، ص 375.

[2]- جندلي عبد الناصر: **مرجع سابق ذكره**، ص 323

[3]- مولاهم، **السياسة الفرنسية المتوسطية: التطور-الأبعاد-الإستراتيجيات**، مرجع سابق، ص 83.

وهذا ما يشهده الإتحاد الأوروبي حول هذا الخصوص أين نلاحظ تجاوز كل من فرنسا وألمانيا العداء التاريخي إلي مبدأ الصداقة والمشاركة خدمة للمصالح المشتركة وذلك بفعل الأفكار وقيم النخبة الحاكمة، فالمدخل البنائي يركز على دور الثقافة والقيم والأفكار بين الدول،[1] فالبنائيون ينظرون للواقع نظرة ثنائية موجودة بفعل الاتصال الاجتماعي الذي يفسح المجال أمام تقاسم بعض المعتقدات والقيم لأن الصيغة الثقافية مثل المعايير وقواعد المؤسسات والتقاليد والإيديولوجيات والقوانين.[2]

إذا يطرح المقترب البنائي مجموع اقتراحات أساسية لدراسة السلوك الخارجي على النحو التالي:

1- العوامل المجتمعية المؤثرة في السلوك الخارجي للفواعل:

أ–دور التنشئة الاجتماعية0020 في تشكيل السلوك الخارجي.

ب–أهمية الأفكار والمعرفة إلى جانب القوة المادية لتشكيل البنيات والسلوك الخارجي.

فالسياسة الخارجية الفرنسية تسير وفق مبدأ العقلانية كما يرى الواقعيون فهي مصالح غير ثابتة تتغير بتغير طبيعة المصلحة والمجال الحيوي الذي تنشط ضمنه تلك الأخيرة وما يؤكد تغيير المصالح الفرنسية هو تأثير تغيير صانع القرار ففي فترة حكم نابليون مثل تأثرت بالأفكار والقيم التي كانت سائدة آنذاك، أما بمجيء ديغول غير من تقاليد الحكم بتغير المصالح الفرنسية في فترة الحرب الباردة.

–الهوية حسب البنائية: تأتي من المثل الذي ينطلق من معايير اجتماعية فمفهوم الهوية من المفاهيم الأكثر أصالة في التحليل البنائي للسياسة الخارجية وهو ما يعني الصور الفردانية والتمييز الذاتي وهذا الأخير ينطوي على بعدين.[3]

البعد الأول هو بعد داخلي يعبر عن الهوية الوطنية التي تعكس بدورها توليفة من ثقافة وقيم وتصورات الشعب والأدوار التي يجب أن تلعبها الدولة في العالم.

البعد الثاني هو البعد الخارجي للهوية يعكس الجزء المكتسب من المعايير المشتركة ضمن المجتمع التي تجد فيها الدولة تعبير عن هويتها مثل الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان، سيادة الدول.

[1]- حموتة، **مرجع سابق**، ص85

[2]- جندلي عبد الناصر، **مرجع سابق**، ص88.

[3] - **المرجع نفسه**، ص 89.

وبالتالي الهوية الداخلية والخارجية هي من يصنع السياسة الخارجية للدول انطلاقا من وجود معايير داخلية وخارجية تتحكم فيها، وعليه فالسياسة الخارجية الفرنسية لا تحدد مصالحها حتى تحدد دورها في النسق الدولي وما يمكن لتلك المصالح التي يكتسبها للمكانة الدولية الفرنسية في حالة تحقيقهاـــ فقبل الحرب الباردة كانت فرنسا تتوهم بأن سياساتها الخارجية ناجحة غير مدركة وأنها سياسة قائمة على العظمة لكن بمجرد انتهاء الحرب الباردة أعادت فرنسا حساباتها لأنها أيقنت أنها لم تعد تشغل الخير والمكانة الدولية المرموقة كما كانت تظن.

ويرى ألكس ميكليود" في تحليله للسياسة الخارجية الفرنسية وفق المنظور البنائي بأن مجيء ديغول على الحكم شكل منعرجا في السياسة الخارجية الفرنسية ورغم ذلك لم تتغير الهوية الوطنية وتتشكل أخرى بالرغم الضغوط التي عرفتها في تلك الفترة أين تكمن ديغول من تحديد هوية وطنية تعتمد على بعض المعايير الهوياتية.[1] وعليه إذا ما حاولنا فهم وإدراك السياسة الخارجية الفرنسية علينا إستعاب الطرق التي تدرك بها مختلف الأفراد لهويتهم ومن ثمة مصالحهم، وأصبح الإتحاد الأوروبي المرجعية المعيارية الهامة للسياسة الخارجية الفرنسية باعتبارها الحل الوحيد أمامها لكن من الضروري إيجاد دراسة الإتحاد الأوروبي لأنها كعملة واحدة بسياسات خارجية متعددة.[2]

المطلب الثالث: تفسير المقترب اللبرالي للسياسة الخارجية الفرنسية:

تعتبر النظرية اللبرالية من أهم النظريات التي تهتم بعنصر القيم والأخلاق، من خلالها تؤكد على وجود الكثير من أشكال التعاون على المستوى الدولي، فحسبها فغن الدول لا تهتم بالمنافسة فقط والانشغال بمسألة القوة بل تحاول كذلك بناء عالم يسوده السلم والعدالة.

فمن أهم المرتكزات الأساسية التي يبني اللبراليون منها أفكارهم وتصوراتهم حول العلاقات الدولية والتفاعلات بين وحدات النظام الدولي هي تطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وكذلك الدور الذي تلعبه الأخلاق في وضع وترشيد السياسة الداخلية للدول وكذلك السياسة الخارجية.[3]

[1]- مولاهم، **المرجع السابق**، ص 87.

[2]- سالم بوقوق: **الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي**، مجلة العالم الإستراتيجي، العدد 2008، ص 02.

[3]- جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات، مرجع سابق**، ص 54.

وتؤكد الليبرالية على أهمية الفرد ومجتمع في دراسة العلاقات الجوهرية ومثل جوهر تفكيرها مسألة السلام، وقد دافع ستانلي هوفمان عن هذا الرأي من خلال قوله" إن جوهر اللبرالية هو الانضباط الذاتي والاعتدال والحل والوسط والسلام".[1]

تختلف اللبرالية تماما عن الواقعية لتفسيرها للسلوك الخارجي للدول فإن اللبرالية تتبنى الرؤية التي تؤكد على علاقة الدولة بالسياق الداخلي الذي توجد فيه.

وتعود جذور النظرية الليبرالية إلى محاولات إيمانويل كانط في القرن 18، والذي حاول التفسير مشروعي للحرب والسلم من خلال كتابه" مشروع السلام الدائم"، الذي رأى أنه من الضروري إنشاء فدرالية تجمع الدول.[2]

الليبرالية من أهم نظريات التي تهتم ببعض الإخلاف والمعايير، أي أن الدول لا تنشغل فقط بزيادة القوة بل تتعاون لتحقيق بناء عالم يسوده الأمن والسلم غير أن المتابع لنشأة وتطور الليبرالية لوجدنا أنها مستوحاة من الفكر الاقتصادي التحرري أكثر منها السياسي لكم ما يهمنا في دراستنا هذه هو محاولة التركيز على المنطلقات التي تخدم موضوع دراستنا لتفسير السياسة الخارجية الفرنسية وفق الرؤية الليبرالية.

يدعو أنصار هذه النظرية إلى تطبيق وفق أهداف عالمية والتي من شأنها أن تنفع أكبر عدد من الشعوب والدول، وترتبط هذه المدرسة عادة بمفهوم العالمية والفلسفة السياسية الليبرالية، أين تعود جذور هذه الأخيرة إلى مبادئ ويلسون" الذي دعاه من خلالها لتأسيس عصبة الأمم لحيلولة دون قيام حرب عالمية ثانية.[3] فالليبرالية السياسية ظهرت كمفهوم من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن وهو ما أقرته المادة الأولى من هذا القانون والتي تنص على أن الناس خلقوا وسيظلون أحرارا ومتساوين في الحقوق.[4]

بالرغم من تعدد الإتجاهات في النظرية الليبرالية التي يقدم كل منها تحليلها الخاص وفق المتغيرات التي يراها مناسبة لتحليلها وبحسب الموضوع المطروح أمامها على غرار الليبرالية المؤسساتية التجارية، الجمهورية، النفعية بمثل اللبراليون إلى تطور النظام العالمي على أساس الربح للجميع، وكأنها لعبة يلعبها الجميع ويربح فيها

---

[1]- جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية ترجمة مركز الخليج للأبحاث**،ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 314.

[2]- أياما موراتا كابوكي، **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**، ترجمة عادل زقاغ

[3]- **مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها، مرجع سابق.**

[4]- السعيد بوشعير، **القانون والنظم السياسية المقارنة**، ج2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 156.

الجميع، خاصة إذا تم الاعتماد على الوسائل الاقتصادية ونظرا لوجود مقتربات مختلفة ضمن المنظور الليبرالي تسعى لتفسير السياسة الخارجية وهي:

اللبرالية الجمهورية: التي ترمز على فكرة تأثير طبيعة النظام السياسي على السياسة الخارجية للدول، وبالضبط إسهامات الحكومات الديمقراطية في وضع ودعم السلم الدولي، وذلك بانطلاقها من فرضية أن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمتع استعمال القوة بين أطراف وتعتنق نفس المبادئ، باعتبارها أكثر ميل للسلام من الدول التسلطية.[1]

اللبرالية التجارية: التي تؤكد على أهمية الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، في توجيه سياستها الخارجية نحو التعاون وتحقيق السلم الدولي.[2]

اللبرالية المؤسساتية: والتي تركز على الطريقة التي من خلالها يمكن للمؤسسات الدولية أن تؤثر في سلوك الدول بواسطة نشر قيم معينة أو خلق نمط عن السلوك المحكوم بقوانين معينة، ومع أنها لا تنفي دور العوامل المجتمعية الداخلية في تفسير السياسة الخارجية للدول.

غير أن موضوعنا هذا يستلزم توافقنا وتركيزنا على اللبرالية النفعية بالرغم من اشتراك كلها في فرضية واحدة مفادها عدم إمكانية فهم وتحليل السياسة الخارجية بمعزل رعن الديناميكية الذي يحدث في البيئة الداخلية للدولة، فكم يرى **"داربو باستيلا"** "لا توجد كتابات من الليبرالية التي اهتمت بشكل جيد ومحكم بدراسة السياسة الخارجية والمصلحة مثل دراسة أندروا مورافيسك" بالاعتماد على اللبرالية النفعية دون غيرها من النظريات اللبرالية من منطلق أنها تركز على متغير المصلحة والمنفعية الفردية.[3]

حيث ترى أساسا أن السياسة الخارجية من الوظائف الحيوية للدولة، فهذه الأخيرة عبارة عن أهداف مسطرة من قبل الأطراف الفعالة وتركز أيضا عن النسق الداخلي للدولة لتحليل السياسة الخارجية وتقول أن الدولة ليس الفاعل والوحيد والموحد بل هناك فواعل رئيسية أخرى تتمثل في الأفراد والجماعات لها مجموعة من المصالح، تحاول تحقيقها انطلاقا من انتمائها لهذه الدولة التي تعتبرها مؤسسة سياسية يتمكن من خلالها

[1]-JEAN JACGUES ROCHE.THENES DES RELATIONALES OP.IT.PP 95.96

[2]- جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات، المرجع سابق**، ص 78.

[3]- فاطمة حموتة، **البعد الثقافي في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص" دراسات مغاربية، جامعة باتنة، 2011) ص79.

هؤلاء الفواعل من التعبير عن رغباتهم ومصالحهم ومنهم الدخول في الميدان السياسي وترجمة خياراتهم السياسية من خلالها إلى سياسة خارجية.[1]

حيث تشكل هذه المصالح أحد العوامل المشكلة للسياسة الخارجية وأهمها ورغم كثرة هذه الفواعل وبالتالي كثرة مصالحها وخيارها وأولوياتها

ومن هذا المنطلق تسير السياسة الخارجية للدول وفق المصالح والمكاسب والمنافع التي يمكن أن تحققها وهذا ما تصبوا إليه السياسة الخارجية الفرنسية على أنها سياسة براغماتية قائمة على أساس المصلحة والمنفعة راغبة في البقاء في النسق الدولي سوى عن طريق ما تتحصل عليه من مكاسب اقتصادية (الاتفاقيات التجارية التي تبرمها من خلال انتمائها للإتحاد الـــأوروبي) أو عن طريق النشاط الدبلوماسي الناعم.

وهذا ما تشهده السياسة الخارجية في كثير من المواقف الدولية وعليه نصل إلى مسلمة مفادها أن المصلحة تحكم السياسة الخارجية حتى وإن اختلف فواعل صناعها المهم أنها مسطرة لتكوين الدولة الإطار الذي يعمل على تحقيق هذه الأخيرة على حد تعبير مورافسكي[2].

وبالتالي خيارات السياسة الخارجية الفرنسية هي انعكاس لمصالح وأولويات الفواعل المجتمعية داخل فرنسا والتي تسعى لضمان بقائها مما يزيد من فعالية تأثير هذه الفواعل حتى تعجل من سرعة تحقيق مصالحها التي تأتي على شكل سياسة وتوجه خارجي لتلك الدولة.[3]

أما النيو لبرالية فقد ركزت على المتغير الثقافي في تحليل السياسة الخارجية وهو ما اعتمدته السياسة الخارجية الفرنسية من خلا سعيها الدائم لنشر الثقافة والهوية الأوروبية، في حين يرى البعض الآخر ضرورة التركيز على البعد الاقتصادي/البيئة السوسيو الاقتصادية.[4]

---

[1]- فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص 84.

[2]- مولاهم، **مرجع سابق**، ص 74.

[3] - **المرجع نفسه، ص** 79.

[4]- عادل زقاغ، **إدارة النزاعات الأثينية ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث** (مذكرة ماجستير مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، جامعة باتنة، 2004)، ص 99.

بينما تركز أنصار آخرون على المؤسسات السياسية، لكن بالرغم من الاختلاف منطلقاتهم غير أنهم اشتركوا في فرضية واحدة مفادها أن السياسة الخارجية للدول يمكن فهمها من الداخل" INSIALE OUT أي كنتيجة للحالات والوضعيات الداخلية على عكس ما يراه الواقعيون حين يفصلون بين ما هو داخلي وخارجي، وهذا هو دافع عنه والتر" بقوله نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها عندما تتدخل الخصائص الفطرية كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي " الذي ينفون وجود أي أهمية أو قيمة للعوامل الداخلية في تفسير وفهم السلوك الخارجي للدول.[1]

كما أن اللبرالية لا تنفي القيود التي يفرضها النظام الدولي على السياسة الخارجية للدولة، ولكن الفواعل المجتمعية سوف تتعامل مع هذه القيود وبالتالي ستوجه السياسة الخارجية لتلك الدولة في الاتجاه الذي يخدم أهدافها ويحقق منافعها الخاصة.

وفي محاولة لتفسير السياسة الخارجية الفرنسية ما بعد الحرب الباردة انطلاقا من النقاط الأساسية لتحليل السياسة الخارجية التي اعتمدتها مقترب اللبرالية النفعية.

وبالتالي أن السياسة الخارجية الفرنسية تنطلق من منظور براغماتي نفعي فالبراغماتية تفسر سلوك جميع الفواعل المجتمعية على أنه يسعى وراء ضمان البقاء عن طريق تحقيق المصلحة الشخصية والتروع نحو المنفعية المادية.

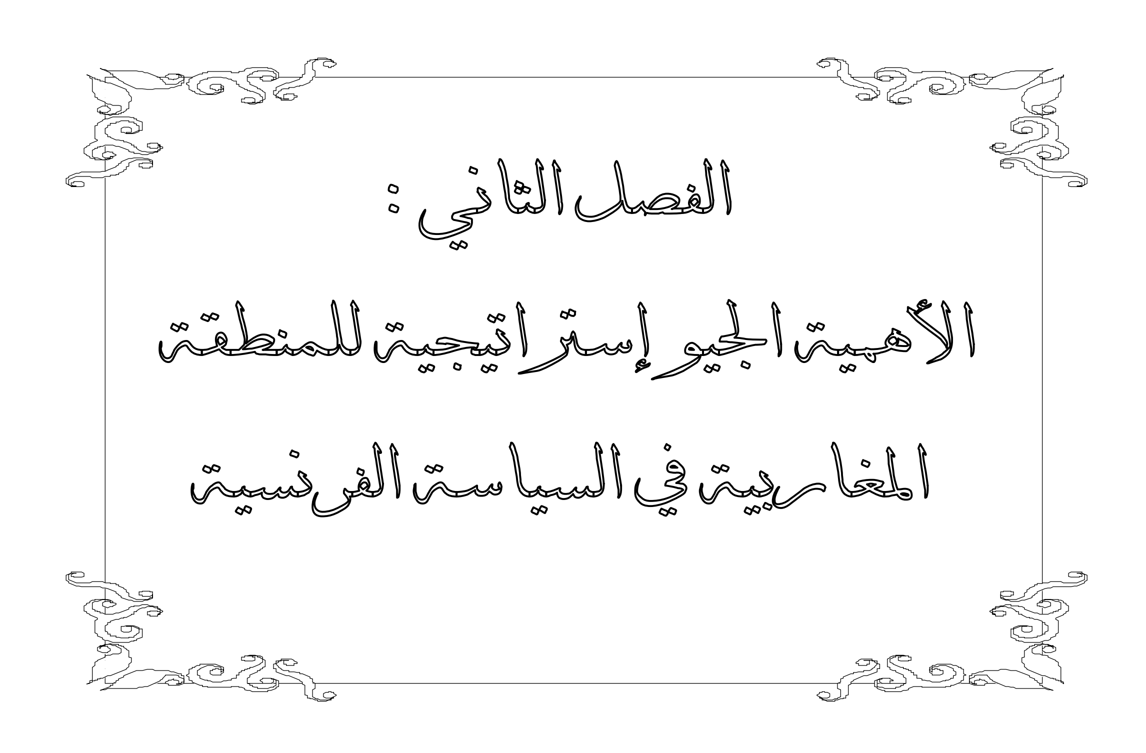
[1] إبراهيم بولمكاحل، **دور إتجاه المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص16.

جدول رقم (06): مقتربات تفسير السياسة الخارجية الفرنسية "الخصائص الرئيسية

المتغير التابع	المتغير المستقل	أهداف الفاعل	مستوى التحليل	منطق سلوك الفاعل	/
سياسة القوة: امتلاك .... ممكن فالقوة العسكرية والاقتصادية لضمان الاستقلال والنفوذ	الموقع النسبي لقوة الدولة على مستوى الدولي	البقاء الأمن الاستغلال النفوذ	مستوى تنازلي: الأولوية لبنية النسق الدولي على حساب بنية النسق الداخلي للفاعل	منطق النتائجية: بمعنى تقييم البدائل المتاحة واختيار تلك التي تؤدي إلى المكاسب وتقليل ؟.	الواقعية الجديدة
سياسة تنظيم سواء المادية (الوافرة الاقتصادية أو المعنوية (القوة في قيام صنع القرار)	هيمنت مصالح الفواعل المجتمعية من سياسيين وإداريين وجماعات الضغط	البقاء القوة في مراكز صنع القرار الوفرة المادية	مستوى تصاعدي: الأيديولوجية لبنية النسق الدولي الداخلي للفاعل على حساب النسق الدولي	منطق النتائج: بمعنى تقييم البدائل المتاحة واختيار تلك التي تعمل على تعظيم الفوائد بتكلفة قليلة	اللبرالية النفعية
المعايير وسياسة الأنساق	المعايير الدولية والمحلية الاجتماعية	ضمان دور الفاعل بناءا على هويته	مستوى تنازلي وتصاعدي علاقة تبادلية بين البنية والفاعل	منطق الملائمة:تقييم البدائل بما يتلاءم ودور وهوية الفاعل	البنائية

خلاصة الفصل الأول

نستخلص مما سبق في الإطار المفاهيمي أن السياسة الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى حسب موقعها الجيوسياسية وهي التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول، أما الجيوبولتيك هي ذلك العلم الذي يختص بدراسة ظواهر سياسية وعلاقتها بالمكان، كما تعتبر منطقة المغرب العربي ذات أهمية إستراتيجية بالغة وكونها منطقة تقاطع ثلاثة قارات أوروبا، إفريقيا، آسيا مما أكسبها من الناحية الاقتصادية لسهولة التبادلات التجارية. كما أن للسياسة الخارجية تفسيرات كالبيرالي والبنائي والواقعي لبناء سياساتها الخارجية .



الفصل الثاني :

الأهمية الجيو إستراتيجية للمنطقة المغاربية في السياسة الفرنسية

تمهيد

تعتبر المنطقة المغاربية مهمة إستراتيجية لفرنسا لأنها تطل على البحر الأبيض حيث تشكل هذه المنطقة بعدا حضاري له مميزات بالإضافة إلى كونها منطقة ذات بعد استراتيجي مما جعلها محطة أنظار فرنسا مما زاد اهتمامها بها نظرا موقعها الاستراتيجي المهم وحسب ما تقتضيه هذه الدراسة تم ذلك كالتالي:

– المبحث الأول بعنوان الأهمية والجيوإستراتيجية للمنطقة المغاربية تصور فرنسي.

– المبحث الثاني تناولنا فيه أطر العلاقات الفرنسية والمغاربية

المبحث الأول: الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة المغاربية في التصور الفرنسي

تعتبر منطقة المغرب العربي ذات أهمية إستراتيجية على المستوى الإقليمي وعلى المستوى العالم الغربي والدولي، ولها إرث حضاري وتاريخي وثقافي كبير، ما جعلها تصبح محل اهتمام مختلفة الأنظار الغربية في جميع المجالات وسيتم معرفة طبيعة ومكانة هذه المنطقة في المدركات الغربية من خلال الاستعانة أولا بدراسة جيوإستراتيجية لهذه المنطقة.

المطلب الأول: الأهمية المكانية للمنطقة المغاربية

أولا: التسمية

إن منطقة المغرب العربي في بعدها وعمقها الحضاري والتاريخي، عرفت في الماضي تعدد تسمياتها، فمن كان يأتي من الشمال مثل الرومان والأوروبيين تسميتها شمال إفريقيا، مع أن هذه التسمية تستدعي إدخال مصر ضمن مجموعة، وما كان يأتي من الشرق مثل العرب والأتراك كان يستعمل كلمة غرب أو مغرب" ويدخل بالطمع الأندلسي وغرب إفريقيا. أما المصريون القدامى إسم "......." أي عروس المغرب وأطلق عليها أحيانا بلاد الأمازيغ أي الوطن الحر وبلاد البربر، والمور والمغرب الإسلامي.

ومهما تنوعت التسميات واختلفت فإن التسمية التي استندت كثيرا إلى منطقة المغرب العربي هي "المغرب" وهو مصطلح لغوي قصد به الكتاب العرب الإتجاه الأصلي الذي يحدد مغرب الشمس، أما في الإصطلاح أو المعنى المتعارف فيهما الأقاليم الواقعة غرب مصر والتي اشمل شمال القارة الإفريقية من طرابلس إلى المحيط الأطلسي، ويرى البعض بأنها-ربما- إصطلاحة فرضتها ظروف الفتح مثلما أستعملت كلمة الشرق الأوسط أثناء الحرب العالمية الثانية.[1]

ثانيا: موقع إقليم دول المغرب العربي

تقع منطقة المغرب العربي بالتحديد في شمال قارة إفريقيا بين دائرتي عرض 15-37 شمالا وخط طول 16-25 شرقا وتشرق على الجناح المغربي.[2]

---

[1]- صبيحة بخوش، **إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية (1989-2007)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص75.

[2]- محمد أزهر سعيد السماك، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، الأردن، دار الأمل للنشر والتوزيع، 1998، ص 130.

للوطن العربي تطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحده شمالا بساحل طوله 4837 كيلومتر وعلى المحيط الأطلسي غربا بساحل طولهلا 3146 كيلومتر ويحده من الشرق مصر والسودان ومن الجنوب دول الساحل الصحراوي وتضم منطقة المغرب العربي الدول الخمسة التالية: **الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، موريطانيا**.

***الجزائر**: تقع في المنطقة الوسطى من شمال إفريقيا وتطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا بساحل يمتد طوله إلى 1200 كيلومتر، يحده النيجر ومالي وموريطانيا جنوبا، تونس وليبيا شرقا، والمغرب غربا.

وتقع **ليبيا**: في وسط شمال إفريقيا بين المشرق والمغرب العربيين يحدها من الشرق مصر والسودان، ومن الغرب تونس والجزائر، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل طوله 1800 كليومتر ومن الجنوب النيجر والتشاد، أما **تونس**: تقع في الجزء الشمالي الشرقي من المغرب العربي، يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل طوله 1300 كيلومتر يحده من الجنوب والشرق ليبيا، ومن الغرب الجزائر.

المملكة المغاربية: تقع في الجزء الشمالي الغربي من إفريقيا يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 537 كيلومتر وممتد على واجهة المحيط الأطلسي ومن الجنوب الصحراء الغربية

أما **موريتانيا**: في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية يحدها من الشمال الجزائر، ومن الجنوب نهر السنيغال، ومن الشرق مالي ومن الغرب الصحراء الغربية والمحيط الأطلسي.[1]

1- التضاريس ومساحة المغرب العربي

أما من حيث التضاريس فبلدان المغرب العربي تكتسي مميزات طبيعية متجانسة فوحدة تضاريسها ظاهرة للعيان في مجموع الدول المغاربية، تمتلك هذه البلدان في الوقت نفسه مناطق صحراوية مترامية الأطراف وواجهة بحرية مهمة إذ لها ساحل على المتوسط يقدر بحوالي 4200 كيلومتر وآخر على الأطلس حوالي 2600 كيلومتر، كما أنها تمتد على ما يزيد عن 4000 كيلومتر من الصحاري إنطلاقا من موريطانيا غربا إلى ليبيا شرقا أما عن المستوى المناخي يتجانس المجال المغاربي ويتميز بالتنوع في الوحدة، نظرا لاتساعه الكبير، ففي الشمال يسوده مناخ البحر الأبيض المتوسط مع درجة حرارة متوسطة عموما، بينما يتميز الجنوب بالمناخ

[1]- جمال عبد الناصر، **إتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية سياسية**، (د.م.ن) دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص ص 22. 23.

الصحراوي حيث تشتد الإختلافات الحرارية لتصل أو تفوق 50^0 في موريطانيا وهذا الإختلاف يتناسب مع تناقص معدلات الأمطار باتجاه شمال- جنوب- وتتميز بعدم الإنتظام بين سنة وأخرى.[1]

2- التركيبة البشرية: يتشكل سكان بلدان المغرب العربي الكبير من عنصر بيولوجي أساسي وهو العنصر العربي وهو الغالب بالإضافة إلى بعض العناصر كالأمازيغ،الأفارقة جنوب الصحراء، الإسبان والأتراك وتجمعها غالبا روابط الدين والعادات والتقاليد والتاريخ المشترك، أما اللغات المستخدمة فهي اللغة العربية، واللهجات الأمازيغية بتنوعات المغاربية ولكنها قليلة بالمقارنة مع اللغة العربية يبلغ عدد السكان المغرب العربي حسب إحصائيات 2015 حوالي 94 مليون نسمة ويتوزعون بشكل مختلف حسب الظروف الطبيعية الاقتصادية.[2]

-جندت فرنسا العديد من الوسائل والإجراءات على كل المستويات والأبعاد، لضمان وجود متميز في منطقة المغرب العربي، وذلك يرجع لعدة أسباب منها منها ماهو قديم ومنها ماهو جديد فباالإضافة إلى الروابط التاريخية التي تجمع فرنسا وكل من الجزائر، تونس، المغرب التي تعتبر بعدا أساسيا في العلاقات بينهم، إلا أنه هناك أبعاد أخرى ذات أهمية كبيرة التي يمكن إجمالها في:

تعتبر المغرب متسع جغرافي متصل المفاصل متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية، متكافئ الموارد والمنابع الطبيعية متجانس العمران ومتقارب الملامح البشرية،ـــ ليشكل بذلك مجموعة إقليمية بمساحة إجمالية قدرها 6.048.141 كيلومتر مربع تقع في الجزء الشمالي من إفريقيا، يحدها شمال البحر الأبيض المتوسط الذي يفصله عن جنوب أوروبا، المحيط الأطلسي غربا، ومنطقة الشرق الاوسط شرقا[3]، إمتدادا إلى الخليج وآسيا وأخيرا البعد الأطلسي غربا.

إذ تعتبر منطقة المغرب العربي محور تقاطع ثلاث قارات أوروبا، إفريقيا، آسيا، مما يزيد المنطقة أهمية إستراتيجية بالغة الأهمية في ظل مفاهيم إستراتيجية الجديدة الموسعة، التي تقلصت فيها الحدود بين القارات، لا سيما في موقع المغرب العربي بالذات المتمركز بين عدة مجموعات إقليمية، فالتحليل الإستراتيجي للموقع

---

[1] عبد الحميد براهمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص ص 28. 29.

[2] **المغرب العربي الكبير أو شمال إفريقيا على الرابط**، //:http www.startinnes.com

[3] أحميدة أحمد السنوسي، **الإتحاد المغاربي دراسة في الجغرافيا الإقليمية الإجتماعية والسياسية، مرجع سابق ذكره**، ص 23.

الجغرافي لهذه المنطقة، يبين أن المسرح الجنوبي الغربي للبحر المتوسط يتشكل أساسا من كيان إستراتيجي واحد وهو المغرب العربي.[1]

إن الموقع المتميز للمغرب العربي شمالا على امتداد 5400 كيلومتر من شريطه الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط، جعل من دول هذه المنطقة نقاط مراقبة متلاحقة على الملاحة البحرية بين مضيف جبل طارق، يشكل ممرا أطلسيا هاما نحو حوض المتوسط وإفريقيا، فيم تتحكم السواحل الجزائرية 1200 كيلومتر في الممرات البحرية المؤدية إلى مضيف صقلية، تسهر تونس على أداء دور المراقب لحركتها الصلاحية والمغرب حارس على مضيف جبل طارق، وفي أقصى شرق سواحل المغرب العربي يغطي مجال النظر الإستراتيجي للسواحل الليبية 1900 جزاءا كبيرا من السواحل الشمالية للبحر المتوسط.[2]

كما يعتبر الشريط البحري لحوض المتوسط، الذي تطل عليه دول المغرب العربي ممرا رئيسيا لنقل المحروقات، وهو بعد استراتيجي إقتصادي يعني فرنسا وباقي القوى الدولية الأخرى على حد سواء وإن هذه الخصائص الإستراتيجية للموقع الجغرافي تجعل من منطقة المغرب العربي في حالة تجانسها ككتلة إقليمية موحدة، وحزام متوسطي هام، وإن هذا الموقع متميز للمنطقة جعل من حضور الدول الكبرى ضروريا، وحيويا لنموها وتطورها ووسيلة لفرض سياساتها، ليس على هذه المنطقة وطرقها الإستراتيجية فحسب بل على الدول التي تستخدم بالضرورة هذه الطرق لأغراض عديدة.

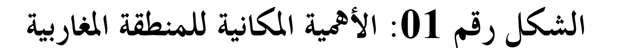
ويدعم هذا البعد المتوسطي لمنطقة المغرب العربي الممتد بين الأطلسي غربا والخليج شرقا العمق الإفريقي للمنطقة التي تعتبر البوابة الرئيسية شمالا نحو إفريقيا جنوب الصحراء، إذ أن الدول المغاربية باستثناء تونس لها عمق إستراتيجي إفريقي.[3]

---

[1] Jean francais coustilliere, **méditerranée، quell enjeu pour le XXle siècle! Defense nationale**; paris، le comité d'etudes de defense national.04 avril 1999,p 06.

[2] Hatem ben salem. **Le Maghreb sur l'écliguier mediterranem. Defense nationale**; paris، le comité d'etudes de defense national.07 juillet 1989.p 06.

[3] -Laure borgommabo loup et autres le Maghereb stratégique prémiére partie. Italie، NATO defense college, 2005, p 21.



الشكل رقم 01: الأهمية المكانية للمنطقة المغاربية

المصدر: **=https://www.google.com/search?biw**

وبذلك تحتل الجزائر المرتبة الخامسة في العالم بالنسبة لاحتياطي الغاز الطبيعي والرابع عشر بالنسبة لاحتياطي النفط، كما أنها تحتل المرتبة الثانية عشر في مجال إنتاج المحروقات والمرتبة التاسعة في تصديرها عالميا، وهي بذلك ثالث أكبر دولة مصدرة للغاز، وثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي المسيل (المميع)، وهي بذلك تعتبر ثالث أكبر مورد كفرنسا وأوروبا للغاز إضافة إلى اعتماد الجزائر على الفلاحة وخاصة زراعة الحمضيات والتمور والحبوب بدرجة أقل، فبالرغم من افتقارها للمحروقات، إلا أنها تتمتع لامتلاكها أكبر كمية كبيرة من مادة الفوسفات العالمي، بالإضافة إلى اعتمادها على الزراعة مثل الحوامض وعلى الصعيد البحري عن طريق إمتلاكها لثروة سمكية معتبرة.[1]

[1]- محمد الجابري، **موسوعة دول العالم حقائق وأرقام**، ط1، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2000، ص 226.

أما بالنسبة لتونس فيعتمد الإقتصاد التونسي على السياحة وعلى الصناعة، مثل المناولة في صناعة الملابس لأبرز العلامات التجارية العالمية خاصة اوروبية منها إضافة إلى ذلك تشكل منطقة المغرب العربي راهنا إقتصاديا إستراتيجيا هاما بالنسبة لفرنسا، نظرا لأنها توفر سوقا تجاريا واقتصاديا واستهلاكية واستثمارية من حوالي 100 مليون نسمة، لذلك يعتبر البعد الإقتصادي بعدا هاما جدا في رسم وتحديد السياسة المغاربية لفرنسا، فبعد مرحلة الإستعمار قننت فرنسا علاقاتها الإستغلالية مع بلدان المغرب العربي، في إطار معين للتبعية تحت لواء التعاون الإقتصادي والعلاقات التجارية المتبادلة والتي تبلورت أكثر ففرنسا اليوم تمتلك شبكة كبيرة من المصالح الاقتصادية مع هذه البلدان.[1]

فضمان الأمن على الحدود البحرية الجنوبية يعتبر بالنسبة لفرنسا ضرورة استراتيجية، كما ينجر على هذا المعطى حرص فرنسا أن لا تكون عرضة لأي خطر من الجنوب ينجم على حالة لا استقرار داخلية سياسية كانت أم إقتصادية أو إجتماعية أو نزاعات إقليمية بين دول المنطقة من شأنها زعزعت التوازن الإقليمي في المنطقة.

أن عامل القرب الجغرافي والإحتكاك البشري- بحكم تواجد جالية مغاربية معتبرة في أوروبا وفرنسا بالتحديد- يجعلان منطقة المغرب العربي تحتل مركزا محوريا في الإنشغالات الأمنية لدول جنوب أوروبا، إذ تعتبر أوروبا نفسها معنية مباشرة بتطورات الوضع في المغرب العربي، وذلك ليس بسبب ما قد تشكله هذه المنطقة من تهديد عسكري محتمل لدول الشمال بحكم التفوق العسكري والإستراتيجي الكبير، ولكن للمخاطر الأمنية الناجمة عن أي توتر بين دول المغرب الغربي ذاتها أو عدم استقرار داخلي ذو طابع سياسي واقتصادي أو إجتماعي يمس هذه الدول.

كما تعتبر فرنسا المغرب العربي بوابتها الجنوبية نحو العمق الإستراتيجي الإفريقي[2]، حيث المصالح التقليدية لفرنسا الموروثة من العهد الإستعماري وقد لعب المغرب وموريتانيا دورا مكملا هاما للإسترتيجية الفرنسية في إفريقيا، وإنطلاقا من هذه المعطيات، عمدت فرنسا دائما إلى انتهار سياسة مغاربية تهدف:

✓ الحفاظ على التوازن الإستراتيجي بين دول المنطقة.

---

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص125.

[2]- أيمن السيد شبانة، **الإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي دراسة مقارنة في محمود أبو العنيين (محرر)**، إتحاد إفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، ليبيا، مركز البحوث الإفريقية، ط1، 2001، ص 106.

✓ المحافظة على قنوات التوازن الإستراتيجي بين دول المنطقة.

✓ المحافظة على قنوات التبادل والتعاون مع دول المنطقة.

✓ مراقبة التقازن التدفق التجاري والإقتصادي والديمغرافي.

✓ الدفاع على مواقعها الثقافية الفرانكفونية.[1]

المطلب الثاني الأهمية التاريخية للمنطقة المغاربية في التصور الفرنسي:

أولا: السياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة المغاربية

نتناول في هذا الفصل أهم المحطات والأحداث البارزة التي عرفتها المنطقة المغاربية وبالتحديد الدول التي تعرضت للإحتلال كالمباشر أو الحماية الفرنسية، الجزائر، المغرب، تونس وفق المعطيات التاريخية والعلاقات التي عرفتها هذه البلدان قبل وأثناء وبعد هذه الفترة الكولونيالية بفرنسا، إنطلاقا من البعد الإقتصادي والسياسي والثقافي وأهمية كل بعد لدى المستعمر الفرنسي في المنطقة وموقع البلدان الثلاثة في دوائر السياسة الخارجية الفرنسية،وكذلك سياسات هذه الأخيرة في مواجهة الحركات الوطنية التي تبنت إختيار الإستقلال عنها والإتفاقيات المبرمة والنخب الفرانكفونية ودورها في ترسيخ علاقة التبعية بين فرنسا ومستعمراتها السابقة في المنطقة المغاربية.[2]

– العلاقات التاريخية بين فرنسا والبلاد المغاربية "الفترة الكلونيالية"

ترجع العلاقات الفرنسية المغربية إلى بدايات القرن الخامس عشر خصوصا في الجانب الإقتصادي، هذه البلدان كانت تقيم علاقاتها الخارجية بناءا على موافقة السلطة العثمانية والتي فسحت المجال وسمحت بالتغلغل الإقتصادي لفرنسا في المنطقة، ومع الحاجة للموارد الطبيعية للثورة الصناعية التي شاهدتها أوروبا أنذاك، وضعف الإمبراطورية العثمانية بدأت فرنسا في تنفيذ مخططها الإستعماري الذي قوبل برفض الأهالي له عن طريق حشد الهمم لمقاومتها طيلة العقود من الزمن.[3]

---

[1] -Marc Bonnefous, op,cit, p51

[2]- الطيب شنتوف، **دراسات في تاريخ الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2015)، ص 151.

[3]- صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقين إلى خروج الفرنسيين (815 قبل الميلاد، 1962م)**، (الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع)، ص 128.

- أهمية المنطقة المغاربية في السياسة الخارجية الفرنسية

ثانيا: السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر والعلاقات التي ميزت البلدين

كانت بدايتها منذ إتفاقية الصداقة والتحالف عام 1534م لتتوال بعدها المعاهدات والإتفاقيات بين فرنسا حيث وصلت إلى 57 معاهدة تشمل في جلها الجانب الإقتصادي خصوصا وتخدم أكثر المصالح الفرنسية أما في الشق الإقتصادي كانت شركة لنش والمركز التجاري الفرنسي بساحل القالة وعنابة اللبنة الأولى في بناء علاقات إقتصادية بين البلدين، ومن خلال هذا المنفذ حرصت فرنسا على تعيين قناصل في الجزائر يتولوا رعاية مصالحها، لتبدأ بظهور مشروعات سياسية تنذر باحتلال فرنسا للجزائر أقدمها مشروع شارل التاسع الذي أقترح على السلطان العثماني تعيين أخيه هنري ملك على الجزائر مقابل دفع أتاوات للسلطة العثمانية.[1]

ورغم النوايا الحسنة لفرنسا في تحسين علاقاتها مع الجزائر من خلال إرساء وفد جزائري بقيادة سنان باشا لأجل وضع أسس قواعد الشراكة بين البلدين الذي انتهى بمأساة قتل أعضاء الوفد عقب وصول شائعات عن مهاجمة الأسطول الجزائري لسفن قرنسية أعقبها توتر سياسي في العلاقات بين البلدين.

كما أن هناك نقطة رئيسية وجب التطرق إليها لكي نوضح أهم الخلفيات والأسباب التي دفعت بفرنسا إلى احتلال الجزائر، وهو التواجد الأوروبي في المنطقة بشكل عام والجزائر خصوصا وبالتالي جودة ديانة أخرى غير الإسلام في المنطقة وهي الديانة المسيحية، التي إدعت سلطان الإحتلال أن معتنقي هي المعتقدات مضطهدون يجب حمايتهم، وهذا التواجد الديني جاء من خلال النشاط الأوروبي بالجزائر في ميدان التجارة والحرف والصناعات البحرية والعسكرية كبناء السفن وحماية المراسي.[2]

كما كان للثورة الفرنسية والإطاحة بالحكم الملكي الذي أدى بحكومات أوروبا إلى فرض حصار إقتصادي عليها سببا إقتصاديا رئيسيا لفرنسا في البحث عن تمويل جديد لاقتصادها، وقد كلفت جينها قنصلها العام بالجزائر ..... بشراء كمية من القمح عن طريق قروض بدون فوائد منحها الداي حسين للسلطة الفرنسية

[1]- صالح فركوس، **مرجع سابق**، ص 130-132.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830)**، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، الجزء الأول 1898)، ص 150.

الأمر الذي دفع بشكل غير مباشر إلى استعمار فرنسا للجزائر سنة 1930م حين مطالبة هذا الأخير باسترداد ديونها.[1]

أما العلاقات الفرنسية المغربية وأهمية هذا البلد بالنسبة للسياسة الخارجية الفرنسية لقد ظهرت من خلال معارضة فرنسا للبيان الختامي في مؤتمر مدريد عام 1880 الذي ضم الدول الأوروبية حيث نص هذا البيان على منح إمتيازات إقتصادية في المغرب للألمانيا والسويد والدنمارك والبرتغال، جاءت معارضة فرنسا من منطلق أنها كانت لها إتفاقية سابقة عام 1863 منحت بموجبها إمتيازات واسعة في المغرب فمن أجل تعزيز موقعها في هذا البلد قامت فرنسا باحتلال تونس وكذا بعض مناطق الواحات والصحراء.[2]

وفي نفس السياق فإن فرنسا كانت تربطها بالأساس علاقات إقتصادية وتجارية بالمغرب من خلال عدة إتفاقيات منها إتفاقية التجارة الثنائية التي منحت فرنسا عدة إمتيازات 1892 وكذلك من باب التفوق الدبلوماسي على حلفاؤها الأوروبيين من بينها إيطاليا، إسبانيا، والمملكة البريطانية واصلت في توقيع إتفاقياتها مع المغرب عام 1901-1940، إلا أن النفوذ الفرنسي في المغرب واجها منافسة ألمانية رغم ذلك واصلت فرنسا رسم خططها لاحتلال المغرب الذي كان مهندسها وزير الخارجية ديلكاسية إعتمد على عامل التوغل الإقتصادي.

في حين طالبت فرنسا المغرب بإحداث إصلاحات سياسية والتي خولت للطرف الفرنسي تدويل المسألة المغربية من خلال الضغط على السلطان عبد العزيز لعقد مؤتمر دولي يناقش فيه هذه الإصلاحات في 16 يناير 1906، لتتباين أطماع وصراعات الدول المشاركة في هذا المؤتمر وهي فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا ورغم إعتراف المشاركين باستقلال وسيادة المغرب إلا أنه كان مبررا للنفوذ والوصايا الفرنسية عل البلاد.[3]

لكن فترة الإستقرار هذه لم تدم طويلا حتى عهد "حمودة باشا" (1756-1814) لتعتمد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه دول الإمبراطورية العثمانية في المغرب العربي على الشق الإقتصادي والنشاط التجاري

[1]- صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص 133-136.

[2]- فادية عبد العزيز الفطعاني، **الحركة الوطنية المغربية 1912-1937م**" (المجلة الجامعية، المجلد الأول، العدد السادس عشر، فبراير 2014)، ص 42، 43.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 43-44.

بالأساس، وما ميز ذلك وجود بعض رجال الدولة التونسيين الذي يميلون للتيار الليبرالي ويدعمون السياسة الفرنسية ومصالحها في بلادهم من بينهم وزير الدولة "**مصطفى خوجة**" الذي كان له ارتباط وثيق بالمصالح الفرنسية.[1]

ومن جهة أخرى سهلت الجالية الفرنسية بتونس التي كانت تتكون من رجال أعمال وتجار ومبشرين مسيحين في إنشاء معاهدة تعليمية قبيل إنتصاب الحماية والتي بلغ عددها أنذاك 20 معهد، كما كانت للديانة المسيحية دورا هاما في إنشاء مراكز للعلاج والتكفل باليتامى وخصوصا أنهم كانوا يتلقون المساعدة من أشخاص من نفس الدين ويتبؤون مراكز هامة في الدول مثل "**جوزاف رافو**" ووزير الخارجية الباي ومترجم هذا الأخير ويدعى "**بوزو**" Bosso.[2]

بعد حالة الصراع على الحكم الذي شهدته تونس في القرن الثامن عشر بين الباشوات الأتراك، إستفرحال هذا البلاد على حكم علي باشاـــ حيث تميزت هذه الفترة من تاريخ تونس بالتقارب الفرنسي والتي جمعت بينهم مصالح تجارية مشتركة رغم حالة الحرب بين الدولتين فيس نوفمبر 1742 بسبب طرد السلطات التونسية بما فيهم الفرنسيين من البلاد وانتهت الحرب لصالح علي باشا الذي أرغم المملكة الفرنسية على توقيع معاهدة صلح تخدم الطرف التونسي أكثر.[3]

أما الإهتمام الحقيقي بتونس من الجانب الفرنسي جاء في بدايات القرن التاسع عشر، حيث عززت من تواجدها السياسي والاقتصادي في هذا البلد، ففي الميدان الإقتصادي زادت من صادراتها نحو تونس واستفادت من الإعفاءات والرسوم التي كانت ترفض على الواردات، كما مولت مشاريع للسكة الحديدية سنة 1878، كذلك خط التيلغراف الذي يربط تونس بالجزائر سنة 1860 ليساهم التمويل الفرنسي للمشاريع التونسية الكبرى أنذاك في إغراق تونس بالديون.[4]

[1]- محمد الهادي الشريف، ما **يجب أن تعرف عن تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الإستقلال**، (تونس، دار سراس للنشر، 1993، ط3)، ص 85-87.

[2]- الهادي البكوش، **المقاومة في تونس ضد الإستعمار (1881-1964)**، (توقنس، درس إفتتاحي للسنة الجامعية 2003-2004) مجلس نواب الشعب، ص 12-13.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 12.

[4]- صالح فركوس، **مرجع سابق**، ص 143. 144.

في حين كانت تصريحات القادة التونسيين الفرنسين حول الأهمية الإستراتيجية لتونس تنذر بوجود بوادر الإستعمار البلاد، وكذلك أهمية التوسع في السياسة الدولية والنظام الدولي أنذاك حيث صرح أحد كبار السياسة الفرنسية في تلك الفترة قائلا:" إن الأمم تبقى وتدوم بفضل التوسع والإشعاع خارج حدودها وبالمكانة التي تحتلها في حياة البشر" ليستطرد آخر في قوله وإسمه "**جول فيري**" تونس مفتاح مملكاتنا الجزائرية، والوجود الفرنسي في الجزائر لا يكون أمنا ما بقيت حدود تونس والمغرب خارجة عن هيمنتها.[1]

المطلب الثالث: الأهمية الثقافية في المنطقة المغاربية في التصور الفرنسي

تعد القيم والمعايير الثقافية الفرنسية من الثوابت البنوية والعضوية المعرفة لفلسفة سياستها الخارجية، خاصة مع إيمان الحكومات الفرنسية متتابعة عب السنوات والعقود، بضرورة حفاظها على مكانة وموقع ثقافي ولغوي متميز عالميا، فبالخصوص في مجال مستوى مجال نفوذها التاريخ للمغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) مما سوف يعزز رسالتها الكونية والمرتبطة بضرورة نشر نمط الحياة والتنظيم، الذي أسسته فرنسا لنفسها والقائمة على اللائكية، الدولة الحقوقية وحقوق المواطن من أجل تكريس تواجدها الثقافي غداة إستقلال الدولة المغاربية الثلاثة، عمدت فرنسا للحصول على امتيازات تعاقدية في ظل معاهدة الإستقلال والنصوص المرافقة لها.

المعاهدة الفرنسية التونسية في 03 جوان 1955 تعترف لفرنسا في مادتها الأولى بالحق في الضمان لفرنسا بكل حرية السير الحسن للتعليم بكل مستوياته في المؤسسات الفرنسية الحالية والمستقبلية.[2]

كما اعترفت اتفاقية التعاون الثقافي بين فرنسا والمغرب في 05 اكتوبر 1957 على حق فرنسا في فتح مؤسسات تعليمية وتكوينية أينما تراها مناسبة وعلى كل الأراضي المغاربية وعلى كل المستويات التعليمية، بإتباع المقررات والمناهج البيداغوجية الفرنسية، كما تحصلت فرنسا بمقتضى المادة الخامسة من هذه الإتفاقية

[1]- الطيب شنتوف، **دراسات في تاريخ الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2015)، ص 153.

[2]- سالم برقوق، "**الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي**"، العالم الإستراتيجي، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 03 ماي 2008، ص 02.

1031 مؤسسة تعليمية في المغرب على المستويين الإبتدائي والثانوي والتي تكون فرنسية هي لغة التدريس، حيث تتم عملية فرنسا الطبقة البرجوازية وإعداد أبنائها للمراكز القيادية والمناصب العليا. [1]

هذا بالإضافة إلى تشجيع ودعم اللغة الفرنسية بمدارس التعليم الرسمي حيث أقامت مراكز تدريس فرنسية للطلبة مجانا وعقد مسابقات في الرواية والقصص القصيرة والمسرح والترجمة، التقوية ربط الطالب بالفرنسية التي هي **وعاء ثقافة فرنسا**.

ونفس ما يحدث في المغرب الأقصى يحدث في الجزائر، فقد حصلت فرنسا بحكم إعلان المبادئ حول التعاون الثقافي المرافق بإتفاقيات فينيا للإستقلال بحكم المادة الثانية منها لفرنسا الحق في ملكية خمس مراكز بحوث 18 ثانوية، 2430 مؤسسة تعليم إبتدائي موزعة عبر كل تراب الجزائر، فبالإضافة إلى رغبة فرنسا في الحفاظ على تحكمها في الأنساق التربوية المغاربية فإن إلحاحها أيضا على إبقاء اللغة الفرنسية كلغة علم إدارة وسياسة مع صدارة وظيفة فعلية للفرنسية كما أن اللغة الفرنسية هي أداة استثمارية مساعدة على جيلية التبعية بأشكالها، خاصة وإن تحرير العقول والأنفس هي بالضرورة أصعب وأقل سرعة من استرجاع الممتلكات المادية والرموز السياسية. [2]

إذا تقوم السياسة الثقافية الفرنسية على تكريس التبعية الثقافية للمغرب العربي وتغذيتها، وذلك منذ الإستقلال مباشرة إعتمادا على مجموعة من الوسائل والآليات التي نجد من أهمها ما يلي:

1- التأطير البشري والمادي الأهمية الثقافية للمغرب العربي

خاصة في مجال التربية والتعليم إذ أنها جندت 2536 أستاذ تعليم إبتدائي وثانوي في دول المغرب سنة 1963 مقابل 21420 سنة 1967 و 20848 سنة 1968 وقد عرف هذا العدد إنخفاظا في نهاية الستينات من القرن الماضي، وذلك بتحويل التعاون مع فرنسا أكثر للتكوين نظرا لظهور جيل جديد من المعاربة الذي استطاع سد ذلك العجز على مستوى الأساتذة في المغرب العربي.

[1]- محمد محمد داود، **اللغة والسياسة في عالم ما بعد 11 سبتمبر**، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص 46.

[2]- سالم برقوق، "**الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي**"، مرجع سابق، ص 03.

2- دعم مشاريع الإدماج اللغوي الفرنسي في المنظومة الرسمية

وذلك يدعم التقارب الفرنسي المغاربي من خلال المنظمة الفرانكفونية، وهي عبارة عن حركة فكرية تهدف إلى دعم وجود وبقاء القيم الفرنسية في دول العالم، وخاصة في الدول التي كانت مستعمرة فرنسية ثم انسحبت منه فرنسا (حالة دول النغرب العربي) ويعود مصطلح الفرانكفونية إلى عالم الجغرافيا الفرنسي أو نزي مرملو الذي وضع في أواخر القرن التاسع عشر 1880 للدلالة على الدول التي تستعمل اللغة الفرنسية، ثم صار فيما بعد دالا على مجموع المستعمرات الفرنسية التي انسحبت منها فرنسا تتحدث هذه المستعمرات – كليا أو جزئيا- اللغة الفرنسية، كما تعد دول المغرب الأقصى عضوا أيضا في المنظمة منذ ديسمبر 1981، أما الجزائر فهي حتى الآن لم تنظم إلى المنظمة الفرانكفونية بسبب الحساسيات التاريخية مع فرنسا، ومن الناحية السياسية تهدف فرنسا إلى تحويل الفرانكفونية من تجمع ثقافي إلى حركة سياسية لإنشاء تجمع سياسي فرانكفوني في إفريقيا.[1]

3-دعم الأدوات الإعلامية الخاصة أو تغذية "المنظومة الثقافية المغاربية" بالبرامج الإذاعية

التليفزيونية الإعلامية المسرحية المسبقة الفرنسية "لتطعيم الحس الثقافي الفرنسي" عند سكان المغرب العربي بصفة تعطي مصداقية أكبر للمشروع الثقافي والحضاري الذي تدافع عنه النخبة السياسية الحاكمة (التي تعاني من الإغتراب الثقافي في مجتمعها مما سوف يدعم بالضرورة خطوط نجاح المشروع الثقافي في مجتمعنا مما سوف يدعم بالضرورة خطوط النجاح المشروع الثقافي الفرنسي في المغرب، والذي لا يفصل حتما بين كسر اللغة العربية والتحطيم النفسي للمغاربة تجاه حضارتهم ودينهم والذي يعد دليل واضح على نشر الثقافة الثقافية ونمط الحياة السائدة في باريس.[2]

فعلى الرغم أن الدول المغاربية قد نالت إستقلالها السياسي وحضيت ..... التام عن السيطرة الإستعمارية الفرنسية، إلا أن المتأمل في المشهد الختامي والسياسي والإقتصادي والحضاري بشكل عام يدرك أن الحركات الإستقلالية في المغرب العربي لم تحقق أهدافها الكبرى والمركزية خصوصا إذا علمنا أن اللغة الفرنسية ما زالت سيدة الموقف في دول المغرب العربي.

1- الفرانكفونية في سطور، http،// majles.alukah. net/ showthead.php.t، 9554

2- سالم برقوق، "**الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي**"، مرجع سابق، ص 03.

4- عن طريق الآليات الجديدة التي ابتكرتها فرنسا مؤخرا والتي تعرف "بعمليات التوأمة وذلك بين المدن المغاربية والمدن الفرنسية، وتشمل على المجال القضائي، وخاصة الثقافي عن طريق التبادل بين الصغار وشباب هذه المدن.

5- تعتبر المراكز الثقافية الفرنسية في المغرب العربي من أنشط المراكز في الترويج للثقافة الفرنسية واللغة الفرنسية، والقيم الفرنسية، والتغذية الفعلية للتواجد الفرنسي في هذه الدول، حيث توجد ستة 06 مراكز في الجزائر و02 في تونس و07 في المغرب.

6- تستخدم فرنسا للنخب الحاكمة التي تكونت باللغة الفرنسية كأداة إتصالية خطابيا وإدارية تقوم على تطوير الآليات الكفيلة بضمان استمرار هذه الأنصاف الثقافية واللغوية "الإغترابية" مع خلق كل العراقيل الذكية لإفشال مشاريع الأصالة الحضارية والثقافية واللغوية وهكذا تظهر لنا مجموعة من الحقائق في تأثير اللغة بالسياسة.[1]

-أن ضياع اللغة أو ضعفها ضياع للقومية أو إضعاف لها.

- أن اللغة من أقوى العوامل المحافظة على الهوية والقومية، ومن الخطورة بمكان أـــن يفرط الإنسان في لغته، لأن معنى هذا أنه يفرط في ذاته وتراثه وأصالته ومصيره الذوبان الآخر الثلاثي للحياة.

تبنى المتابعة المتمعنة لمنطقة المغرب العربي أنها تحظى برصيد هائل من التراكم الثقافي والمعرفي إن على مستوى التراث التاريخي، الشاهد على تعاقب الحضارات، وإن على مستوى الإهتمام بسياسة بلدانها الحاضرة على مستويات التبادل التجاري والسياحي، والإستشاري، والثروات الطبيعية.[2]

ويمكن التحدث عن الثقافة في المغرب العربي الكبير إنطلاقا من التاريخ القديم، فنشأة الثقافة في هذه المنطقة جاءت من وحدة طبيعية، الأمر الذي يظهر جاليا في تعابير مختلفة: فلكلورية، فنية، أدبية، فكرية.[3]

---

[1]- محمد داود، **اللغة والسياسة في عالم ما بعد 11 سبتمبر، مرجع سابق**، ص 48.

[2]- أحمد عبد الحكيم دياب، ميلود عبد الله المهذبي، **إتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوروبية في إستراتيجية العلاقات الدولية آفاق عام 2000**، المرجع السابق، ص 57

[3]- مصطفى الفيلالي وآخرون، **تطور الوعي القومي العربي**، ط1، (بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، أفريل 1986)، ص 138

كما شهد المغرب العربي ظاهرة الترحل عند زناتة وفريق من صنهاجة التي ارتبطت بتجارة القوافل عبر الصحراء الكبرى وظاهرة الإستقرار عند كصمودة وكتامة وعماره... التي ساهمت في إيجاد بنايات إقتصادية وثقافية محلية.[1]

كما وظلت المؤثرات الخارجية مشتركة بين المغاربة منذ التاريخ القديم من بينها:

1-توغل التأثير الحضاري القرطاجي في عدة جهات من المغرب، حيث أدى إلى انتشار اللغة القرطاجية وما يرتبط بها من فنون وثقافة في مختلف تعابيرها.

2- تعميم النفوذ الحضاري الروماني الناشئ عن السيطرة القوية والحكمة التي مارستها روما على بلاد المغرب طوال القرون.

وإلا أن الشمال للمغرب العربي هو: أكثر إجزائه تأثر بالفاتحين من قرطاجيين وإغريق الرومان، وعرب، وأتراك، وأوروبيين على عكس جزئه الغربي الطي ظل متحض بالسياج جبلي طبيعي صد عنه غارات الغزاة، وقد يكون في هذا التفسير لارتفاع نسبة السكان ذو الأصول الأمازيغية (الحميرية) القديمة، للمغرب الأقصى عنها في الجزائر وتونس وليبيا، وفي الألف الثانية قبل الميلاد إستقر الفينيقيون في المنطقة، وأسسوا حضارة نقلت إلى السكان فنون الزراعة والري.[2]

والواقع، أن التحول في مظاهر حضارية ذات دلالات عميقة، جاءت مع القرن السابع ميلادي، عندما قام العرب المسلمون بفتح المغرب الغربي، ويتبين ذلك بوضوح في تركيبة السكان ولغتهم وثقافتهم، لمواكبة انتشار الدين الإسلامي، مع تأسيس المدن في السهول وعلى امتداد السواحل.[3]

وبالتالي، فالشخصية الثقافية الطامحة إلى الإيداع والإنتاج توصل إليها المغرب العربي "بمجيء الإسلام الذي زاد، بصفة عامة من تأكيد الإتجاهات الوحدوية سوى في ميدان السياسة أو الإقتصاد أو الفكر والثقافة،

[1]- **المرجع نفسه**، ص 139.

[2]- أحمد عبد الحكيم دياب، ميلود عبد الله المهذبي، **إتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوروبية في إستراتيجية العلاقات الدولية آفاق عام 2000**، **المرجع السابق**، ص 57

[3]- **المرجع نفسه**، ص58.

ذلك أن الإسلام أوجد في عين المكان الأدوات الكفيلة بإغناء الشخصية الثقافية وتوحيدها على نطاق المغرب.[1]

فالعوامل التي كان لها تأثير حاسم على تطور الثقافة في البلاد تجلى في عدة ظواهر نذكر منها:[2]

1-توحيد الحياة الدينية والروحية: سوى على المستوى الفردي أو مجتمعي مما نتج عنها تكوين فكري وروحي موحد، شكلا ومضمونا في جميع البلاد المغاربية.

2- التلاحم البشري المتواصل: أصبح الحيز المغاربي مجالا في التحركات البشرية الجماعية على أوسع نطاق، التي تترتب إما عن عمليات الفتح الأولى، وإما عن تأسيس دول جديدة.

3- توحيد اللغة: لم يكتسي التعريب الذي انتشر بإطراد البلاد أي ضيعة قسرية، إذ تركت للسكان حريتهم في استعمال لهجاتهم الدارجة التي ما زالت حتى اليوم في المغرب العربي.

علاوة على ذلك، أكد الباحثين ...... التاريخي والتفاعل على ضفاف المتوسط الأوروبية والعمق العربي، والبعد الإغريقي خصوصية ميزت المغرب العربي الكبير عربيت عن الغرب وباقي شعوب المتوسط، وميزتها عن العرب.[3]

وتزامنا مع هذا، كانت السياسة حاضرة، فقد لعبت الثقافة دوما على التقارب والتوحيد ومحو الفوارق، فمن خلال التاريخ الحديث إلى جانب التاريخ القديم.تاريخ المعاناة المشتركة من الإستعمار وتاريخ الكفاح المشترك، والتضحيات المتبادلة، طوال هذا الكفاح ضد الإحتلال الإستعماري، فبالرجوع إلى تصورات الحركات الوطنية وبرامجها السياسية، التي قامت على الدفاع عن الهوية وهي بذلك تشكل الأساس الإيديولجي النظالي مدافعة.[4]

أولا: عن السيادة الوطنية.

ثانيا: داعية إلى استحضار تراثها المشترك، ومقرات انتمائها إلى المشروعية العربية الإسلامية.

---

[1]- مصطفى الفيلالي وآخرون، **تطور الوعي القومي العربي، المرجع السابق**، ص 141.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص 143-144.

[3]- أحمد عبد الحكيم دياب، ميلود عبد الله المهذبي، **إتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوروبية في إستراتيجية العلاقات الدولية آفاق عام 2000، المرجع السابق**، ص 57.

[4]- محمد مالكي، **الحركات الوطنية والإستعمار في المغرب العربي، المرجع السابق**، ص 216

وذلك لبلورة وعي جماعي بالتنسيق والوحدة للمقاومة "الأخر" وصيانة "أنا" خاصة من الإستعمار الذي تحددن معالمه في بلاد المغرب باحتلال الجزائر سنة 1830، والتقدم نحو إسقاط تونس والمغرب الأقصى وهنا تم إقحام الجانب السياسي مع الجانب الثقافي لأن الثقافة والسياسة " **إلتقينا في مراحل الكفاح الوطني فصارتا شيء واحد، وإن استعراض الوقائع السياسية هو في الوقت نفسه، إستعراض لوقائع ثقافية سيما وإن المثقفين بكل إضافهم لعبوا دورا أساسيا في التوعية وتخطيط حركة النضال وقيادتها.** [1]

وما عبر عن ذلك النضال في مختلف مراحله ومظاهره فكرة الإصلاح والتغيير والإتصال والإنفتاح بواسطة ما كتب من كتب ومقالات وأبحاث تحث عن الكفاح الوطني والوحدة في عهد الإستعمار، وهذا كله يعبر عن المضمون الفكري والإيديولوجي للعمل الثقافي المغاربي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فالمغرب العربي ينتمي لحضارة أعرق من ذلك وهي الحضارة العربية الإسلامية التي أعطت على مدى المراحل التاريخية، كثيرا للحضارة الأوروبية الحديثة في مجال الأدب والفنون والعلوم، ولها موقع استراتيجي في قلب العالم، فموقعها الجغرافي أضيف عليها أهمية حضارية فهي مهد الحضارة الإسلامية. عملت على مواجهة التحديات الخارجية وأشكال الغزو والإستلاب الأجنبي، وحماية التراث العربي والعروبة والدفاع عن الإسلام والإنطلاق من إطار فكري إسلامي.

وباختصار تتلخص **الخصوصيات الثقافية لمنطقة المغرب العربي فيما يلي**:

1-الإسلام: شكل منعطفا أساسيا في تاريخ الثقافة العربية بصفة عامة والثقافة المغاربية بصفة خاصة فقد مكنها من بناء حضارة متطورة أين ظل فيها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة هي المرجعية المعرفية والسلوكية لهذه الثقافة على الأقل في فترة الخلافة الإسلامية ومع التفاوت في التطبيق بين مرحلة وأخرى وبالتالي أصبحت التعاليم الإسلامية هي مرجعية منظومة المعايير والقيم السائدة في المجتمع وعلى أساسها تتعدد النظرة للذات الآخر (الهوية).

2- العائلة وعلاقات القربة الحميمية: والتي لها أدوار وقيم وتوجهات تعمل على حفظ التوازن وانسجام النظام الثقافي والإقتصادي والإجتماعي.

[1]- علي الحاج، **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، المرجع السابق، ص 158.

3-البنى الاقتصادية والإجتماعية والبيئية: حيث منها نشأت ثقافة بدوية رعوية وثقافة ريفية زراعية وثقافة حضارية تجارية وأسهم التفاعل الداخلي بين هذه الثقافات في تكوين ثقافة مشتركة.

4-التاريخ المشترك واللغات المشتركة: الذي كان في دور للحركات التحررية في مقاومة الإستعمار الأجنبي فهي قد مثلت إسهام ثقافي وحركي من خلال محاولة السير على منهج واحد في الفكر والحركة ورضا الصف وجمع الشمل تحت لوائها إلى مستوى أكبر من التجانس الفكري عن طريق اللغة العربية. [1]

ومن هنا تبين أهمية المغرب العربي تقافيا فالخصوصية العربية- الإسلامية على مر التاريخ العربي بصفة عامة، وفي عالم ما بعد الحرب الباردة بصفة خاصة هي الشغل الشاغل للمفكرين والساسة الغربيين وبالأحرى، القوى السياسية الدولية الكبرى باعتبار أن الإسلام يمثل تهديدا للغرب فهو الأرضية الأساسية لأي خطوات وحدوية عربية. [2]

[1]- عبد الله العروي، **المغرب العربي النظرة المستقبلية وزارة الخارجية**، الإمارات العربية المتحدة، 2002/2001، ص 189/183.

[2]- لخضر عواريبي، **جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1955/1927**، رسالة ماجستير، الجزائر، 2007، ص 27.

المبحث الثاني: أطر العلاقات الفرنسية المغاربية

ركزت فرنسا على مبد أ العلاقة التبادلية بينها وبين دول المغرب العربي (تونس – الجزائر– المغرب) ونستطيع القول أنها تبادلية فيما بينها (استقلال تعاوني) لوضع قواعد تأسيسية لعلاقات تبعية بصفة تعاقدية للحفاظ على نفسها لقسم المعرين الأوربيين في الأقطار المغربية الثلاث وحماية مكاسبها من خلال إبرام الاتفاقيات بينها وبين دول المغرب العربي.

المطلب الأول: الأطر الثنائية في العلاقات الفرنسية المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)

أ–العلاقات الثنائية:

أولا: ملف العلاقات الجزائرية– الفرنسية

لا يمكن على الإطلاق وصف العلاقات الجزائرية الفرنسية بالطبيعية منذ الإستقلال الجزائري الخامس من تموز (يوليو) 1962 والعلاقات بين البلدين تمر بحالة إنسداد تارة وانفتاح تارة أخرى والمفارقة أنه رغم هذا التوتر في العلاقات الثنائية فقد ظلت باريس سيدة الموقف إقتصاديا وثقافيا واحيانا سياسيا في الجزائر ويجمع المراقبون كما المؤرخون أن فرنسا هي وراء هذا التوتر لانه لا يمكن بأي حال من الأحوال نسيان الحقبة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر منذ 1830 إلى 1962 مارست فرنسا خلالها كل أنواع ... والتقتيل والتعذيب وكمس الهوية وسلب خيرات الجزائر بحيث أن فرنسا كانت لها سياسات متنوعة تجاه الجزائر وحسب الرؤساء الذين تناوبوا على الحكم في الجزائر.

فحسب الرئيس الجزائري الأسبق "هواري بومدين" عندما قام بتأميم المحروقاتت قاطعت فرنسا ذلك حيث قال الرئيس هواري بومدين" "بيننا وبين فرنسا أنهار من الدماء وجبال من ..... حيث كان الرئيس بوتفليقة في تلك الفترة كان وزيرا قام بتخلي عن نظرية بومدين وقام بالمعالجة التاريخية في عهد بن بلة، حاولت فرنسا التمكين لحاكها الاقتصادية والثقافية والسياسية وحلول بن بلة بدوره سحب هذه الأوراق من يد فرنسا، وعند وصول الشاذلي بن جديد إلى السلطة كانت موازين القوى بين دوائر الحكم، قد رجعت كلية لصالح التيار الفرانكفوني، وعند تولي "محمد بوضياف" الحكيم كانت الجزائر قد دخلت مرحلة الفتنة الكبرى واستمر وصفها الأمني مضطريا حتى مجيء "كافي علي" "واليامين زروال" وبالرغم من مشهد التوتر إلى أن فرنسا حافظت على قوة نفوذها الإقتصادي والثقافي والسياسي من خلال الفئة الفرانكفونية التي قدمت لفرنسا أعظم

الخدمات ولعلها الفئة التي أشار لها "شارل ديغول" بقوله:" من يغادر الجزائر أثناء الإستقلال أنه ترك .... بعد حين وبوصول عبد العزيز بوتفليقة إلى .... صناعة القرار السياسي كانت الجزائر دخلت مرحلة جديدة يحاول الإنفتاح على الغرب وعواصم القرار لمساعدته في المجال الإقتصادي والسياسي والأمني وذلك بتكثيف للزيارات وتدشين التقارب الفرنسي الجزائري.[1]

ثانيا: أهم مجالات التعاون بين فرنسا والجزائر

رغم أن العلاقة بين الجزائر وفرنسا تبقى متوترة نتيجة لما خلفته فرنسا للجزائر إلا أنها أقامت علاقات منها سياسية واقتصادية وغيرها بحيث أن:

العلاقات السياسية تقوم بين البلدين على الروابط الإنسانية والتاريخية المنقطعة النظير بحث دخلت العلاقة الثنائية بين البلدين منذ عام 2012 أي بعد مرور خمسين عاما على استقلال الجزائر منعطفا تاريخيا تمثل في إعلان الجزائر حول الصداقة والتعاون بين فرنسا والجزائر الذي وقعه رئيسا الدولتين في 19 كانون الثاني/ديسمبر 2012 حيث يهدف إلى إقامة حركية إقتصادية ثنائية إيجابية بحيث عقدت عدة دورات منها الدورة الرابعة للجنة الحكومية المشتركة الرفيعة المستوى في باريس في 07 كانون الأول/ديسمبر 2012 وافضت إلى إبرام أحد عشر إتفاقا في 5 مجالات هي الصحة، التدريب المهني في مجال الكهرباء الأغذية الزراعية وإقامة المنشآت والكتاب والتعليم العالي وكذلك هناك اتفاقية في المساعدة القانونية المتبادلة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 وصدقت عليها الجزائر في نيسان/ أبريل 2018 ويفترض أن تدخل حيز التنفيذ في شهر أيار/ مايو 2018 وكذلك التعاون البرلماني مع الجزائر بإجراء زيارات رفيعة المستوى.

-أما في العلاقات الاقتصادية: أحرزت العلاقات الاقتصادية والتجارية تقدما سريعا منذ عام 1990 وسجلت زخما ملحوظا وزادت قيمة المبادلات التجارية بين البلدين ثلاثة أضعاف بين البلدين عامي 1999 و2013 مما جعل الجزائر يتصدر قائمة الشركاء التجاريين الفرنسيين في القارة الإفريقية وتحتل المرتبة الثالثة في قائمة أسواق الصادرات الفرنسية خارج بلدان المنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي بعد الصين وروسيا، وفي عام 2017 ظلت فرنسا ثاني أهم شريك للجزائر وفرنسا لا تزال تتصدر قائمة المستثمرين خارج قطاع المحروقات وقائمة المنشغلين الأجانب في الجزائر بالإضافة إلى تعاون تكنولوجي وثقافي وتقني

[1]-AL QUDS AL- ARABI VOLUME 18- ISSUE 5323 Monday 10 july 2006.

كالتعليم والقطاعات الواعدة والمجال الرقمي والتعاون المؤسساتي كتحديث الهيئات القضائية والإدارة والنقل والتخطيط العمراني وغيرها، وكذلك التعاون في مجال الدفاع ومجال الأمن الداخلي كمكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة[1].

ثالثا: السياسة الإستعمارية في تونس (1881-1956)

بعد أن أحكمت فرنسا سيطرتها على الجزائر إهتمت بأمر تونس التي كانت القوى الأوروبية تهافتت لاحتلالها خاصة إيطاليا التي كانت تعتبرها إمتدادا إقليميا لها، فبعد خضوع تونس لمدة طويلة لحكم البايات المحلي وصل به الضعف والتراجع خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وكانت فرنسا من بين الدول الأوروبية الأكثر حماسا لاستغلال هذا الوضع في تونس بحكم تواجدها في مكب المغرب العربي (الجزائر) ورغبتها في الهيمنة على المجال الجغرافي الحيوي برمته وفي وقت كان فيه بأي تونس يعاني من أزمات مالية متتابعة وكان يواجه ضغوطات متتالية من طرف إيطاليا وفرنسا حول فرض حماية جزئية أو كلية مع تونس كضمان كفيل باسترجاع الديون المتراكمة على تونس فقد كان مبلغ القروض الفرنسية سنة 1836، 25 مليون فرنك فرنسي وبمعدل فائدة سنويا 8% على فترة 15 سنة مما يجعل المجموع الإجمالي (المبلغ الأساسي + الفوائد) 65.1 مليون فرنك ولكن أمام تلاعب الحكام وتبديد الثورة أصبحت تونس في حالة إفلاس سنة 1870 بمبلغ قدره 160 مليون فرنك فرنسي مما أجبر الباي بقبول المراقبة الفرنسية على المالية العمومية التونسية، ومنها جاءت بوادر الحماية الفرنسية على تونس، وفعلا دخلت القوات الفرنسية بتاريخ 24 أفريل 1881 إلى الأراضي التونسية دون مقاومة و لم يمض شهر إلا واحتلت فرنسا المواقع والمدن الرئيسية في تونس منهية إستقلال تونس وسيادتها ووقع إثرها الباي يوم 12 ماي 1881 على معاهدة الحماية التي وضعت أسس وأطر جديدة للعلاقات الفرنسية التونسية، وأعطت لفرنسا السلطة الفعلية في البلاد وتركت للباي السلطات الإسمية والرمزية والبرتوكولية، وعلى الرغم من سقوط تونس نهائيا من مفك الإستعمار الفرنسي إلا أن الشعب التونسي لم يوقف العمليات المسلحة ضد القوات الفرنسية ورغم الأوضاع المتفاقمة في تونس قررت السلطات الفرنسية بعد أن شكلت حكومة جديدة في فرنسا برئاسة "**مانديس فرانس** Mabdés france أن تقوم

---

[1]- فرنسا والجزائر، **الدبلوماسية والفرنسية**، شمال إفريقيا والشرق الأوسط (الجزائر)، وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، 2019، http //www.diplomative. Goure.ER.

بحل قضايا الإستعمار الفرنسي على أسس سلمية تمثلت بإعلان مانديس فرتنس نفسه من بيان رسمي يعترف فيه بالإستقلال الذاتي لتونس.

وفي 3 جوان 1955 وبعد مفاوضات تونسية فرنسية عديدة وقع رئيس حكومة تونس الطاهر بن عمار عددا من الإتفاقيات أنهت الحماية الفرنسية على تونس وأمنت الإستقلال الداخلي لها ويتوقع البروتوكول التونسي- الفرنسي في 20 مارس 1956 أعلن إستقلال تونس النهائي[1].

رابعا: أهم مجالات التعاون بين فرنسا وتونس

فالعلاقات السياسية بالنسبة لكلا البلدين تمثل تونس أولوية بالنسبة لفرنسا وتعد كثافة الزيارات الثنائية خير دليل على ذلك.

أما الاقتصادية فتقيم فرنسا علاقات إقتصادية متميزة مع تونس على حد سواء شريكها التجاري الأول (إذا بلغت حصة فرنسا في عام 2016 نحو 30 بالمئة من الادرات التونسية وبلغت حصتها من الواردات 16) وأول مزود بالإستثمارات الأجنبية المباشرة وبينما سجل الميزان التجاريالتونسي عجزا من الناحية الهيكيلية فإن فرنسا تسجل عجزا تجاريا ثنائيا مع تونس بقيمة تتوقع أن تصل إلى نحو مليار يورو في عام 2017 ورغم أن المبادلات التجارية الثنائية سجلت غرامة بنسبة 4% سنويا في المتوسط على مدى السنوات العشر الماضية إذ إرتفعت من 5.6 إلى 7.4 مليارات يورو فإنها تشهد ركودا منذ عام 2011 وتسجل فرنسا عجزا في الميزان التجاري مع تونس بينما تشهد التجارة الخارجية لتونس في مجملها عجزا كبيرا للغاية وهذا العجز جد متقلب منذ عشر سنوات.

أما فيما يخص التعاون الثقافي والعلمي والتقني إذ يمثل في الوقت الراهن على أولويات ثلاث: وهي دعم المجتمع المدني التونسي وتوطيد علاقاته مع المجتمع المدني/ مواكبة إرساء النظام الديمقراطي ومبدأ سيادة القانون/ الإسهام في توفير التدريب الأساسي أو المستمر للتونسيين إذ يركز التعاون الثقافي الفرنسي نشاط بصورة رئيسية على الشباب وعلى الفئات الجديدة في المجتمع المدني وينعكس هذا التركيز في التبادل الفني ومناقشة الأفكار ودعم وسائط الإعلام الجديدة ويمثل ترويج اللغة الفرنسية أيضا رهانا رئيسيا في تعاوننا ومن

[1]- بيرم فاطمة، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، السنة 2009-2010، ص 104-105.

جهة أخرى تؤدي الوكالة الفرنسية للتنمية دورا مركزيا في التعاون الفرنسي التونسي منذ عام 1992 سواء من خلال حجم تعهداتها أو عبر مواكبة الإصلاحات الرئيسية في تونس على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي، وتحتل تونس المرتبة الثانية في قائمة البلدان التييتدخل فيهاالوكالة قياسا بحجم التدخل والمرتبة الأولى قياسا بنصيب الفرد من التدخل وتعد الوكالة الفرنسية للتنمية الوكالة التنفيذية الرئيسية لخطة المليار وسعت ملايين يورو المستمرة حتى عام 2022[1].

وبشكل عام وفي إطار إحترام الكامل والواضح للسيادة التونسية والتقدير الكبير للنموذج الديمقراطي لهذا البلد تقف فرنسا و1400 شركة فرنسية التي تشغل 140 ألف شخص إلى جانب تونس لمرافقتها في التحديات الاقتصادية التي تواجهها[2].

خامسا: العلاقات الثنائية بين فرنساو المغرب

فيما يخص العاقات السياسية التي تربط فرنسا بالمغرب في علاقات ثنائية درجت الإمتياز وتتسم بالحوار المكثف والمنتظم، حيث أن في العلاقات السياسة بين البلدين حددت 05% محاور تعاون أساسية تتعلق بإفريقيا والشباب والإبتكار والتنقل والتوازن اللامركزي والجمهورية أما العلاقات الاقتصادية لا تزال فرنسا الشريك الإقتصادي والأساسي للمغرب على الرغم من إشتداد المنافسة فيمجالي التجارة والإستثمارات وشهدت الصادرات الفرنسية إلى المدن تراجعا طفيفا بنسبة 2% في عام 2017، في حين إرتفعت الصادرات المغربية إلى فرنسا بنسبة 52% بين عامي 2012 و2017 حيث شمل الإرتفاع منتجات الكهربائية والإلكترونية والأغذية والزراعة بحيث نحافظ فرنسا على تصدرها قائمة المستثمرين الأجانب في المغرب.

أما فيما يخص التعاون الثقافي والعلمي والتقني يندرج التعاون في إطار الأولويات التي حددتها اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالتعاون الدولي والتنمية ولذلك في مجال التعليم تستقبل المدارس الفرنسية 38 مدرسة في المغرب (من بينها 23 مدرسة تابعة لوكالة التعليم الفرنسي في الخارج) وتغطي اللغة الفرنسية المرتبة

[1] – **فرنسا وتونس الدبلوماسية الفرنسية**، شمال إفريقيا والشرق الأوسط (تونس)، وزارة أوروبا والشؤون الخارجية. 2019 http، //www.diplomatie.gow.fr

[2] – **سفارة فرنسا في الجمهورية التونسية**، بيان صحفي 15 مارس 2018 http، tm.ambofrance.org //

الثانية الفعلية في ... ويرمي دعمنا لتعليم اللغة الفرنسية الذي يعطي الأولوية إلى تدريب المدرسين وافتتاح الفروع الدولية في مؤسسات التعليم وإلى تعزيز التعاون الخاص باللغة الفرنسية.

ويعد المغرب المستفيد الأول من مساعدات الوكالة الفرنسية للتنمية، حيث تهدف الوكالة إلى دعم القطاع الخاص ولاسيما في عبر المساعدات في تحديث المنشآت الصغيرة والمتوسطة للبيئة العالمية الذي تتولى الوكالة الفرنسية للتنمية أمانة سره وكذلك في قطاعات الحياة والبنى التحتية والإجتماعية الاقتصادية.[1]

المطلب الثاني: الأطر المؤسساتية في العلاقات الأورومغاربية

ثانيا: التطور التاريخي للعلاقات الأورومغاربية

منذ ستينات القرن 20 والمغرب يتعاون باستمرار مع بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط حيث أنه ومنذ توقيع معاهدة روما في 1957 من قبل الدول الست المؤسسة للسوق الأوروبية المشتركة (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ) التي نصت في أحد بنودها على ضرورة رفع وزيادة وتيرة التجارية والعمل على تحسين العلاقات الاقتصادية عامة والمغرب كان من الدول جنوب المتوسط التي دخلت مع علاقات الجماعة الأوروبية أنذاك في الأول علاقات تجارية واقتصادية ثم تطورت إلى مساعدات مالية ووصولا إلى الشراكة الأورومتوسطية.

ومن خلال هذا سنتطرق إلى مرحلتين وهي:

- سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه المغرب (قبل إعلان برشلونة)

لقد مرت سياسات الأوروبية بغدة مراحل مع المغرب وتميزت كل واحدة منها بمجالات معينة تحددت أمنيا تبعا لظروف ومستجدات دولية ومنه يمكن حصر تلك السياسات الأوروبية مع المغرب في ثلاث مراحل وهي:

- المرحلة الأولى: السياسة المتوسطية

شملت هذه السياسة الفترة الممتدة من سنة 1969 إلى غاية 1973 وتحدد منذ اتفاقية عن طريق العلاقات الخاصة التي ربطت فرنسا بمستعمراتها القديمة وهي من بين المستعمرات نجد المغرب بحيث بعد حصول المغرب على الإستقلال سنة 1956 إعتمدت إستراتيجية التنمية في قطاعين رئيسيين وهما البضاعة والزراعة

[1]- **فرنسا وتونس الدبلوماسية الفرنسية**، شمال إفريقيا والشرق الأوسط (تونس)، وزارة أوروبا والشؤون الخارجية. 2019 ،http //www.diplomatie.gow.fr

ومع العلم أن السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية ستهدف ترسيخ مستوى التدفقات التجارية التي نسجت خلال الفترة الإستثمارية وبالتالي نجد مضمون الإتفاقيات كان يغلب عليه الطابع التجاري وتتعلق أساسا بالصادرات الزراعية، ولهذا في سنة 1963 طلب المغرب بفتح المفاوضات من أجل إبرام وإتفاق تجاري سنة 1969 ويعود ذلك إلى التفضيلات التي تمنحها الجماعة الأوروبية للمغرب والمتمثلة في:[1]

– منح إمتيازات للمنتجات الصناعية والحرفية بإستثناء المنتجات الصناعية الزراعية والكتب الفلين ولكن المنتجات الزراعية الصناعية هناك استثناء ملحوظ في الحضور وعصائر الفاكهة وبعض الفواكه المعلبة والخضروات مع امتياز جزئية في الرسوم الجمركية.

– منح إمتيازات للمنتجات السمكية وخاصة المعلبة ستستفيد من الإعفاء الجمركي.

ويظهر من خلال هذه الإمتيازات التي منحت للمغرب هي تخدم الجماعة الأوروبية أكثر من المغرب لأن بموجب هذا الإتفاق كانت البضائع المصنعة معفاة من الرسوم الجمركية ولكن تخضع لنظام الحصص لفحص الوضع الإقتصادي الأوروبي، ويجب الإشارة أن الإنفاق المبرم بين المغرب والجماعة الأوروبية نطاقه كان محدود أو لا يرضي الطرفين خاصة مع سوق تضعف المزايا الممنوحة لها مع توقيف اتفاقيات متشابهة مع دول متوسطية أخرى كإسبانيا، إسرائيل، يونان، تركيا....إلخ.

إذن من خلال هذه السياسة التي كانت مدتها 05 سنوات والتي انتهت في 1973م لم تأتي بالمزيد للمغرب وإنما تخدم دائما الجماعة الأوروبية تأخذ ما تريد من المنتجات الزراعية والصناعية.[2]

المرحلة الثانية: السياسة الشاملة المتوسطة:PMG

إن تحليل العلاقات الأورو مغربية الرامية إلى إقامة منطقة للتبادل الحربيين ..... يتطلب الوقوف على تطور هذه العلاقات وذلك بتلخيص مختلف المراحل التي مرت بها العلاقات.

الفرع الأول مرحلة الستينات: لقد عرفت العلاقات الأوروبية المغاربية توقيع عدة إتفاقيات في عقد الستينات كما سبق الإشارة إليها:

[1]– مهدي بوكعومة، **العلاقات –الأورو–مغربية في إطار سياسة الجوار الأوروبية 2005–2012**، مقال نشر في مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 14، ص 75.

[2]– مهدي بوكعومة، **مرجع سابق**، ص 75.

فقد أرادت المجموعة الاقتصادية الأوروبية تأكيد الروابط الجغرافية التاريخية والثقافية والإقتصادية التي نسجتها بعض دولها مع بلدان العالم الثالث خاصة خلال مراحل الحقبة الإستعمارية الأمر الذي نتج عنه توقيع مجموعة من الإتفاقيات التجارية مع بلدان إفريقيا (اتفاقية ياوندي) وبلدان عربية.

واستهدفت هذه الإتفاقيات ترسيخ مستوى التدفقات التجارية التي نسجت خلال الفترة الإستعمارية وبالتالي فإن مضمون الإتفاقيات كان يغلب عليه الطابع التجاري وتتعلق أساسا بالصادرات الزراعية (الخضروات، الفواكه، زيت الزيتون، مصبرات السمك) التي تتدخل سوق المجموعة الأوروبية وهي معفاة من الحقوق الجمركية.[1]

وتحت ضوابط وأدوات السياسة الفلاحية المشتركة والمتمثلة في الأسعار المرجعية ونظام الحصص والترتيب الزمني وقد غلب هذه الإتفاقيات الطابع الثنائي.

الفرع الثاني مرحلة السبعينات:

يعتبر الإتجاه الرسمي للعلاقات الأورومغاربية وسياسة المجموعة الأوروبية أثر التوسع الأول الذي عمل على دمج كل الإتفاقيات الأورومتوسطية في إطار موحد للعلاقات بين المجموعة وباقي أقطار المتوسطية.
وفي هذا الإطار وضعت قمة باريس المنعقدة في أكتوبر 1972 المبادئ الأساسية للسياسة التي كانت في السابق محدودة في الجانب التجاري فقط فقد وجب توسيعها للمجالات التجارية والملف الإجتماعي (قضايا الهجرة) التعاون المالي والتقني أيضا.

على هذا الأساس تمت المفاوضات بين المجموعة الأوروبية وأقطار المغرب العربي والتي أفضت إلى عقد اتفاقيات تعاون مع البلدان الثلاثة كل واحدة على حدى وكانت ترمي اتفاقيات المغرب وتونس إلى تجديد وضعية الشراكة لسنة 1969 أما الجزائر فإن اتفاقها يعني اندماجها في إطار السياسة المتوسطة الشاملة.

وقد تضمنت الإتفاقيات المبرمة لسنة 1976 بين المجموعة الأوروبية والدول المغاربية مجالات تخص المبادلات التجارية بين الطرفين في المواد الزراعية والصناعية ونصف المصنعة، أما المنتوجات الصناعية فقد

---

[1]- زكري مريم، **البلد الإقتصادي للعلاقات الأوروبية– المغاربية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أورومتوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2010-2011، ص 37-38.

سمحت المجموعة بالدخول[1] لأسواقها وذلك بإعفائها من الرسوم الجمركية ودون تحديد كمي لها باستثناء الواردات الأوروبية من المواد البترولية التي خضعت لنظام السقف الذي يرتفع بـــ5% كل سنة.

أما الجانب المالي فقد تقرر تحديد المساهمة المالية عن طريق توقيع بروتوكول مالي لمدة 5 سنوات قابلية للتجديد (1976-1981) وهذا التمويل المشاريع التنموية وقد تم تحديد المبلغ المنوح للجزائر بـــ114 مليون أورو منها 44 مليون أورو من موارد الميزانية الأوروبية و70 مليون أورو من موارد البنك الأوروبي للإستثمار BEI وقد تم إستعمالها خاصة في قطاع التنمية الريفية أما المبلغ الممنوح للمغرب فقد قدر بـــ130 مليون أورو منها 74 مليون أورو من موارد الميزانية الأوروبية و56 مليون أورو من موارد البنك الأوروبي للإستثمار أما بالنسبة لتونس فإن مبلغ المساعدة المالية بلغ 695 مليون أورو منها 54 مليون أورو من موارد المجموعة الأوروبية و41 مليون أورو من موارد البنك الأوروبي للإستثمار، فقد شملت الإتفاقيات أيضا الجانب التقني الذي يرمي إلى تنشيط تبادل الخبرات والمعلومات خاصة في المجالات العلمية والتقنية والإعلامية قصد التنويع الكيفي في الصادرات المغاربية وتنمية الإنتاج الصناعي.[2]

المرحلة الثالثة: السياسة المتوسطة المتجددة PMT (1989-1996):

بسبب نقص فعالية السياسة المتوسطية الشاملة للمجموعة الأوروبية مع جيرانها في حوض البحر المتوسط بدأت المجموعة الأوروبية في مراجعة العلاقات مع هذه الدول بهدف تمتينها والإبقاء على صفة شريك تجاري أول حيث أنه جوان 1990 أصدرت المفوضية الأوروبية تقريرا لمراجعة هذه العلاقات عرف أنذاك بالسياسة المتوسطية المتجددة حيث إعتمدتها الجماعة الأوروبية بهدف إدخال عمق جديد ضمن برامج تعاونها مع دول جنوب وشرق المتوسط عن طريق دعم إصلاحات إقتصادية والهيكلية ودفع عمليات التحديث، ودعم التوجه الإنفتاحي فيها وجاءت هذه السياسة المتوسطية المتجددة في ظل مجموعة من المبررات أبرزها:

- ✓ إن تفاقم الفوارق الاقتصادية والإجتماعية بين أوروبا والبلدان المتوسطية من شأنه أن يعرض أمن أوروبا للخطر وذلك للقرب الجغرافي وكثافة العلاقات.

---

[1] - **المرجع نفسه**، ص 39-40-41.

[2]- زكري مريم، **مرجع سابق**، ص 42.

✓محاولة تجاوز المنطق التجاري التقليدي وإدخال محاور جديدة للتعاون مثل البيئة والإصلاحات الاقتصادية إضافة إلى ترقية التعاون الأفقي.

✓القدرة التفاوضية التي أصبحت تتمتع بها الجماعة واتخاذ أسلوب التفاوض الجماعي كمنهج للعمل وأصبح هذا الأسلوب هو القاعدة مع الزمن.

بعض الأحداث الرئيسية التي جرت بعد مؤتمر برشلونة (1995-2008):[1]

الجدول رقم 07: يبين بعض الأحداث الرئيسية التي جرت بعد مؤتمر برشلونة (1995-2008):

27-28 نوفمبر 1995	المؤتمر الأورومتوسطي برشلونة
15-16 أفريل 1997	المؤتمر الأورومتوسطي الثاني مالطا
01 جويلية 1997	بدء سريان اتفاقية الشراكة المؤقتة بين الإتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية
01 مارس 1998	بدء سريان اتفاقية الشراكة بين إتحاد الأوروبي وتونس
03-04 جوان 1998	المؤتمر الأورومتوسطي الخاص باليرمو
28-29 جانفي 1999	المؤتمر الأورومتوسطي حول التعاون الإقليمي فالنسيا
15-16 أفريل 1999	المؤتمر الأورومتوسطي الثالث شتو شجارت
01 مارس 2000	بدء سريان اتفاقية الشراكة بين إتحاد الأوروبي والمغرب
25-26 مايو 2000	إجتماع اللجنة الإستشارية الأورومتوسطية لبرشلونة
15-16 نوفمبر 2000	المؤتمر الأورومتوسطي الرابع مرسيليا.
05-06 نوفمبر 2001	المؤتمر الأورومتوسطي بروكسل
22-23 أفريل 2002	المؤتمر الأورومتوسطي الخامس فلينيا
26-27 مايو 2003	المؤتمر الأورومتوسطي النصف السنوي .....

[1]- مروش يوسف، **اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وأثارها المستقبلية على القطاع صناعي جزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم إقتصادية كلية علوم إقتصادية وعلوم التسيير سنة 2011-2012، ص 13.

02-03 ديسمبر 2003	المؤتمر الأورومتوسطي نابولي
05-06 مايو 2004	المؤتمر الأورومتوسطي النصف السنوي دابلين
29-30 نوفمبر 2004	المؤتمر الأورومتوسطي نصف سنوي لاهاي
30-31 ماي 2005	المؤتمر الأورومتوسطي السابع لكسمبورغ
01 سبتمبر 2005	بدء سريان اتفاقية الشراكة بين إتحاد الأوروبي والجزائر
27-29 نوفمبر 2005	قمة إستثنائية لرؤساء الدول والحكومات ببرشلونة
24 أكتوبر 2006	إقرار المجلس الأوروبي ووضع أداة الجوار الأوروبي IVEP
03-04 نوفمبر 2008	المؤتمر الوزاري الأول لاتحاد من أجل المتوسط مرسيليا

المصدر: صلاح الدين يحيى مداح، أثار الشراكة الاوروموتوسطية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2009، ص 36.

ثالثا: خصائص وأهداف الشراكة الأورومغربية

1-خصائص إتفاقيات الشراكة الأورومغربية

إن الشراكة الأورومغربية تعتبر جزءا أساسيا من المشروع الأوروبي لإعادة واحتواء دون الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وإدارة أزماتها بصورة تساعد على التقليل من الإنعكاسات السلبية على دول الإتحاد الأوروبي وتضمن توافر الإستقرار النسبي الذي يرفر المناخ الإستثماري لحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وبالتالي فهي تدخل في إطار الشراكة الأورو متوسطية التي ترتكز على المحاور الأساسية التالية:

- ✓ تعزيز الحوار السياسي والإرتقاء به بين دول الإتحاد ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط.
- ✓ تطوير أشكال التعاون الإقتصادي والمالي.
- ✓ الترقية المتنامية للجوانب الإجتماعية والثقافية والإنسانية.

ولقد تسابقت البلدان المغاربية- تونس والمغرب والجزائر- لإمضاء وتوقيع إتفاقيات شراكة منفردة مع الإتحاد الأوروبي في ظل أوضاعها الداخلية التي تعكس تنامي الإختلالات وتطور الأزمات وفي محيط دولي تميزت تحولاته الهيكلية القسرية بإضعاف سيادة البلدان المغاربية والنامية عموما الأمر الذي أضعف وزنها التفاوضي وقلل من قدرتها التضمينية لمكاسبها (الإتفاقيات مما جعلها غير متكافئة ذلك أن موازين القوى كانت

غير صالح الإقتصاديات المغاربية التي دخلت في مفاوضات بمسارات منفردة مع الإتحاد الأوروبي المجتمعة التي تتحرك ككتل مندمجة في وحدة إقتصادية معززة بمنظومة مؤسسية وسياسية وأمنية مشتركة.[1]

2-أهداف الشراكة الأوروبية المغاربية

أ-أهداف الشراكة الأورو متوسطية

لقد كانت نتائج جولات الحوار الأوروبي المتوسطي متمثلة في تحديد الأهداف الكبرى لطبيعة الشراكة في الفضاء المتوسطي والتي من بينها:

- بناء منطقة لتحقيق الإزدهار والتطور المشترك.
- تسريع وتيرة عملية التنمية المستدامة الاقتصادية والإجتماعية.
- التقليل من الفوارق التنموية وتقليص فجوات التطور في المنطقة الأورومتوسطية.[2]
- تطوير التعاون وترقية التكامل الجهوي.
- زيادة المساعدات التمويلية الأوروبية لتمويل عمليات لإقامة شراكة دائمة إقتصادية ومالية.

وإن الفرق واسع بين الأهداف النظرية والممارسات الوقائعية في الفضاء الأورومتوسطي.

ب- أهداف الشراكة الـــأورو مغاربية

لقد تضمنت جميع الإتفاقيات المنفردة للشراكة مع بلدان المغرب العربي مجموعة من الأهداف ثم التـــأكيد عليها ومنها:

- إيجاد إطار دائم للحوار السياسي يساهم في تقوية العلاقات الأوروبية المغاربية في مختلف الميادين.
- تنمية المبادلات وضمان الإرتقاء بالعلاقات الاقتصادية والإجتماعية المتوازنة بالنسبة لجميع الأطراف من خلال تحديد شروط التحرير المتنامي لحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- تسهيل التكامل والإندماج بين بلدان الإتحاد المغاربي وبين هذه الأخيرة والإتحاد الأوروبي.

[1]- صالح صالحي، **التحديات المستقبلية للإقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الـــأوروبي**، مخبر الشراكة والإستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02، سنة 2003، ص 26.

[2]- صالح صالحي، **مرجع نفسه**، ص 26.

– الإرتقاء بالتعاون في المجالات الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والمالية.[1]

رابعا: المجالات والميادين والإتفاقيات المبرمة بين الإتحاد الأوروبي والإتحاد المغاربي

هناك شراكة تاريخية بين المغرب والإتحاد الأوروبي ولقد عزز ذلك العديد من الإتفاقيات السياسية والإقتصادية التي أعطت المغرب دفعة جديدة لعملية الحداثة والتحول الديمقراطي بحيث يستنتج الإتحاد الأوروبي سياسات متعددة الأبعاد تهم العديد من المجالات نذكر منها على سبيل المثال: **التعاون من أجل التنمية والتجارة والهجرة والأمن وقطاعات أخرى كثيرة منها:** ويكمل الإتحاد الأوروبي العمل الذي تقوم بد دولة الأعضاء كما يعمل على تنسيق أنشطتها بما يحقق المزيد من الإنسجام والفعالية للدعم الذي يقدمه لجيرانه إلى جانب ذلك يؤدي الإتحاد الأوروبي في المغرب دورا أساسيا في المساعدة على التنمية فعلى مستوى جزب المتوسط يعد المغرب أول مستفيد من دعم الإتحاد الأوروبي وأحد شركائه الأهم في مجالات عديدة ومختلفة.

1–العلاقات السياسية

لقد إتسع نطاق التعاون بين المملكة المغربية والإتحاد الأوروبي حيث شمل الأبعاد السياسية والأمنية في ظل توقيع اتفاقية الشراكة عام 1996 ودخولها حيز التنفيذ عام 2000 وتهدف "**اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية**" تلك إلى توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الإتحاد الأوروبي وشركاء حوض البحر المتوسط والمبدأ هنا هو العمل على تطوير هذه المنطقة في ظل مناخ من السلام والأمن والإستقرار واحترام المبادئ الديمقراطية والحقوق الأساسية.

سياسة الحوار الأوروبية: لقد تم تعزيز التعاون بين الإتحاد الأوروبي في إطار " **سياسة الحوار الأوروبية"** التي أطلقها الإتحاد الأوروبي عام 2003 المحددة على أساس المسؤولية المتبادلة والإلتزام المشترك بالقيم العالمية لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون وفي هذا السياق تم تنفيذ خطة عمل في جميع مجالات التعاون كما أنه في ظل سياسة الجوار الأوروبية أصبح الحوار بين الإتحاد الأوروبي والمغرب مستمرا أكثر تنظيما

[1]- **المرجع نفسه،** ص 27.

كما تجتمع اللجان الفنية بخبراء المؤسسات الأوروبية والحكومة المغربية بانتظام لمناقشة مواضيع مثل تعزيز الحوار السياسي والعدالة والأـــمن وحقوق الإنسان.[1]

-**توطيد العلاقات الثنائية**: منذ عام 2008، والمغرب يستفيد من الوضع المتقدم مع الإتحاد الأوروبي لتحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز الحوار والتعاون على الصعيد السياسي والأمني.
- إندماج المغرب تدريجيا في السوق الداخلية للإتحاد الأوروبي عبر الإنضمام التشريعي والتنظيمي.
- توسيع الشراكة من جهات جديدة.

2- العلاقات الاقتصادية

العلاقات الاقتصادية بين المغرب العربي و الإتحاد الأوروبي قديمة جدا ومن أهم الإتفاقيات التجارية تلك المبرمة عام 1976 ودخولها حيز التنفيذ عام 1978 ودمجها بجانب الأمور التجارية والمساعدة الاقتصادية والمالية في إطار هذه الإتفاقية يعفى الإتحاد الأوروبي المنتجات الصناعية المغربية من الرسوم الجمركية.[2]

[1] -Europen External arction service, sarviu européen pour l'action extérieure Tuesday, 10 may 2016. 14،20 www.elas.europer.eu

[2] - EEAS.SEAE مرجع سابق.

الجدول رقم 08: بعض مؤشرات المكانة الاقتصادية للإتحاد الأوروبي والإتحاد المغاربي:[1]

المؤشرات	السكان مليون/نسمة	المساحة مليون كم^2	الناتج القومي الإجمالي مليار/دولار	نصيب الفرد من الناتج القومي دولار	الصادرات مليار/دولار	الواردات مليار/دولار
الإتحاد الأوروبي	377	3.24	7231	20727	880	990
الإتحاد المغاربي	80	6.06	140	1750	50	40

المصدر:

Le monde: Dossiers/Documents, 01/2002,p Commission européenne 12/2000.RAMSES 2002.

3- البنك الإعلامي للتنمية، التقرير السنوي 2000/2001

الجدول يوضح بعض جوانب التفاوت بين مستويات التطور الإقتصادي من خلال الناتج القومي ويصيب الفرد منه وحجم الصادرات والواردات والقوة البشرية فتتجلى القوة الاقتصادية للإتحاد الأوروبي والتي سوف تزداد حول منتصف سنة 2004 حيث سيتوسع الإتحاد الأوروبي ليشمل عشر دول من أوروبا الشرقية، فسيتجاوز عدد سكانه 455 مليون نسمة بمساحة تزيد عن 4.3 مليون كلم مربع وناتج قومي يفوق 7660 مليار دولار، وبالمقابل نلاحظ ضعف مكانة الإتحاد الذي لا يشكل ناتجه القومي سوى 17 من الناتج القومي لدول الإتحاد الأوروبي و ع هذا فإن مؤشرات المساحة والثروات والموقع والتركيب النوعي للسكان وتطورهم تعد من الجوانب التي تبرز نواحي القوة الممكنة في الإتحاد المغاربي التي يمكن استغلالها وتعبئتها.

- التبادل التجاري والإتفاقيات الأورومتوسطية

لقد دخلت الإتفاقيات المبرمة بين الإتحاد الأوروبي وشركاء البحر الأبيض المتوسط حيز التنفيذ منذ عام 2000، تشمل تلك الإتفاقيات تجارة السلع والتي تم إستكمالها بإتفاقيات أخرى في مجالات الزراعة وخدمات الإستثمار والإعتماد المتبادل وقبول المنتجات الزراعية وإنشاء مناطق حرة موسعة ومتكاملة.

[1]- صالح صالحي، **مرجع سابق**، ص 30.

تضم اتفاقية **الوضع المتقدم** المبرمة في المغرب عام 2008 البعد الإقتصادي المالي والإجتماعي إلى جانب البعد السياسي والإنساني وفي هذا السياق أكد كل من الإتحاد الأوروبي والمغرب رغبتهما في إقامة مجال إقتصادي مشترك يتميز بإندماج الإفتقاد المغربي في الإتحاد الأوروبي.

– **المساعدات ذات صلة بالتجارة:** في عام 2008 إلتزم الإتحاد الأوروبي من خلال برنامج لدعم الميزانية بتقديم مبلغ 60 مليون يورو لمدة أربعة أعوام مخصصة لتعزيز الإستثمارات والصادرات في المغرب.

إطلاق برنامج "**إنجاح اتفاقية الوضع المتقدم الثانية**" عام 2003 بمبلغ 87 مليون يورو والذي يهدف إلى دعم الجهود المبذولة لتحقيق الإندماج التدريجي للإقتصاد المغربي في السوق الأوروبي المتحدة.

– **تجارة السلع**: يعد الإتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للمغرب وفي عام 2012 قام الإتحاد الأوروبي باستيراد بضائع من المغرب بما يزيد عن 9 مليار يورو في حين كان التصدير للمغرب بما يقرب من 17 مليار يورو كما بلغت نسبة الصادرات المغربية للإتحاد الأوروبي نموا كبيرا في الفترة من 2005 حتى 2012 حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين الإتحاد الأوروبي والمغرب بنسبة تزيد عن 24 % بقيمة 26 مليار يورو عام 2012.[1]

3–العلاقات التجارية: في أعقاب تأسيس الشراكة الأورو متوسطية (برشلونة 1995) دخلت اتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والمغرب حيز التنفيذ في عام 2000 وهي تنص على إطار العلاقات التجارية وغيرها من أشكال التعاون الثنائي.

---

[1]- EEAS.SEAE ، **مرجع سابق.**

جدول رقم 09: مكانة العلاقات التشاركية التجارية المغاربية مع الإتحاد الأوروبي:[1]

البلدان المغاربية	الصادرات		الواردات	
	الإتحاد الأوروبي	باقي الدول	الإتحاد الأوروبي	باقي الدول
الجزائر	%67	%23	%59	%41
تونس	%80	20%	%72	%28
المغرب	%60	%40	%59	%41
ليبيا	%82	%18	%65	35%
موريتانيا	%63	%27	%60	%40
المتوسط المغربي	%70	%30	%63	%33
نسبة التجارة المغاربية ضمن التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي	%4.1		%4.4	

المصدر:

1- Commission européene, "fihes de pays" Ue- MAGHREB. 12/2000.
2- Cedimes Conjoncture 2000.
3- L'année staratégique 2002.

– **إتفاقية التجارة الحرة للمنتجات الصناعية:** تنشئ اتفاقية الشراكة في بندها الثاني بعنوان "**حرية تنقل السلع**" منطقة تجارة حرة تدخل حيز التنفيذ بعد فترة إنتقالية مدتها 12 عاما أصبحت منطقة التجارة الحرة بين المغرب والإتحاد الأوروبي فاعلة منذ الأول من مارس لعام 2012 يضمن موقع الإدارة العامة للتجارة.

– **اتفاقية المغرب والإتحاد الأوروبي** (بشأن المنتجات الزراعية والسمكية: نحو مزيد من تحرير التجارة): " **دخلت الإتفاقية المبرمة بين الإتحاد الأوروبي والمغرب بشأن إجراءات وتدابير التحرير المتبادل على المنتجات الزراعية والمنتوجات الزراعية المصنعة والمنقولة والأسماك والمنتجات السمكية**" حيز التنفيذ في الأول من

[1]– صالح صالحي، **مرجع سابق**، ص 31.

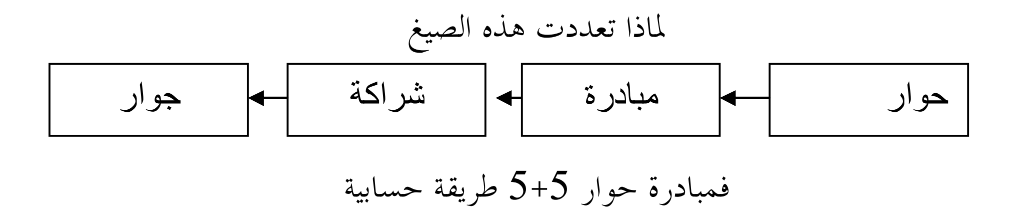
أكتوبر لعام 2012 واتجهت نحو التحرير الكامل للمنتجات باستثناء المنتجات الحساسة لكلا الطرفين والتي لا تزال خاضعة لشروط خاصة.

وفقا لنص اتفاقية الزراعة تجري المفاوضات للتوصل لإنفاق بشأن حماية البيانات الجغرافية وتتخذ هذه الإتفاقية خطوة هامة لإنعاش الإنتاج وتحسين الجودة في المغرب وغنى عن القول بأن تنفيذ هذه الإتفاقية وكذلك بحوث ملصق الجودة لهما أثارا إيجابية على التبادل التجاري.

بالإضافة إلى مسار برشلونة أنعقد كذلك ما يسمى بجوار 5+5 بين الإتحاد الأوروبي والمغاربي بعد منتدى متوسطي الأول 25-27 فيفري 1988 بمرسيليا عقد منتدى ثاني في 23-27 ماي 1989 خارجية دول المغرب العربي الخمس ودول القوس اللاتيني في أكتوبر 1990 خلص بيان مشترك جاء فيه أن هذه الدول تعمل على تحويل المتوسط إلى منطقة سلم وتعاون وسمي هذا التجمع "بمجموعة 5+4 ثم أصبح 5+5 بعد إنضمام مالطا في عام 1991 وعليه تم تبني فكرة الغرب المتوسط إطار التعاون والتي كانت بمبادرة من الرئيس الفرنسي السابق" فرنسوا ستيران" بداية 1983 عند زيارته للرباط الأكيد أن مبادرة فرنسا في إنشاء مجموعة 5+5 حركتها دوافع كثافة العلاقات بين ضفتي غرب المتوسط إلا أن الدافع الخفي كان فك الترابط بين حوضي المتوسط الغربي والشرقي تفاديا للصراع العربي الإسرائيلي.

الشكل رقم 02: يمثل واقع التعاون الأمني الأورو مغاربي في إطار حوار 5+5: [1]

واقع التعاون الأمني الأورو مغاربي في إطار حوار 5+5



السبب: الضعف الهيكلي للطرف الجنوبي وتعامله بصفة فردية مع الطرف الشمالي

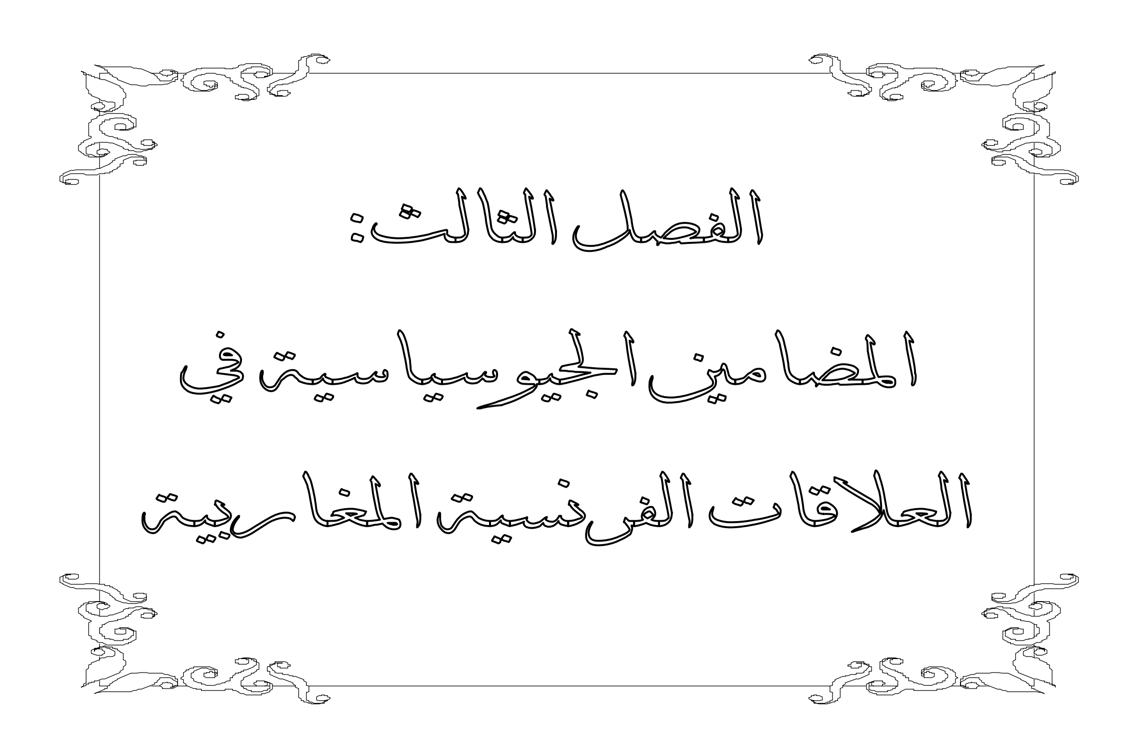
وإنما هي صيغة 5+1 + 5+1 + 5+1 + 5+1 + 5+1

الطرف الشمالي (الإتحاد الأوروبي)	الطرف الجنوبي (الدول المغاربية)
يتعامل الإتحاد الأوروبي كقطب قوسا لاتيني في صيغة 5+5 تجمع خمس دول دولتان منها فرنساـــ إيطاليا تنتمي إلى سبعة دول الأكثر تصنيفا في العالم والتدخل القومي الخام لهما يفوق 2000 مليار دولار. تعتبر إسبانيا والبرتغال قوتان إقليميتان. يتعامل الطرف الشمالي كقوة سياسية قوة دفاعية واحدة في سنة 2003 توسع الإتحاد الأوروبي نحو الدول الشرقية الأوروبية فانتقلت الدول المغاربية من صفة الشريك إلى صفة إنجاز الملتقي. القيمة الإستراتيجية للطرف الشمالي تتحول من فترة إلى أخرى وبالتالي إنتقال العلاقات شمال-جنوب من مرحلة إلى أخرى. الأطراف الشمالية تتحكم في هندسة علاقات تقابل الطرف الشمالي ضمن جدلية الديكتاتورية مقابل الاستقرار.	لدينا 05 دول: تونس، المغرب وموريتانيا مجموع الدخل القومي الخام للمجموع يساوي نصف الدخل القومي الخام لإسبانيا الذي يفوق 700 مليار يتعامل الطرف المغاربي في صيغته دولة+ دولة+ دولة+دولة بعد إحداث 11 سبتمبر 2011 أصبحت الدول المغاربية الخمسة طرف ملتقي فقط. *الأطراف الجنوبية المغاربية تتلقى وتقبل وتتفاعل مع المبادرات.

[1] فايزة غنام ،**التعاون الأمني المغاربي، دراسة حالة حوار 5+5 (2001–2011)** مذكرة مكملة لشهادة ماجستير في الدراسات المتوسطية والمغاربية في الأمن والتعاون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، دكتوراه في القانون والعلوم السياسية سنة 2011-2012، ص 115-336.

خلاصة الفصل الثاني

نستخلص مما سبق أن المنطقة المغاربية تملك ما يجعلها قادرة على رفع جميع التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها وتحسين ظروفها المعيشية وقدراتها الإنتاجية ومنطقة المغرب العربي تحتوي على موارد طبيعية متنوعة بما يضمن لها دور سياسي مما تكتسبه من مواصفات وقواسم من حيث المضمون كما أنها لها علاقات تعاون وبناء شراكات مما جعلها تقيم اتحادات عن طريق توقيع معاهدات من اجل تجسيد اتحاد فعلي على أرض الواقع مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.



الفصل الثالث:

المضامين الجيوسياسية في العلاقات الفرنسية المغاربية

تمهيد

تطرقنا في هذا الفصل لدراسة العلاقات الفرنسية بالنسبة للمغرب العربي من خلال إبراز المضامين الجيوسياسية في العلاقات الفرنسية المغاربية وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين تضمن كل منهما:

المبحث الأول، اثر التحديات الأمنية المغاربية على السياسة الفرنسية .

أما المبحث الثاني تضمن . السياسة الفرنسية وإشكالية التنافس الدولي على المنطقة المغاربية.

المبحث الأول: أثر التحديات الأمنية المغاربية على السياسة الفرنسية

نتيجة لمعطيات الجيو استراتيجية التاريخية تنظر فرنسا لمنطقة المغرب العربي من منظار أمني محدد ومجال جغرافي شاسع مجاور لفرنسا جنوبا تقيم فيه دول تعتبر بالنسبة للأمن الفرنسي أجنبية مما يفسر حرص فرنسا على تفادي أي تهديد محتمل من الجنوب فضمان الأمن على الحدود البحرية الجنوبية يعتبر بالنسبة لفرنسا ضرورة جيو استراتيجية.

المطلب الأول: التمديدات الأمنية في المنطقة المغاربية – الهجرة – الإرهاب

لاشك أن التحولات التي شهدتها الساحة الدولية في العقد الماضي وتشهدها في العقد الحالي قد تركت آثارها على التفاعلات الدولية وكذا على النظام الدولي وترتيباتها وفي ظل التحولات التي عرفتها المنطقة المغاربية والتي أفرزت بيئة خصبة لإنتاج وتقوية التهديد الأمني على كافة الأصعدة حيث برزت في هذا الإطار مجموعة من الفواعل المهددة والمحاصرة لمنطقة المغرب العربي.

1– الهجرة السرية (غير شرعية): تعرف الهجرة في علم الديمغرافيا بأنها: الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر، بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو اجتماعيا.

كما أن الهجرة حسب العديد من الباحثين ظاهرة تاريخية ساهمت في إعمار الأرض وهي تلعب دورا هاما في تلقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات، مما يسمح ..... الثقافي وبناء حضارة إنسانية مشتركة، وتمثل الهجرة السرية أو الغير شرعية أحد الأبعاد السيئة لهذه الظاهرة والتي بدأت تخرج عن نطاقها التقليدي محاولات معزولة وأصبحت تعتمد على شبكات منظمة ومهيكلة حول شبكات متداخلة تغذي إجراما عابرا للحدود يصعب التحكم فيها.

وعلى هذا الأساس تعرف الهجرة السرية أو الغير شرعية بأنها انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليها دوليا[1].

[1]– عبد اللطيف محمود، **الهدرة وتهديد الأمن القومي العربي**، القاهرة، مركز الحضارة العربية، 2003، ص 14.

-الهجرة الغير الشرعية

أطلق على ظاهرة الهجرة الغير شرعية عدة تسميات منها: الهجرة الغير شرعية، الهجرة السرية، الهجرة الغير قانونية، حيث وظف المؤتمر الأولي المنعقد ببانكوك حول الهجرة مصطلح "الهجرة الغير القانونية"، لأنها تنظم عن طريق شبطات إجرامية متخصصة في تهريب المهاجرين[1]، ومنه فهناك من يعرف الهجرة الغير شرعية بأنها: حالة الخروج من حدود دولة والدخول إلى دولة أخرى دون سلوك المعابر والمنافذ المخصصة لذلك دون احترام الإجراءات الإدارية والقانونية لحركة دخول الحدود والخروج منها[2].

كما عرفها تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية بعنوان les migration dans un modl interconecte une nomoelle perapedive d'action الصادر في أكتوبر 2005 مصطلح الهجرة السرية يطلق لوقف ظاهرة دخول الأفراد إلى بلدان غير بلدانهم خارقين بذلك قوانينها الداخلية، هذا ما يشمل المهاجرين الذين يدخلون ويبقون في بلد ما دون رخصة وإيضا المهاجرين ضحايا تجارة البشر وتهريب المهاجرين عبر الحدود وكذلك عبر الحدود وكذلك طالبي اللجوء الذين لا يحرمون قرارات طردهم[3].

أما المصطلح المتداول في منطقة المغرب العربي هو الحرقة ومعناه حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال[4].

لقد كانت الهجرة تحدث في البداية من الشمال إلى الجنوب في شكل حركات استعمار، وسرعان ما أخذت اتجاها معاكسا حيث لجأت الدول الأوروبية الاستعمارية إلى العمالة الموجودة في مستعمراتها لذا نلاحظ التواجد المكثف لعمال المغاربة في فرنسا وبلجيكا وهولندا، ففي الخمسينات عرفت فرنسا لوحدها مجيئ 220 ألف جزائري و 20 ألف مغاربي و 5000 تونسي وقد ساعدت الهجرة فرنسا على مواجهة حاجاتها من اليد العاملة خاصة الصناعات الثقيلة.

---

[1]- عبد الحليم بن مشري، **ماهية الهجرة غير الشرعية**، مجلة المفكر، العدد السابع، 2014، ص 98.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 99.

[3]- رؤوف منصوري، **الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني، قسم الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2013-2014، ص 17.

[4]- ناجي عبد النور، **الأبعاد غير العسكرية للأمن في المؤسسة، ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**، في كتاب جماعي بعنوان "الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، ص 119.

ففي السنوات التسعينات ونتيجة لازمة التي عانت منها مختلف دول الجنوب ومنها المغرب العربي، أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة فالدافع كان اقتصاديا، ثم أصبح سياسيا بسبب تدهور الوضع الأمني[1].

لذلك اعتبرت ظاهرة الهجرة السرية في المغرب العربي أحد أبرز التهديدات الأمنية التي تواجه الأمن الفرنسي، ونظرا للموقع الإستراتيجي لمنطقة المغرب العربي فإنها تشهد ظاهرة الهجرة الغير شرعية من خلال مرحلتين ممهدتين للوصول إلى أوروبا عامة وفرنسا بصفة خاصة.

– المنطقة المغاربية منطقة عبور

حيث تعتبر منطقة المغرب المنطقة الفاصلة بين وصول الأفارقة لأوروبا إذ تتخذها الدول الإفريقية كمحطة عبور إلى الجزائر كمرحلة أولية ثم تليها مرحلة العبور إلى أوروبا، إذ تشكل الصحراء الجزائرية نقطة عبور الأفارقة خاصة من مالي والنيجر، السنيغال والتشاد.

أما المغرب فقد شاهد العديد من الهجرات الإفريقية إليه، ولكنه إستفاد من غلق الحدود الإسبانية لمدينتي سبتة وليلة، والذي سمح بتناقض الظاهرة عندها على حساب الجزائر.

– المنطقة المغاربية منطقة هرجية سرية مباشرة

حيث لا تقتصر الهجرة السرية على الأفارقة فقط، فقد شملت أيضا مواطنين مغاربة بدرجة كبيرة إذ تشير الأرقام إلى أن هناك نحو نصف مليون مهاجر غير شرعي يدخل أوروبا سنويا أغلبهم في المغرب العربي، فحسب إحصائيات مكتب الهجرة لفرنسا لعام 1997 تبين أن هناك 9000 شخص يدخل فرنسا بصفة غير شرعية، وأن 3300 شخص يدخل فرنسا بصفة شرعية، ولكنهم لا يغادرون التراب الفرنسي ومعظمها بالنسبة لمكتب الهجرة هم من المغاربة والأفارقة[2].

وقد أخذت الهجرة غير شرعية منحى تصاعدي مع بداية الألفية الثالثة، فالواضح للعيان أن دول الشمال تتخوف من تدفق الآلاف من المهاجرين الغير شرعيين الذين ينفذون بشتى الطرق وأهم هذه الطرق والوسائل وسيلة القوارب الصغيرة التي أصبحت في متناول الشباب للعبور إلى الضفة الأخرة بالرغم من المخاطر التي

[1]– هاني خلاف وأحمد نافع، **نحن وأوروبا شواغل الحاضر وآفاق المستقبل**، القاهرة، مركز الدراسات الإستراتيجية، 1998، ص 232-233.

[2]– محمد لعقاب، **الخوف الأوروبي من شمال إفريقيا**، الشروف اليومي العدد 161181، 16 سبتمبر 2004، ص 10.

يجابهوانها، وعلى رأسها مفاجآت البحر وظروفها وكذلك إمكانيات الاعتقال والحبس[1]، ويقدر عدد المهاجرين الجزائريين في فرنسا حسب ما هو مصرح في وزارة الخارجية الفرنسية 900 ألف مهاجر، أما المهاجرون المغربيون فيقدر عددهم أكثر من 800 ألف مهاجر أما المعاجرون التونسيون الشرعيون فيقدر عددهم ما بين 250000 و 300000 مهاجر.

غير أن هذا العدد لا يعبر عن الواقع، لأن عدد المهاجرين غير الشرعيين المغاربة في فرنسا كبيرا، و لم تتمكن الحكومة الفرنسية من الحصول عليها نظرا لصعوبة التعرف عليهم، وهذا ما يشكل أكبر تحدي بالنسبة للحكومة الفرنسية[2].

لذلك تسكل الهجرة السرية معددا كبيرا لاستقرار فرنسا سوى اجتماعيا أو اقتصاديا، فمن الناحية الاقتصادية وبالذات فيما يتعلق بالعمل الغير مشروع أو الغير المؤمن، فحيث أصبح معظم الفرنسيين يبحثون عن اليد العاملة الرخيصة والغير مؤمنة اجتماعيا، نظرا لأنها ليس لها حقوق اجتماعية أو اقتصادية تثقل كهلهم، مما يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة في المجتمع الفرنسي، بالإضافة إلى العديد من المشاكل الاجتماعية، أهمها الفوضى والإجرام الذي يمكن أن ينجم عن هؤلاء المجرمين الغير شرعيين[3].

وبالتالي فإن استمرار تدفقات الهجرة غير شرعية واللاجئي على حد سوى أخذت في ترسيخ التهديدات الأمنية ذات الطابع اللين (الأمراض والانتماء) فتعقيدات مكونات التهديدات الأخرى ذات الطبيعة الصلبة (الإرهاب والجريمة المنظمة) نتيجة تزاوجها والاستثمار فيها، لاسيما في ظل الظروف التي تحيط بموجات المهاجرين الغير شرعيين وحتى التي يتجدونها في بلدان العبور هذا من جهة ثانية التهدادات التي يخلقونها بتواجدهم عبر حدود تلك الدول الإقليمية.

– ظاهرة الإرهاب

لقد تفشت في السنوات الأخيرة ظاهرة الإرهاب الدولي وتطورت و لم يقتصر تطورها على زيادة العمليات الإرهابية وتصاعد أرقام ضحاياها بل شمل أسلوب تنفيذ هذه العمليات، كما شمل تنفيذ المنظمات

---

[1]– غربي محمد، الدفاع والأمن، **إشكالية تحديد المفهومين من جهة نظر جيوإستراتيجية في كتاب جماعي**، الجزائر والأمن في المؤسسة، واقع وآفاق، الجزائر: مركز الدراسات الإستراتيجية، ص 256.

[2] - la France et le maghreb dans http://www.dilplomatine,gouve.fr/fr/pays-zones-geo-s33/fruce.maghreb.html.

[3] - berund philipe, **l'immigration,** paris : le norde édition, 1999, p 85

والجهات التي تباشر هذا العمل الإرهابي على الرغم من تطور هذه الظاهرة وانتشارها إلا أنه لا يوجد تعريف جامع للإرهاب يتفق عليه الجميع لكونه شكل من أشكال وأساليب الصراع السياسي من ناحية ولإختلاف وجهات النظر والأبعاد الفكرية من جهة أخرى، لكن علم الاجتماع عرف الإرهاب الدولي على أنه: التهديد باستخدام القوة أو استخدامها بواسطة جماعة أو أكثر ضد المجتمع المحلي أو الدولي لتحقيق أهداف معينة ضد إرادته وعلى غير رغبته وهو فعل رمزي بمعنى أن الفعل الإرهابي يسعى إلى أحداث كبيرة بالرغم من محدودية نطاقة[1].

يعرف الفقيه سوتيل الإرهاب بأنه عبارة عن عمل إجرامي مصحوب بالرعب أو العنف قصد تحقيق هدف معين[2].

يعرف محمود الشريف البسيوني: الإرهاب إستراتيجية تتسم بعنف دولي الطابع تدفع إيديولوجية صممت لإدخال الرعب في فئة من مجتمع ما لتحقيق مكاسب سلطوية أو دعائية لحق أو ضرر بصرف النظر عن الجهة المستفيدة سواء كان المنفذون يعملون لمصلحتهم أو مصلحة غيرهم[3].

وفي المغرب العربي لما أصبحت الظاهرة تمثل خطرا اقليمي جاثم في المنطقة حظيت ظاهرة الإرهاب بنقاش أكاديمي واسع وإهمال سياسي ودبلوماسي بالغ لدى صناع القرار في المنطقة المغاربية فبالرغم من الإقرار بأن جذور الظاهرة ليس بالجديد إلا أن إفرازات الوضع الإقليمية يجعل من الظاهرة تتصدر الشواغل الأمنية لهذه الدول.

تنتشر الجماعات الإرهابية بمختلف مسمياتها وانتماءاتها في معظم الأراضي المغاربية وتتخذ من الأخيرة مواقع لها، إذ عرفت هذه الدول بعد الاستقلال محاولات لتأسيس حركات إسلامية تتولى النظال السياسي

---

[1]- العربي العربي، التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المجال المغاربي وأساليب المواجهة، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 2016/07/24 على الرابط: http://www.politics.dz.com/threads/altxdidat-allutmorhlifi-lingal-lingalardi-usfib-almugx-s176.

[2]- عبد الوهاب حوامد، **الإجرام السياسي**، بيروت، دار المعارض، 1964، ص 220.

[3]- محمد عبد المحسن سعدون، **مفهوم الإرهاب وتجريمه في التشريعات الجنائية الوطنية والدولية**، مجلة مركز الدراسات الكوفة، العدد السابع، 2008، ص 136.

للتعبير عن إيديولوجياتها من أجل أقامة المشروع الإسلامي بحسبها لكن الرفض المشترك في كل الدول حال دون تحقيق ذلك، مما دفع إلى بعض القيادات الإسلامية إلى انتهاج العمل السري[1].

وبعد التحولات التي عرفتها دول المغرب العربي بداية من 2011 وما نتج عنها من أزمات بنيوية، خاصة الأزمة الليبية التي بدأ الوضع في ظلها أكثر ملائمة أمام الحركات الإسلامية الجهادية على الصعيد اللوجستي، بسبب انتشار السلاح واتساع المناطق الغير خاضعة لسلطة الدولة وكذلك تفريغ السجون في ليبيا وتونس من السجناء والذي أدى إلى خروج العديد من الإرهابين وعودتهم إلى النشاط في ظل الوضع الملائم[2]. أما ميدانيا فقد أصبح نشاط تنظيم القاعدة في المنطقة مرتبط برؤية جيوبولينيكية جديدة، تنطلق من المغرب مرورا بالصحراء الكبرى ووصولا إلى منطقة القرن الإفريقي وصارت تحركاتها أكثر تعقيدا بعد تحول دول الساحل إلى مسرح حقيق وقاعدة خلفية بالمنطقة.

وفي المقابل ذلك وبالإضافة إلى تنظيم القاعدة في المغرب العربي والجماعات المتصلة بها يبرز تنظيم آخر واحد إلى المنطقة المغاربية تتمثل في الدولة الإسلامية، وهو جماعة إرهابية أخذت تسميتها من ما يسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام.

تعتبر ظاهرة الإرهاب أهم التهديدات الجديدة للأمن القومي للدول، خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي الذي انتشر بصفة خاصة ومثيرة للتساؤل بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001، حيث كانت إشارة انطلاق لتغيير مفهوم الأمن الدولي من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الجديد لم تتحدد معامله بدقة إلى يومنا هذا، كما لم يحصل هذا المفهوم على إتفاق نهائي بين كل دول العالم بعد، ذلك أن يترجح بين الايديولوجيات والمصالح وأيضا خضوعها لتكيفات مصلحية غير ثابتة لذا فإن مفهوم الإرهاب خضع لنفس التذبذب لتحديد المعنى الدقيق له[3].

---

[1]- محمد عبد المحسن سعدون، **مرجع السابق**، ص 220.

[2]- الصليب بوعزة، **القاعدة في المغرب الإسلامي**، من موقع الجريدة على الرابط:

.http://www.ljazera.net/kmorxledyegate/2017/08/19

[3]- بن صغير عبد العظيم، **الحرب على الإرهاب وتأثيرها في الأمن الإنساني، العلم الإستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 3، ماي 2008، ص 22.

قد عرفت الموسوعة السياسية الإرهاب على أنه استخدام العنف –غير قانوني– أو التهديد به، بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتسوية والتعذيب والتخريب والشنق، بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف ..... لمشيئة الجهة الإرهابية[1].

كما يعرف الإرهاب في le petite l'arousses هو مجموعة أعمال عنيفة: اغتيالات، تفجيرات، احتجاز رهائن، تقترفها منظمة من أجل خلق جو من اللاأمن لممارسة ابتزاز حكومة حتى تشبع عامل الحقد لديها إزاء مجتمع وطن، أو نظام.

ظاهرة الإرهاب من الظواهر القديمة قدم المجتمعات البشرية إلا أن إشكالية ضبط مصطلح الإرهاب مرتبط بالتغيير السياسي لتهديد أمن مجتمع أو كيان أو دولة ما، لذلك فإن الظاهرة لم تعد تقتصر حاليا على تهديد لأمن دولة واحدة، بل أصبحت تهديد أمن جميع الدول وبالتالي أطلق عليها تسمية "الإرهاب العابر للحدود" ومنه فقد عرف الإرهاب لأول مرة من طرف ..... الأمم على أنه عمل إجرامي يهدف بطبيعته إلى إثارة الرعب والخوف، موجه للأشخاص المعنيين، أو مجموعة من الأشخاص أو العموم[2].

يعرف مجموعة لاروس الفرنسي بأنه: عبارة عن جملة أعمال العنف، التي ترتكبها منظمة من أجل خلق جو من الرعب أو من أجل قلب نظام الحكم[3].

أما مؤتمر وزلاء الداخلية والعمل العرب فقد عرفه بأنه: هو كل أعمال العنف أو التهديد مهما كان سببها أو هدفها، المنظمة التي تسبب الرعب والفزع للناس وتستهدف الممتلكات العامة، أو الخاصة أو الإستيلاء عليها[4].

لذلك فقد اتفقت كل قواعد المجتمع الدولي على أن الإرهاب يشكل تهديدا حقيقيا لأمن الدول والأفراد حيث تحتضن المنطقة المغاربية مجموعة من التنظيمات المسلحة المتشددة، كالجماعة السلفية للدعوة والقتال

[1]– إدريس لعريني، **مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية**، المستقل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 281، جويلية 2002، ص 38.

[2]– عبد الله بن الشيخ، المحفوظ بن بية، **الإرهاب التشخيصي والحلول**، الرياض، شركة الحيكان للأبحاث والتطوير، 2008، ص 26.

[3]– عبد الله بن الشيخ، المحفوظ بن بية، **مرجع سابق**، ص 27.

[4]- **المرجع نفسه، ص:28**.

بالجزائر التي أصبح لها بعد خارجي بعدما كان لعملياتها بعدا محليا فقط، وهي إمداد وجزء من تنظيم القاعدة في السابق وإعلان ولاءها لتنظيم الدولة حاليا، أما المغرب فيحتضن جماعتين، الجماعة السلفية الجهادية والجماعة المقاتلة الإسلامية المغربية واللتين أعلنتا مسؤوليتهما عن هجمات الدار البيضاء في 2003 وفي فترة سابقة في عهد ليبيا شهدت وجود الجماعة الليبية المقاتلة والتي أعلن قادتها تراجعهم عن الفكر المتشدد.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الفرنسية في مواجهة التهديدات الأمنية

مع بداية التسعينات شكلت التحديات الأمنية أهم المحاور الرئيسية في العلاقات الفرنسية المغاربية، نتيجة لتهديدات مختلفة والتي تم التطرق إليها في المطلب الأول من المبحث، لذلك إستجابة فرنسا لهذه الظواهر الأمنية المتعددة الجوانب، في محاولة منها لإحتوائها واحتواء الآثار التي يمكن أن تنجم عنها.

1- المبادرات الفردية الفرنسية

منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي أصبح الأمن الفرنسي في المنطقة المتوسطية لا يخضع لمنطق توازي القوى التقليدي أو النووي، بل يخضع أكثر للتوازنات الجديدة فرضت نفسها، وهذه التوازنات هي نتيجة تحولات معقدة خاصة بتلك المتعلقة بتحول بناء نظام إدراكات التهديد بعد بروز ما يسمى تهديدات الجنوب فإن التهدادات الجديدة التي تواجهها فرنسا، تبدوا أكثر تعقيدا من سابقاتها، نظرا لطبيعة الأشكال والمصادر فبعيدا عن رؤيته تهديدا عسكريا محضا، تؤكد فرنسا على خطر عدم الاستقرار الاجتماعي وسوء التنمية الاقتصادية في دول الجنوب المتوسط عموما، ودول المغرب العربي بصفة خاصة.

وقد اعتمدت الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في مواجهتها للتهديدات الأمنية من منطقة المغرب العربي، على مقاربة الأمن اللين soft security أكثر من اعتمادها على الوسائل العسكرية وذلك نظرا لطبيعة هذه التهديدات، ففي إطار مكافحتها لظاهرة الهجرة الغير الشرعية من البلدان المغاربية التي تعاني منها فرنسا بشكل كبير ونظرا لكونها أساسا ذات طابع اقتصادي ترتبط بفجوة النمو الاقتصادي بين فرنسا وهذه البلدان لذلك قررت فرنسا بأن أي إجراءات كانت سوى على المدى المتوسط أو الطويل لن تكون ناجحة أو فعالة دون مساعدة هذه الدول على تحقيق التنمية الاقتصادية[1].

[1] - rapport immigration, clandestine : **une réalitémacceptable, une réponse ferme suste et lumune dans** : http://www.senat.fr/rap/rap/r05-300-7/n05-300-1html .

اختيار الأفراد الذين يمكن أن تستضيفهم فرنسا، وذلك بتتبع سياسة انتقائية تجاه المهاجرين، كما يتم تسوية وضعية أولئك الذين ترى أنهم يخدمون اقتصادياتها ولا يشكلون تهديدا على المجتمع الفرنسي[1].

كما أنها تعتمد بالشكل الأكبر على شرطة الحدود الفرنسية، المنتشرة عبر التراب الفرنسي والذي تركز على تفكيك الهياكل الإجرامية المنظمة، والتي تهرب المهاجرين والتي تشغلهم في فرنسا من دون حصولهم على حق الإقامة الشرعية.

وبحكم طبيعة الهجرة الغير شرعية فإن فرنسا عملت على تطوير علاقات تعاون على المستوى الإقليمي والدولي[2].

أما فيما يخص الإستراتيجية الأمنية لمواجهة الإرهاب وخاصة في منطقة المغرب العربي، وهذا ما اضطلع بها بالتفصيل الكتاب الأبيض للأمن الفرنسي سنة 2008 حيث أكد على أن الأراضي الفرنسية مهددة بشكل كبير من أي نوع من الهجمات الانتحارية، وخاصة بعد تلك التي حدثت في مدريد 2004 وكندا في 2005 والتي بينت وأكدت مدى فعالية الشبكات الإرهابية.

ويركز جهاز فرنسا لمكافحة الإرهاب على أعمال ونشاطات كل من[3]: الشرطة الوطنية وخاصة من قبل وحدة التنسيق لمكافحة الإرهاب، أجهزة الاستخبارات الداخلية عن طريق المديرية المركزية للاستخبارات، وأجهزة الاستخبارات الخارجية خاصة المديرية العامة للامن الخارجي.

وبالإضافة إلى أجهزة ومديريات مختصة في قضايا الجمارك والمسائل المالية.

كما تعتمد فرنسا على العديد من الوسائل الوقائية لحماية المدنيين والحفاظ على السلامة الإقليمية الفرنسية والتي تشمل على:

- رصد ومراقبة وكشف وتحديد تدفق الأشخاص والسلع المشكوك فيها، وحماية الأراضي الفرنسية من الاقتحام.

---

[1]- ناجي عبد النور، **الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط، ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**، ص 120.

[2] - la lutte contre les filieres d'immigration, dans : http://www.immigration.gouve.fr/spip.php.page.doxiers.det.immexnumrubrigue:237&numortical:1389.

[3] - la lutte contre le tervoisme au livre blanc dans : http://www.defence,gouve.fr/livre.blanc/lesmovl.gostrav.

- حماية الأماكن المعرضة للخطر بشكل خاص ومباشر ويقصد به: شبكات النقل الجوي والبحري والأرضي والبنى التحتية للبلاد.

- العمل دائما على تطوير سرعة اكتشاف الخطر أو التهديد، عن طريق تطوير الأجهزة والمعدات بآخر التطورات التكنولوجية، والقادرة على اكتشاف المتفجرات بالإضافة إلى السيطرة على تدفق الاتصالات والمراقبة بالفيديو[1].

- العمل على عقد اتفاقيات ثنائية مع دول المغرب العربي للعمل المشترك والمتبادل لمواجهة هذه الظاهرة، ومن بين أهم الاتفاقيات المبرمة بين فرنسا والدول المغاربية في السنوات القليلة الماضية: توقيع المغرب اتفاقية تعاون في مجال الأمن في باريس في 30 ماي 2000 وتركز هاته الاتفاقية على التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والإتجار الغير مشروع في المخدرات والهجرة الغير قانونية.

- وفي 02 ماي 2008 تم توقيع الإتفاق التونسي الفرنسي لتنظيم الهجرة كما تم إبرام اتفاق آخر حول الهجرة أيضا سنة 2009.

- وتنص كل هذه الاتفاقيات على ضرورة التعاون المتبادل بين الدول المغاربية وفرنسا وذلك حسب طبيعة كل تهديد.

- ففي إطار مكافحة الإرهاب تنص هذه الاتفاقيات بتبادل الأطراف:

– معلومات عن أعمال إرهابية معتزمة أو تم إرتكابها، وعن أساليب التنفيذ والوسائل التقنية مستعملة من أجل تنفيذ هذه الأعمال.

– معلومات عن الجماعات الإرهابية وأعضاء هذه الجماعات، من ارتكبوا جرائم إرهابية أو يعتزمون ذلك على تراب أحد الأطراف والتي تمس بمصالح كل الأطراف.

أما في إطار الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات: فيتم تبادل المعلومات عن الأشخاص الظالين في الإتجار الغير مشروع في المخدرات وعن أساليبهم ومخابئهم وعن مصادرهم ومعابرهم ومواقع تزويدهم بالمخدرات.

---

[1] – **اتفاقية الأمن بين المغرب وفرنسا**: الجودة الرسمية المغربية رقم 4955 الصادرة يوم الاثنين نوفمبر 2001 في:
http://adala.justice.gove.ma/mroduction/convention/ar/bilaterabes/france%d9%86,html.

وفي الأخير تم التأكيد على التعاون في مجال الهجرة السرية، عن طريق تدعيم التعاون بين حرص الحدود البحرية، تبادل المعلومات حول الجهات المنظمة لمثل هذه المعطيات[1].

– المبادرات الجماعية الأوروبية في المغرب العربي

لقد عملت فرنسا على تعزيز النهج الأوروبي المشترك في مجال الأمن والاستقرار نظرا لعدم قدرته من جهة، ومن جهة أخرى لطبيعة التهديدات الأمنية القادمة من الجنوب والتي تمتاز بالميوعة وسرعة الانتشار ونجد من أهم المبادرات ما يلي: حور 5+5 منذ انطلاق مبادرة الدفاع 5+5 ثم القيام بالعديد من النشاطات مثل: الحلقات الدراسية، الاجتماعات والتي بلغ عددها 30 سنة، سنة 2007 مع عدد مماثل في سنة 2008 تمثلت في مراقبة العمليات الغير شرعية في البحر المتوسط كتجارة المخدرات أو الهجرة السرية، وهذه العملية قامت بها السفينة الفرنسية وذلك بالتنسيق بين مراكز العمليات البحرية للدول العشرة.

يمكن اعتبار الشراكة الأورومتوسطية بمثابة علاقات متعددة المجالات بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي، فهي إحدى الآليات التي يمكن من خلالها تكريس الأمن وفق المفهوم الأوروبي، أي أنها تشكل إحدى المجالات تأثير الهوية الأمنية الأوروبية، ومنه فالاهتمام الأوروبي في جنوب المتوسط قد تجسد في شكل أكثر وضوح مع زيادة الهاجس الأمني الأوروبي تجاه مستقبل الهجرة.

ففي مجال مكافحة الهجرة الغير شرعية فقد تضمن أول مؤتمر للشراكة الأورومتوسطية المنعقد في برشلونة 1995 ومن بين أهم الإجراءات المعتمدة من طرف الاتحاد الأوروبي على الدول المغاربية للحد من ظاهرة الهجرة تتمثل فيما يلي:

- **سياسة المساعدة على التنمية:** حيث ترى الدول الأوروبية أن الحلول قصيرة المدى لا يمكنها القضاء نهائيا على الهجرة الغير شرعية وإنما يجب تدعيمها بالخطة على المدى المتوسط أو الطويل.
- **سياسة التأشيرة ومراقبة الحدود:** بعد اعتماد نظام التأشيرة في الاتحاد الأوروبي وضعت الدول المتوسطية وخاصة المغاربية في قائمة يطلق عليها اسم القائمة السوداء.

[1]– وبوجه خاص، بطلب القرار 1373 (2001) إلى الدول الأعضاء القيام بما يلي: تحريم تمويل الإرهاب القيام فورا بتجميدات أموال متعلقة بالأشخاص المشتركين في الأعمال الإرهابية، منع الجماعات الإرهابية من الحصول على أي شكل من أشكال الدعم المالي، عدم توفير الملاذ للأمن او الدعم أو المساندة للإرهابين، تبادل المعلومات معل المحكومات الأخرى عن أية جماعات تمارس أعمال إرهابية.

بالإضافة إلى ذلك تعزيز التعاون مع الدول ذات المنشأ الأصلي للهجرة الغير شرعية وذلك بالتنسيق بين الأجهزة الأمنية للدول الأوروبية والمغاربية.

كما عملت الدول الأوروبية والمغاربية على معاقبة المهاجرين السريين، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات منها سياسة العودة إلى أرض الوطن.

نظرا لتفاقم حد الهجرة نحو أوروبا وفرنسا خاصة، اعتمد المجلس الأوروبي في 15 أكتوبر 2008 الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء[1].

[1] - محمد صالح المصغر، **الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشتاريعه المؤسسية في العلاقات الأوروبية حاضرها ومستقبلها**، ط1، باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997، ص 127.

المبحث الثاني: السياسة الفرنسية وإشكالية التنافس الدولي على المنطقة المغاربية

تعتبر منطقة المغرب العربي إحدى الساحات الدولية الأساسية التي يجري عليها اختبار الرهانات الاستراتيجية العالمي المقبلة بسبب موقعها الجيو استراتيجي الهام، مما ثبت لنا أن ثمة معطيات إقليمية ودولية أصبحت أكثر تأثيرا لترسيم راهن للمنطقة المغاربي المستقبلية، خاصة التحول البارز في مسار العلاقات الأـــوربية الأمريكية وتقرية اقتصادياها مع الصين مما جعل روسيا تسعى لبسط نفوذها.

المطلب الأول: السياسة الفرنسية الأمريكية بين الموروث الاستعماري وتقاسم الأعباء

أولا: مظاهر التعاون

أدركت الو م أ أهمية المتوسط الإستراتيجية وعلمت على تثبيت وجودها العسكري بإنزال أسطولها السادس ف يالمنطقة وبناء قواعد عسكرية لمحاربة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في منطقة المغرب العربي.

بالنسبة للناحية العسكرية فنجد أن أمركيا تسعى إلى قواعد عسكرية في منطقة المغرب العربي وهو ما قامت به فعلا وبالذات في المغرب الأقصى والتي أصبحت هذه الأخيرة بطريقة أو بأخرى تحت المظلة الأمريكية على الأقل من الناحية الردعية ف يالمقابل قرر الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في جوان 2004، منح المغرب صفة الحليف الإستراتيجي الأساسي للو م أ خارج الحلف الأطلسي كما قامت الو م أ بقيادة مناورات عسكرية مع الحلف الأطلسي وشاركت فيها كل من المغرب، تونس والجزائر في عرض البحر الأبيض المتوسط على أساس محاربة الإرهاب.[1]

بحيث تتسم العلاقات الأوروبية بمزيج من مظاهر التعاون والتنافس بعد انتهاء الحرب الباردة ..... المصالح الحيوية للاعتبارات القرب الجغرافي والروابط التاريخية والاستعمارات وبالتالي تعمل على أضواء المنطقة عبر الشراكة والتعاون بينما شكل منطقة جنوب المتوسط في نظر الو م أ فراغا إستراتيجيا لابد من ملئه بعد الهيار الاتحاد السوفياتي وذلك على أساس عملية الهيمنة والزعامة الأمريكية لهذه المنطقة ولباقي العالم ما بعد الحرب الباردة من هذه الزاوية يمكن أن نفهم طبيعة السلوك بين الو م أ والاتحاد الأوروبي بالذات في مطقة

[1] -فايزو غنام، **التعاون الأمني الاورمغاربي، دراسة حالة حوار 5+5 (2001–2011)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات المتوسطية والمغاربية في الأمن والتعاون، جامعة مولود معمري، سنة (2011-2012)، ص 276.

المتوسط فلما أصبح مستقبل القارة الأوروبية يرتبط أساسا بمستقبل الاتحاد الأوروبي مع المحافظة على العلاقات الإستراتيجية بين أوروبا والو م أ، ولأن المتوسط يعتبر أحد العناصر المهمة في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة وباعتبار المغرب جزء من مرحلة الحرب الباردة وبعدها فإن مفهوم حلف الأطلسي في سياق الحربق الباردة من منظور أمني كان مفهوما عسكريا صرفا في مواجهة أي عدوان سوفياتي محتمل كما أنه محدود جغرافيا بآوروبا أي بشواطئ الشمالية للبحر المتوسط أما جنوب البحر المتوسط فقد ظل خارج الإطار الاقليمي لممارسة الحلف حتى نهاية الحرب الباردة مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية الإستراتيجية لفضاء المتسوط ككل شرقا وغربا شمالا وجنوبا بالنسبة للو م أ بأن الحرب الباردة وما بعدها في الحفاظ على مكانتها ومصالحها وأمنها[1].

حيث تسعى العلاقات الأمريكية الأوروبية في المتوسط إلى تحقيق المصالح القومية المشتركة وتتمثل فيما يلي:

1- الحفاظ على تدفقات البترول إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية عبر المتوسط.

2- منع أي طرف اقليمي من السيطرة إلى إنتاج القدر الذي يسمح له بالتحكم في عدة أسواق.

3- العمل على تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة.

وللمحافظة على هذه المصالح المشتركة كان لزاما على الأطراف الارتباط بينهما بشبكة هائلة من المؤسسات في أطر مختلفة مجموعة الثمانية والعلاقات الثنائية بين كل دولة أوروبية وأمريكا حوارات غير أطلسية، شعرت أمريكا (القوة المهيمنة) ان هناك من يتخذها مما كان له الأثر على بروز مما لا يدع مجالا للشك تنافس أوروبي-أمريكي على منطقة جنوب المتوسط لاسيما المغاربة منها: نتيجة التباين بين أهداف ومصالح الأطراف تجدر الإشارة أن مظاهر التنافس الأوروبي الأمريكي قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 فقد شكلت 11 سبتمبر 2001 منعطفا أساسا وتحولا جذريا بالنوعية الخطاب والممارسة في السياسة الخارجية الأمريكية فعلى الصعيد الاقتصادي السياسي بنهاية الحرب الباردة ثم أحداث 11 سبتمبر 2001 حرصت الو م أ على التواجد السياسي والاقتصادي والعسكري في شق مناطق العالم للحفاظ على مصالحها الحيوية وانطلاقا من إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي وبالنظر لتأثر المصالح الأمريكية في كل مناطق العالم، ولأن المتوسط يعتبر

[1]- فايزو غنام، **مرجع سابق**، ص 276.

أحد العناصر المهمة للإستراتيجية الأمريكية الشاملة وباعتبار المغرب العربي جزءا منه فقد سارعت الو م أ للتقرب من الدول المغاربية وسقوطها في إطار ما يسمى بالدوائر الأمريكية نظرا للاعتبارات التالية:

أ- إن البحر الأبيض المتوسط يعتبر وسيلة ربط عالمية، ومن ثم فإن اهميته الإستراتيجية لا تنحصر فقط في الدول المطلة على سواحله بل باعتباره انه محل تنافس اقتصادي وسياسي لقوى عالمية تنظر إليه على أنه جزء من أمنها القومي بما في ذلك الو م أ إذ أنه يمثل شريان للإمداد بالنفط من مصادر الشرق أوسطية (منطقة الخليج عرفناه السويس) وشمال إفريقيا وطريقا عالميا للتجارة الدولية وكذلك أهميته العسكرية في كونه ممرا بحريا تتحرك فيه الأساطيل البحرية نحو مصالحها في أوروبا-إفريقيا-آسيا لتؤمنها.

ب- أن المنطفة المغاربية غنية بمصادر الطاقة والموارد الأولية ومصدر هام للعمالة الرخيصة بالإضافة إلى أنها نقطة مرور إلى الدول الإفريقية الغنية بمواردها بل كما أنها تمثل سوق مغربية لتوسيق سلعها ومنتجاتها.

ت- تعتبر المنطقة المغاربية منطقة غير مستقرة كونها مناطق تتخذ من العنف والجريمة المنظمة والمخدرات والهجرة غير الشرعية بروز ظواهر التطرف والحركات الأصولية المتشددة التي تعتبر الغرب عدوا وترفضه وتسعى لمواجهته[1].

ثانيا: تأثير التحالف والتنافس الأمريكي-الأوروبي على منطقة المغرب العربي

هناك توافق في المقاصد واختلاف في الطرق المتبعة من قبل الطرفين الأمريكي والأوروبي حول تقاسم مناطق النفوذ ف يمنطقة المغرب العربي ويمكن حصر الموضوعات الرئيسية التي يتم عليها التحالف الأوروبي – الأمريكي.

أ- الانتماء إلى المنظومة الرأسمالية ومحاولة إرساءها في جميع منطاق العالم ومنها المنطقة المغاربية باعتبارها المنظومة الوحيدة بعد انهيار المنظومة الاشتراكية.

ب- محاربة الإرهاب بشتى الطرق والوسائل باعتباره الخطر الجديد الذي يهدد أمن واستقرار العالم.

ت- إرساء الأسس الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمفهوم الغربي.

أما مظاهر التنافس بين الطرفين فتكمن في ما يلي:

أ- المصالح الاقتصادية وخاصة النفطية منها.

---

[1]- فايزة غنام، **مرجع سابق**، ص ص 277-278.

ب- محاولة الهيمنة والسيطرة على مناطق النفوذ في المنطقة.

ت- إرساء الثقافة واللغة (الفرنسية / الإنجليزية) وأنماط الاستهلاك الغربي.

ث- كسب الولاء السياسي من الأنظمة الغربية القائمة.

ومن الآثار المترتبة على منطقة المغرب العربي:

أ- من المفروض أن الشراكة تتضمن المساواة والندية.

ب- أن المشروعات سواءا الأوروبي أو الأمريكي يعتمدان على حرية التجارة ودعم القطاع الخاص والخوصصة كمداخل للتنمية في المنطقة.

ت- يشترك المشروعان من حيث الهدف في محاربة إنتشار ما يسمى بالأصولية الإصلاحية تحت شعار محاربة الإرهاب الدولي، إلا أنهما ينطلقان من مقولة خاطئة مفادها أن الدين الإسلامي شكل خطرا إرهابيا على كل من أوروبا وإسرائيل والو م أ والحقيقة أن الدين الإسلامي بريء من هذه التهم والأوصاف لأنه دين يقوم على التسامح والعدل والأخوة ونلاحظ توافقا بين مقاصد القطبين رغم اختلاف الطرق المستخدمة والتي تتأرجح من القوة والردع من جانب والجزرة والأغراء من جانب آخر.

ثالثا: آليات التصدي المغاربي للتحالف والتنافس الأمريكي الأوروبي

يمكن استغلال التنافس الأمريكي الأوروبي لصالح دول المغرب العربي على صعيدين اثنين، الصعيد الأول: إما التحالف مع أحد الطرفين سواءا مع أمريكا ضد أوروبا أو العسك مع أوروبا ضد أمريكا مقابل الإستفادة المتبادلة أو على الصعيد الثاني والمتمثل في التكتل مع أطراف أخرى في إطار الاتحاد المغرب العربي عن طريق إدخل لاعبين جدد: مثل الدول العربية عبر البديل الإقليمي العربي أو التكتل والتحالف مع الصين أو اليابان وذلك لتنويع المبادلات التجارية والطاقوية ولتعزيز المركز التفاوضي المغاربي لدى كل من الأوروبيين والأمريكيين ويمكن التركيز على آليتين يمكن من خلالهما التصدي لهذا التنافس: يتمثل في تدعيم الاتحاد المغرب العربي وتفعيل .... المشترك بين الدول العربية في إطار البديل الاقليمي العربي مع إدخال أطراف دولية أخرى في اللعبة مثل الصين واليابان عن طريق إقامة علاقات مختلفة معها في هذا المجال[1].

---

[1]- نور قرايش، **التنافس الاوروبي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية**، 9 مارس 2015. https://www.politicsdz.com/comminity.

وكذلك للتصدي للتنافس الأورو أمريكي على منطقة المغرب العربي يستدعي بذل مجهودات متناسقة من أجل تحقيق التنمية الشاملة تتعدى الإمكانيات القطرية وتتطلب توحيد الجهود والإستفادة من الموارد المتاحة على مستوى الاتحاد المغاربي خاصة وتحت ..... عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى الذي تفتقد في الدول الضعيفة والمشتتة ..... وتصبح مجرد تابعة في مجال العلاقات الدولية تتأثر بانعكاساتها السلبية[1].

وكذلك من آليات التغلغل الأمريكي في المناطق المغاربي والتي تعد إستراتيجية منافسة لسياسة ونفوذ الاتحاد الأوروبي التي تبرز من خلال شقين أساسيين هما:

– التغلغل السياسي

إذ تطرح السياسة الأمريكية جسامة من المفاهيم الجديدة المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ومن خلال عدة آليات منها: الوكالة الأمريكية للتنمية وكالة الاستعلامات الأمريكية وبعثاتها الحاصلة من الخارج بهدف الترويج للمبادئ الديمقراطية الغربية وتشكيل .... جديدة موالية للو أ م تروج لنظامها أساسي ضف إلى ذلك آليات أخرى ما يتعلق بقضايا المرأة ومؤسسات المجتمع المدني كوسيلة .... على الأنظمة القائمة للسير في تلك الديمقراطية الغربية والقبول بالحلول الأمريكية في هذه المجالات.

– التغلغل الاقتصادي

عبر جملة من المحفزات التي قدمتها الو م أ لجنوب المتوسط مشروع "**إيزنستات**" الذي يرمي إلى تطبيق التعاون الاقتصادي بين دول شمال إفريقيا و الو م أ عن طريق تشجيع التبادل التجاري والاستثمار الأمريكي في المنطقة وكذلك مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يرمي إلى نشر الديمقراطية والحكم الصالح وبناء مجتمع معرفي وتوسيع الفرص الاقتصادية حسب تقرير الأمم المتحدة[2].

بالإضافة إلى أن الحوار الأطلسي المتوسطي له مبادئ يقوم عليها:

1– عدم التمييز: يتعامل ملف شمال الأطلسي نظريا في جميع الدول المتوسطية المشاركة في الحوار بالتساوي وقد أدت سياسة عدم التمييز هذه دورا كبيرا في إنجاح اطلاق الحوار وما أعقب ذلك من تطويره وتتمتع الدول المشاركة بحرية كاملة في اختيار مدى مشاركتها في الحوار وحجم تلك المشاركة.

---

[1]– نور كراش، **مرجع سابق**، ص 36.

[2]– بردة رتيبة، **السياسة الأمنية الامريكية في المتوسط**، https://revues.univ-aurgla.dz

2- تدريجية الحوار: وهذا من حيث المشاركة والمضمون وهذه المرونة قد سمحت لعدد من شركاء الحوارية بالانضمام سنة 1995 والجزائر في مارس 2000.

3- ثنائية الحوار (الناتو+1): فعلى الرغم من أغلبية الطابع الثنائي إلا أنه قد يسمع بعقد اجتماعات متعددة الأطراف على أساس منتظم (الناتو+7).

4- التكامل: حيث يعمل الحلف الأطلسي على تنسيق السياسات والتعاون الأمني العملي بين دول الأعضاء والشركاء كما أنه يكل مبادرات دولية متصلة كتلك التي يتخذها الاتحاد الاوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وقد قام هذا الحوار لتحقيق أهداف عدة لمنعها المركزي والأساسي هو امتداد نظام عمل الحلف إلى الخارج ما نصت عليه المادة (6) في ميثاقه التأسيسي بيد أن الهدف الأعمق ..... السيطرة الأمريكية على المنطقة عسكريا واقتصاديا وإبعاد أي قوى منافسة إشارة إلى أوروبا وفرنسا خصوصا.

- المساهمة في الأمن والاستقرار الاقليميين.
- تحقيق مستويات أفضل من الفهم المتبادل.
- تبديد أي ...... خاطئة من الحلف لدى دول الجوار[1].

[1]- شاكري قويدري، **التحديات المتوسطية للأمن القومي منطقة المغاربية (2001-2011)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ف يالعلوم السياسية وعلاقات دولية تخصص إدارات مغاربية، قسم دراسات دولية، جامعة الجزائر -3- سنة 2014-2015، ص 134-135.

ويبدو أن التحالف الأمريكي الأوروبي قد اختار حلف الأطلسي ليكون مدخلا وأداة لترتيب الأوضاع في الشمال والغرب الإفريقي في إطار حملته العاليمة ضد الإرهاب ويتم هذا التعاون الإستراتيجي في الجانبين في إطار التغيير في المفهوم التقليدي لسيادة الدول ولقد كرس الاجتماع المشترك الاول بين وزراء دفاع البلدان الأعضاء في حلف شمال الأطلسي ونظرائهم في البلدان السبعة المشتركة في مسار الحوار المتوسطي (مصر والأردن وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وإسرائيل) في صقلية منتصف فبراير/شباط 2006 توسيع المظلة الأمنية الاطلسية لتشمل بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط.

لذلك فالتنافس الأمريكي الاوروبي وخاصة الفرنسي من المعروف أنه بدأ غداة الحرب العالمية الثانية في منطقة المغرب العربي بعد نزول جيوش الحلفاء بقيادة أمريكية على الشواطئ المغاربية وتمثل النفوذ الأمريكي أيام الحرب الباردة في القواعد العسكرية في كل من المملكة المغربية وليبيا واستمرار هذا النفوذ بعد جلاء القوات الأمريكية عن قواعدها في البلدين عبر مؤسسات الحلف الأطلسي ورفضت الو م أ دائما أن تتنازل عن قيادة الحلف في جنوب إيطاليا لدولة أوروبية فاسية الدول الأوروبية المطلة على الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط قوة تدخل سريعة حماية لمصالحها الإستراتيجية في بلدان المغرب العربي.

وهكذا يدور في المغرب تنافس بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية فعلى الصعيد الجيوسياسي إن فرنسا تعتبر المغرب العربي .... على إفريقيا التي فقدت فيها فرنسا جل مواقعها وإخراجها مت هذا الحزام هو بمثابة إنهاء وجودها التاريخي العريق في إفريقيا كما تخشى الدوائر الفرنسية أن يؤدي تدفق الشركات الأمريكية على المغرب العربي إلى نكسة للاقتصاد الفرنسي الذي يعول كثيرا على الأسواق المغاربية وقد أظهرت محادثات الرئيس ساركوزي في الأقطار المغاربية سعي فرنسا لتعزيز فرص المنافسة مع الو م أ خصوصا في قطاع النفط والغاز والطاقة النووية والأساكة وأيا كان الأمر فالمحقق أن الاهتمام الأمريكي بالدول المغاربية يعني أن أمريكا

لم تعد تقبل التقسيم الكلاسيكي لمناطق النفوذ والذي بمقتضاه تعبر منطقة المغرب العربي منطقة نفوذ فرنسية فشرعت تخصها بمكان بارز في صد أولوياتها خصوصا في أعقاب وقوع أحداث 11 سبتمبر / أيول 2001 الإرهابية[1].

ثالثا: انعكاسات وتداعيات التنافس الأمريكي–الأوروبي على المنطقة المغاربية

أ– الانعكاسات

يرى بعض المراقبين لشؤون المتوسط أن تنمية توافق بين الو م أ والاتحاد الأوروبي في الأهداف والمقاصد في المنطقة المغاربية والاختلاف البسيط بينهما يتمثل في النفوذ الذي سيحصل لكل واحد منهما في المنطقة.

تتفق الدول الغربية على الانتقاء الايديولوجي للمنوظمة الرأسمالية وكخيار وحيد يجب تعميمه في جميع مناطق العالم بما فيها المنطقة المغاربية لاسيما بعد إنهيار المنظومة الإشتراكية وذلك عبر مفهوم اقتصاد السوق كما تتفق لإرساء القيم الليبرالية على العمل على تكريس الأسس الديمقراطية وحقوق الإنسان من المنظور القريبي بالإضافة إلى محاربة الإرهاب بين الطرق والوسائل على اعتباره الخطر الجديد الذي يهدد أمن واستقرار العالم عبر ضرب المصالح الغربية أينما كانت يبدو أن بعض الاختلاف بين الو م أ أو أوروبا خاصة فرنسا في المصالح الاقتصادية وعلى وجه التحديد النفطية منها حيث يسعى كل طرف للمزيد من الهيمنة على مناطق التعزر في المنطقة المغاربية بشتى الوسائل وفي مقدمتها محاولة كل طرف إرساء ما يميزه عن الآخر ومن الملاحظ أن أوروبا من خلال فرنسا تسعى إلى تقسيم الأدوار مع الو م أ على أساس أن تترك له المغرب العربي كمنطقة نفوذ خاصة بها مقابل عدم اختراق الشرق الأوسط بمبادرات تسعى لها الدول المغاربية[2].

[1]– عبد الله تركماني، ورقة قدمت في المؤتمر الرابع والعشرين لمنتدى الفكر المعاصر حول **"من أجل مقاربات جديدة للتعاون السياسي والعلمي في المغرب العربي**، الدورة الثانية لمؤتمر: كفلة اللامغرب، في الفترة من 14 إلى 16 شباط 2008، "دعوى من مؤسسة التميمة للبحث العلمي والمعلومات، و "مؤسسة مونراد أدريناور بتونس"، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2008/02/17. Damaxus centre for threoretical and civil Rights studies www.mokarabat.com.

[2]– فايزة غنام، **مرجع سابق**، ص 286.

ب- التداعيات

شكلت منطقة المغرب العربي عبر التاريخ هدفا لصراع القوى العظمى في العالم، وذلك راجع أساسا إلى موقعها الاستراتيجي المطل على البحر الأبيض المتوسط، باعتبارها حلقة وصل بين الشمال والجنوب، الشرق والغرب.

وقد اعتبرت المنطقة المغاربية منطقة نفوذ فرنسية صرفة منذ الربع الأول من القرن 19، تاريخ تكالب الأطماع الفرنسية على إفريقيا عموما، وعلى المغرب العربي خصوصا، في أعقاب تقاسم النفوذ في العالم بين القوى التقليدية آنذاك، خاصة فرنسا وبريطانيا.

وهكذا فقد ظلت فرنسا اللاعب الأبرز الذي لم يكن الوحيد في المنطقة المغاربية، سواء في الفترة الإستعمارية في المرحلة التي أعقبتها، إذ اعتبرت الدول (الجزائر، تونس، المغرب) منطقة خلفية لفرنسا من خلال تبعية هذه الدول سياسيا، اقتصاديا، ثقافيا لفرنسا.

إلا أنه من الواضح في السنوات الأخيرة أن النفوذ الفرنسي في المنطقة مهدد بشكل فعلي من الطرف الأمريكي الذي دخل بقوة غير مسبوقة على خط الصراع مع فرنسا من أجل سحب البساط من تحت نفوذها بالمنطقة، كما فعلت في مناطق أخرى من العالم في مناطق كانت محسوبة على فرنسا

وبالنظر إلى تاريخ المنطقة في الوجود الأمريكي بها يعود إلى فترة الحرب العالمية الثانية، من خلال تواجد بعض القواعد العسكرية الأمريكية في المغرب وليبيا، واستمر هذا التواجد العسكري إبان الحرب الباردة، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك لا تعلن نفسها منافسا جديا للنفوذ الفرنسي حول المنطقة الغاربية، حيث كانت ترى فيها نقطة تحالف مهمة مع حلفاءها الأ101وروبيين، وفي مقدمتهم فرنسا، هذا بالرغم من بعض الخلافات التي تطفو على السطح بين الفينة والأخرى.

تقليديا تعتبر فرنسا أنها صاحبة الموقع الأفضل في الفاصل السياسي والاقتصادي والثقافي مع دول المغرب العربي، سبب ماضي الانتداب على هذه المساحة الجغرافية، إلا أن إدارة بوش دخلت على خط التنافس وأخذت بمزاحمة الشركات الفرنسية والضغط عليها وعلى الحكومات لقطع الطريق على الصفقات والاتفاقات وخصوصا مؤسسات الطاقة والتصنيع الحربي.[1]

[1]- فايزة غنام، **مرجع سابق** ، ص ص 113.114

وأصبحت منطقة المغرب العربي منطقة تنافس دولية عجزت عن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية والتي تهدد سيادتها وأمنها.

– تزايد المناورات العسكرية الأمريكية في أعالي بحار الأقطار المغاربية، وهذا يعني في الفقه الاستراتيجي أن سياسة الردع الأمريكي توظف العامل العسكري للضغط على الأقطار المغاربية.

– كذلك تزايد المناورات العسكرية الأوروبية في المنطقة المغاربية في ظل هذا التنافس، فهي مرشحة لاستقبال تناقضات دولية تؤثر على استقرارها وسيادتها.

– لكن يلاحظ أن العلاقات الأمريكية والأوروبية نحو المخاوف من بعضها البعض والتنافس فيما بينها يتقاسمان السيطرة الاقتصادية عن طريق المناطق الدولية، وذلك في إطار مفهوم توافق[1] المصالح والتصالح صد الآخرين اذا نجد على سبيل المثال صندوق النقد الدولي F M I والبنك الدولي W B قد استندت إلى شخصية أمريكية، وإنما هذا يدل على اتفاق مسبق بين الطرفين لتقاسم المغانم، وذلك لأن العدو مشترك وهو باقي الدول الأخرى، والتي يجب أن تبقى خاضعة للتوجهات الإستعمارية الجديدة القاضي بهيمنة اقتصاد السوق.

المطلب الثاني: معضلة التنافس الاقتصادي الفرنسي الصيني

أولا: الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في دول المغرب العربي

لابد من الإشارة بداية إلى أن المغرب العربي كوجهة اقتصادية صينية جاء في خضم الإستراتيجية الصينية في إفريقيا عموما والتي ترتكز على الشق الاقتصادي بشكل كبير إلا أن لها أبعاد إستراتيجية أخرى بداية من كسب الموقف الإفريقي بشأن ضم تايوان وهذا من خلال جعل الاقتصاد التايواني مرتبط بشكل كبير بالأسواق الصينية وكذا من خلال الضغط الدبلوماسي الخارجي على تايوان وقد بدأت الصين في حصد هذه المكاسب بداية من سنة 2004 إلى أن استطاعت تحطيم العلاقات الدبلوماسية بين جنوب إفريقيا وتايوان ثم بعده السنغال ثم ليبيريا في 2005، كما تحاول بيكين أن تكون لها سطوة على المستوى الأممي وعلى هذا البعد الدبلوماسي يقول الجنرال الصيني **كسيونغ غانغاي** "إن الدول الإفريقية تمثل بالنسبة للصين أكثر من ثلث تشكيلة منظمة الأمم المتحدة".

[1]– فايزة غنام، **مرجع سابق** ، ص ص 113.114

ويلاحظ أن الغرض هذا واضح كذلك أن هذا البعد الأممي سوف يحينها مسألة انتهاك حقوق الإنسان التي تستعمل كورقة ضغط ضدها وهي من الدول المطالبة بتمثيل دائم للدول الإفريقية في مجلس الامن لمواجهة احتمالية حصول اليابان على هذا المقعد الذي تطالب به منذ قمة 1992 مع ألمانيا خاصة أن اليابان قوة اقتصادية عالمية متواجدة بذات مناطق النفوذ الصيني وهي الحليف الإستراتيجي للو م أ.

وبالرجوع إلى الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا عموما وفي المغرب العربي على وجه التحديد نجد أن السوق الإفريقي حديث نسبيا بالنسبة للصين غير أن السلع الصينية لقت انتشارا ورواجا كبيرا وسريعا بالنظر إلى توافقها مع القدرة الشرائية المتواضعة للمستهلك الإفريقي وفي السنوات بين 2000 و 2005 تضاعفت الصادرات الصينية إلى إفريقيا ثلاث مرات أما الواردات الصينية من القارة السوداء فتركزت على النفط حيث أن حوالي 660° من وارداتها من النفط المتركز في خليج غينيا.

فالصين بعدما كانت أحد مصدري النفط إذ أنه في سنة 1985 بلغت صادراتها من هذه المادة 25% من إنتاجها النفطي تحولت سنة 1990 إلى دولة مستوردة لهاته المادة واحتياجاتها النفطية مرتفعة منذ ذلك الوقت بشكل كبير خاصة أن احتياطاتها النفطية المؤكدة سوف تنتهي بحلول سنة 2018 وبالتالي سوف تحتاج الصين لتنويع مواردها البترولية لضمان نموها الاقتصادي وعلى هذا حاولت الصين أن تنتزع عن نفسها صفة الزبون الهامشي بمضاعفة استثماراتها في قطاع المحروقات الإفريقية عموما وفي الجزائر على وجه التحديد ومن خلال شركتي[1] SINOPEC و CNPC التي عقدت اتفاقيات شراكة مع سوناطراك واستطاعت منذ سنة 2004 أن تظفر بحقوق البحث والاستغلال في حوض واد ميا، وعقد تجديد معمل تكرير البترول بسكيكدة سنة 2005 وبناء مصنع لتكرير البترول في حوض سباع في ولاية أدرار.

كما أن الشراكة الجزائرية نافتال أنشأت مع شركة SORALCHINE شركة مشتركة في يناير/كانون الثاني 2006 تحت اسم NAFTACHINE المتخصصة بتوزيع المواد البترولية المكررة ووقود الطائرات والبترين[2].

[1]- عبد الحليم بن مشري، **التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي**، ورقة مقدمة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة بالدوحة، 17 و 18 فبراير / شباط 2013"، مركز الجزيرة للدراسات.

[2]- عبد المنعم بن مشري، **مرجع سابق**.

ثانيا: مظاهر المنافسة الفرنسية الصينية على المغرب العربي

بات حضور الصين في المشهد الدولي بشكل فعلا جيوسياسيا كبيرا حيث تقود بكين في إفريقيا بصفة عامة والمغرب العربي خاصة سياسة فتح أو غزو اقتصادي لا سابق لها فهي تستثمر كل شيء في كل القطاعات الزراعية والصناعية والمعدنية مع رغبتها الواضحة التي يصعب .... في الحصول على البترول، التدخل الصيني الذي قلب الموازين ووضع فرنسا القوة التي ذات النفوذ التقليدي في المنطقة في ذهول كبير أمام هذا الاكتساح، هذه المنطقة التي كانت إلى حدود البارحة حكرا على القوى الغربية الكبرى فالعالم يتغير ومن هذه التغيرات أن صين القرن الواحد والعشرين لا تريد تعليم الأفارقة إنجيلها الشورى كما أن الشأن في سنوات الستينات ولكنها عطشى إلى النفط والمواد الأولية، ويعود دخول الصين إلى الساحة المغاربية إلى حدثين مركزيين هما:

- اندماج الصين الكامل في السيادة الدولية وكونها تريد أن تمارس شغلها حتى في المناطق التي كانت غربية.
- ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد الصيني في كامل توسعه كما أن تطوره المشير يتكئ على حاجة كبرى للطاقة، فالصين هي ثاني أكبر مستهلك للبترول في العالم بعد الو م أ أو قبل اليابان وألمانيا.

فالصين تمثل اليوم ما يقارب 6% من الطلب العالمي على الطاقة ويرى الاقتصاديون أنها ستضاعف في سنة 2030 وكي تحافظ الصين على درجة نمو تقارب 8% فإنه يستوجب عليها أن تستورد الموارد الطاقوية بطريقة ذكية[1].

وتزامن الدول المغاربية في اجتذاب وتشجيع الاستثمارات الصينينة على موقعها الجغرافي في القريب من الأسواق الأوروبية ورخص اليد العاملة والمواد الأولية فالفوسفات بالنسبة لتونس والمغرب والبترول والغاز ... للجزائر.

– العلاقات الصينية الجزائرية

يصادف تاريخ 20 من شهر ديسمبر 2009 الذكرى الواحدة والخمسين لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين والجزائر ومنذ ذلك الوقت حتى الآن أجرى الجانبان الصيني والجزائري تعاونا اقتصاديا وتجاريا .... على أسس العلاقات السياسية الممتازة بين البلدين وخاصة خلال السنوات الأخيرة.

[1]- بيرم فاطمة، **مرجع سابق**، ص 208-209-210.

تواكبا مع تعزيز القدرة الصينية الشاملة بعد تطبيق الصين سياسة الإصلاح والانفتاح على لاخارج واستقرار الأوضاع الاجتماعية في الجزائر شهدت على إثرها العلاقات الاقتصادية والتجارية زخم نمو جيد في ظل الجهود المبذولة من الجانبين حيث جرى التعاون بين البلدين في مجالات التجارة والبطاقة والبنية التحتية واستخدام الطاقة الشمسية بصورة سلمية فللجزائر مكانة خاصة في تاريخ علاقات التعاون الصيني الإفريقي منذ تأسيس الصين الجديدة عام 1949 وبعد إنتهاء الحرب الباردة قدمت الجزائر دعما كثيرا للصين في حقوق الإنسان وتايوان.... الخ، كما قدمت الجزائر خلال رئاستها الدورية لمنظمة الوحدة الإفريقية من 1999 إلى 2000 مساعدات كبيرة للأعمال التحضيرية "منتدى التعاون الصيني الإفريقي" مما أسهم في تأمين إقامة المنتدى في بكين بنجاح في أكتوبر عام 2000 حسب الموعد المحدد، بحيث وقع البلدين لأول مرة اتفاقية التعاون والمدفوعات عام 1964 بنمو التبادل التجاري بينهما بشكل متواصل كما أن للجزائر والصين تعاون في مجال مشاريع المقاولة والعمالة عام 1979 وكذلك في البترول حيث أنه مشروع يتطور بخطى متسارعة وكذلك مجال النقل البري.

– العلاقات المغربية الصينية

وصلت العلاقات بين الصين والمغرب إلى مرحلة جديدة من النمو الشامل منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية ما قبل 50 سنة حيث قامت العلاقات المغربية الصينية التي برزت ملامحها الأولى منذ سنة 1959 عبر وضع آليات التعاون والتشاور الثنائي الدائم الذي يهم البلدين حيث يتكل التعاون التجاري جزء مهم في هذه العلاقات الثنائية حيث يصدر المغرب المواد الأولية إلى الصين ويستورد منها المواد المصنعة بالإضافة إلى المعونات الغنية التي يتلقاها المغرب إلى أن عرفت هذه العلاقات وتيرة أخرى أكثر نموا وكثافة مما كانت عليه، ومن أهم المجالات الأكثر إستراتيجية في أولويات التعاون بين البلدين في مجال الصيد البحري حيث توجد بين المغرب والصين أكثر من 20 شركة مختلطة تشغل صنفها 77 باخرة لصيد الرخويات وكذلك تعاون في مجال الطاقة مما يخص البترول والغاز الطبيعي والفوسفات[1].

[1]– بيرم فاطمة، **مرجع سابق**، ص 210-211-212.

– العلاقات المغربية التونسية

أقامت الصين علاقات دبلوماسية منذ يناير عام 1964 وقد حافظت الصين وتونس على الدوام على علاقات سياسية بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية ومع تعزيز الثقة السياسية المتبادلة بين الجانبين وتعمق التعاون الاقتصادي والتجاري حققت الدولتان تقدما جيدا في التعاون في مجالات الثقافة والتعليم والصحة والرياضة والباحث ويمكن القول أن تونس والصين شقيقتان وصديقتان وشريكتان جيدتان وأضاف التريكي أن العلاقات بين البلدين تنظمها 23 اتفاقية في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والمالية والتقنية والعلمية والقانونية مستعرضا ما يتوفر لتونس من التشجيعات والحوافز الاستثمارية ومن البنى التحتية في مجالات النقل وتكنولوجيا المعلومة والاتصال وتهيئة المناطق الصناعية حيث أن الصين أصبحت أكبر منافس لفرنسا إلى جانب الو م أ وهذا يشكل أكبر خطر على مستقبل التواجد الفرنسي في المنطقة[1].

المطلب الثالث: السياسة الفرنسية ومواجهة النفوذ الروسي في منطقة المغرب العربي

أولا: السياسات الروسية في المغرب العربي

جدير العودة الروسية إلى المنطقة انها لم تعد تقتصر على علاقات جيدة مع الجزائر وإنما باتت تشمل أيضا إقامة التعاون الوثيق مع المغرب منذ زيارة الرئيس فلاديمير بوتين إلى كل من البلدين في العام 2006 و لم يعد الروس يتعاطون في صفقات التسليح فقط وإنما يهيمون أيضا بتنسيق شؤون الطاقة وتزويد بلدان المنطقة بالتكنولوجيا النووية وتعزيز التعاون الأمني في مكافحة الإرهاب وتكثيف المبادلات النجارية.

ولا يمكن فصل الاهتمام الروسي بالمنطقة المغاربية عن سياق النفوذ الأمريكي والروسي في القارة الإفريقية التي باتت تشكل سوقا تجارية كبيرة ومجالات فسيحا للاستثمار ومصدرا مهما للخامات والمعادن والمواد الأولية وعلى هذا الأساس تبرز ملامح سياسة بوتينية جديدة في المغرب العربي تركز على الجزائر بصفتها قطب الرحى في المشهد الإقليمي لكنها لا تقيم وزنا للاعتبارات الايديولوجية القديمة بقدا ما تركز على تطوير المصالح الاقتصادية خصوصا مع شركاء غير تقليديين[2].

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 213-214-215.

[2]- عبد الله تركماني، **مرجع سابق**.

بحيث تعتبر روسيا من أكبر البلدان مساحة ومن أكبر الدول المنتجة للغاز والبترول كما أنها لا تزال تحتفظ بمقعدها الدائم بمجلس الأمن (ضمن خمس دول فقط) ويجري باستمرار تحديث ترسانة النووية (التي كانت تنفرد هي وأربع بلدان أخرى بها إبان الحرب الباردة وأصبح العدد الآن يصل إلى تسع دول، كما أن الزيادات المستدامة في إتفاقها العسكري قد جعلها على مقربة من تحقيق أهدافها في الهيمنة على الحروب المحلية والاقليمية[1].

ثانيا: العلاقات الأوروبية الروسية وتأثيرها في بناء سياسة أمنية اوروبية مشتركة

منذ إنتهاء عهد الاتحدا السوفياتي وبروز روسيا كدولة مستقلة لها مكانتها وموقعها الإستراتيجي في الخريطة السياسية بدأ تركيز الباحثين والمفكرين سواءا في روسيا أو أوروبا ..... بالعلاقات الروسية الأوروبية وقد تباينت الآراء والمنظورات تماما بشأن آفاق هذه العلاقات ومستقبلها[2].

ويمكن تقسيم العلاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: وكانت فيها العلاقة من جانب واحد الاتحاد الأوروبي وتمتد هذه المرحلة من إنهيار الاتحاد السوفياتي إلى الفترات الأخيرة من حكم الرئيس السابق يلتسين حيث اقتصرت على منح المساعدات الاقتصادية من أجل إعادة بعث روسيا لتلعب دورا في الجهة الشرقية نحو تقليص الأخطار القادمة من الشرق كذلك ركز الاتحاد الأوروبي على تقديم المساعدات التقنية في مجال التسيير والتخطيط من أجل وضع برامج تنموية وتدعيم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية فأوروبا كانت تخشى من أن مخالفات الاتحاد السوفياتي دول فاشلة، انتشار الجريمة وانتشار تقنية الأسلمة الثقيلة سوف ينتقل حدوديا ليمس بالأمن والاستقرار الأوروبي فهذه المرحلة الأولى من العلاقات الروسية الأوروبية تميزت بالمبادرات الأحادية الجانب الذي يسعى فيها الطرف الأقوى إلى فرض أفكاره ومحاولة تجسيدها من أجل تحقيق مكاسب مطلقة.

أما المرحلة الثانية: يمكن حصرها في عهد تولي الرئيس فلاديمير بوتين حيث عرفت روسيا تغيرات مختلفة مست خاصة الجوانب الاقتصادية والسياسية فقد تطورت العلاقات بين روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي وخاصة

---

[1] – **الأبعاد الرئيسية لصعود الدب الروسي**، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ص 8. www.Fikerconter.com.

[2] – قريب بلال، **السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه–التحديات والضمانات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علوم سياسية، تخصص دبلومساية وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة 2010، 2011، ص 100.

دول القرار الأوروبي (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا وإيطاليا) في كل مجالات التعاون على اعتبار أن روسيا بمثابة الجدار العازل أمام التهديدات الأمنية الجديدة وبالتالي عرفت العلاقات الروسية الأوروبية تقدما ملحوظا في مسارها من خلال اعتماد روسيا لإستراتيجية جديدة في سياساتها الخارجية قائمة على أساس منع انتشار التكنولوجيا النووية والحد من التسلح وبيع الأسلحة وهذا بدوره فرض على الاتحاد الأوروبي ليعلن في جوان 1999 بألمانيا على وضع الإستراتيجية الأوروبية الجديدة اتجاه روسيا common stratégié ofillie furoper union on russia والتي اعتبرها الاتحاد الأوروبي كخطوة أولى نحو شراكة إستراتيجية مع روسيا تضمن الاستقرار لأوروبا وحفظ الأمن العالمي من خلال مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة[1] بشكل تعاوني وجاءت هذه النظرة الأوروبية لورسيا باعتبارها شريك مقارن على أساس أنها أفضل شريك في الجهة الشرقية وكذلك باعتبارها الوريث الرسمي للاتحاد السوفياتي سابقا.

بالإضافة إلى أن روسيا تطور علاقاتها المغاربية من بوابة الإقتصاد والسلاح، لذلك لم يكن حضور روسيا السوفييتية ضعيفا بمنطقة المغرب العربي في العقود الماضية، لكن علاقاتها بدوله كانت متباينة يفرضها المنطق الأيديولوجي واصطفافات مرحلة الحرب الباردة وتغلغل النفوذين الفرنسي والأمريكي قبل أن تحصل التحولات الكبيرة بسقوط الإتحاد السوقييتي ونهاية الأيديولوجيا كعامل أساسي للعلاقات، وشهدت العلاقات الروسية المغاربية مرحلة جديدة مع حقبة الرئيس فلاديمير بوتين والعودة الروسية إلى الساحة الدولية من بوابة المصالح الإقتصادية، ثم مع مرحلة الربيع العربي وما بعده، وتزامن ذلك مع برود في العلاقات المغاربية مع أوروبا وغموض مرحلة حكم باراك أوباما وبعده دونالد ترامب.

وخلال الحقبة السوفييتية، كانت العلاقات مع بلدان المغرب العربي تقوم على الفرز الأيديولوجي والمقاربة بين ثنائية الرجعي والتقدمي، وتبعا لذلك كانت متينة مع الجزائر وليبيا بحكم الطبيعة "الثورية" لنظام الحكم فيهما، مقابل برود في العلاقة بين موسكو والمغرب وتونس وموريتانيا.

والمقاربة الروسية الجديدة للعلاقات مع بلدان شمال إفريقيا في السنوات الأخيرة لم تعد قاصرة على الجزائر وليبيا لكنها أصبحت تتجه لإقامة علاقات تعاون وثيقة مع جميع بلدانه خاصة المغرب رغم وجود لاعبين كبار في حلبة المنافسة خاصة الولايات المتحدة وفرنسا ودخول الصين بقوة على الخط، وأصبحت

---

[1]- قريب بلال، **مرجع سابق**، ص 102-103-104.

روسيا تتجه إلى تطوير الإستثمارات والمبادلات التجارية والتنسيق في مجالات الغاز والتكنولوجيا النووية السلمية وتعزيز التعاون الأمني في مكافحة الإرهاب خاصة على خلفية الأزمة في ليبيا، بالإضافة إلى محاولة استقطاب هذه البلدان إلى تبني رؤيتها للشأن الدولي في ظل وضع أقرب إلى حرب باردة جديدة[1]

أ – **الجزائر.. حجر الزاوية**: حيث تعد العلاقات بين روسيا – وريث الاتحاد السوفييتي- منذ عام 1991 والجزائر هي الأكثر عمقا واستقرارا في منطقة المغرب العربي، إلا أن ما فرضته مرحلة ما بعد سقوط الإتحاد السوفييتي ومعه المعسكر الشرقي التي تزامنت مع حقبة ما يعرف بالعشرية السوداء في الجزائر من 1991 إلى 2002.

ومرت العلاقات الجزائرية الروسية ببعض الهزات، ومن أبرز أساها مسألة تسوية ديون الإتحاد السوفييتي لدى الجزائر وقضية فشل صفقة[2]

ب– **ليبيا والنفوذ المهدد**: بدأت العلاقات بين ليبيا والاتحاد السوفييتي منذ عام 1955 وشهدت تطورا كبيرا بعد تولي العقيد معمر القذافي السلطة عام 1969، لكن هذه العلاقات شهدت فتورا خلال فترة الحظر الغربي على ليبيا منذ مارس 1992، وتزامنت مع فترة تحول وارتباك على الصعيد السياسي.

وبعد رفع العقوبات على ليبيا نهائيا عام 2003 استمرت العلاقات في فترة ركود جراء محاولة القذافي التوجه غربا، وعقد علاقات مع فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا، ودخول شركات النفط والغاز مثل "إيني" و "توتال" منافسا لــ "غازبروم" و "لوك لويل" الروسيتين، ومثلت زيارة فلاديمير بوتين إلى ليبيا في أفريل 2008 مرحلة جديدة في العلاقات، حيث تم خلالها إلغاء الديون الليبية المقدرة بنحو 4.6 مليار دولار، وجاءت زيارة القذافي إلى موسكو في 31 أكتوبر 2008 وهي الرابعة بعد أعوام 1976، 1981، 1985، ليستمر التعاون مستقرا بين البلدين، وتسعى روسيا بذلك إلى استعادة نفوذها في ليبيا من خلال تعاون سياسي وعسكري مع اللواء االمتقاعد خليفة حفتر، ومجلس النواب في طبرق والحكومة التابعة له في البيضاء (شرق البلاد) وسط تنافس مع دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة[3].

[1] زهير حمداني: **روسيا تطور علاقاتها المغاربية من بوابة الاقتصاد والسلاح**، 2017/04/27: https//www.aljazeera.net

[2]– **المرجع نفسه**.

[3]– **مرجع سابق**

ج- المغرب.. قفزة نوعية

حيث تتزامن محاولات روسيا للنفاذ إلى المغرب منطقة النفوذ التقليدية لفرنسا والولايات المتحدة مع وقت بدأ المغرب أيضا بحث توسيع علاقاتها الدولية في جميع الاتجاهات والانفتاح أكثر على موسكو خاصة بعد توتر في علاقاتها مع أوروبا.

د- تونس: التعاون المطرد

وعلى عكس المغرب كانت العلاقات بين تونس وروسيا سواء في الزمن السوفييتي أو بعده باردة رغم حفاظها على وتيرة طبيعية، وذلك عبر غياب أي زيارة رسمية بين رؤساء البلدين واستثناء الرئيس الروسي بوتين تونس من زيارته التي شملت الجزائر والمغرب عام 2006 وليبيا في 2008

و- موريتانيا.. آفاق جديدة

حيث تجمع بين موريتانيا وروسيا اتفاقيات تعاون في مجال الأسماك وتم الإشتراك مع المعارف التجارية الروسية في مدينة نواديبونيا مصنع لتعليب الأسماك، كما تسهم شركة "باشليفت" الروسية في عمليات التنقيب على النفط والغاز، أما المبادلات التجارية بين البلدين حاليا 70 مليون دولار وفق أرقام وزارة الخارجية الروسية، وكذلك تكثيف الزيارات للبحث في سبل التعاون[1] طائرات الميغ 29 والتي اتضح وجود عيوب فنية فيها، وقضية شركة الإتصالات الروسية "فيبلكوم" التي اشترت حصة كبرى في شركة "جيزي"الجزائرية وتمت تسوية القضية لاحقا والجزائر بحكم حجمها الجغرافي وعدد سكانها وثرواتها تعد حلقة رئيسية في سياسة موسكو المغاربية، وعي إضافة إلى طابعها العسكري البارز تحمل أبعاد أخرى سياسية واقتصادية لا تقل أهية بالنسبة إلى قادة الكريملين منذ العهد السوفييتي، وخلال زيارة الرئيس السابق بوتفليقة إلى موسكو في أفريل 2001 تم إعلان الشراكة الإستراتيجية بين البلدين، وكانت الإتفاقية الأولى مع دولة عربية، والثانية من نوعها بعد اتفاق مماثل أبرمته روسيا مع الهند، وفي سياق البحث الروسي عن تعزيز التعاون والشراكة، زار الرئيس بوتين الجزائر في مارس 2006، وهي الأولى من نوعها لرئيس روسي ليوقع صفقة تعاون ضخمة بلغت قيمتها 6.3 مليار دولار، كما تمت تسوية الديون الروسية على الجزائر التي تقدر بنحو 4.7 مليار دولار مقابل عقود تسليح حديثة، وفي فيفري 2008 زار بوتفليقة موسكو لتأكيد تعزيز التعاون العسكري والاقتصادي، كما قام

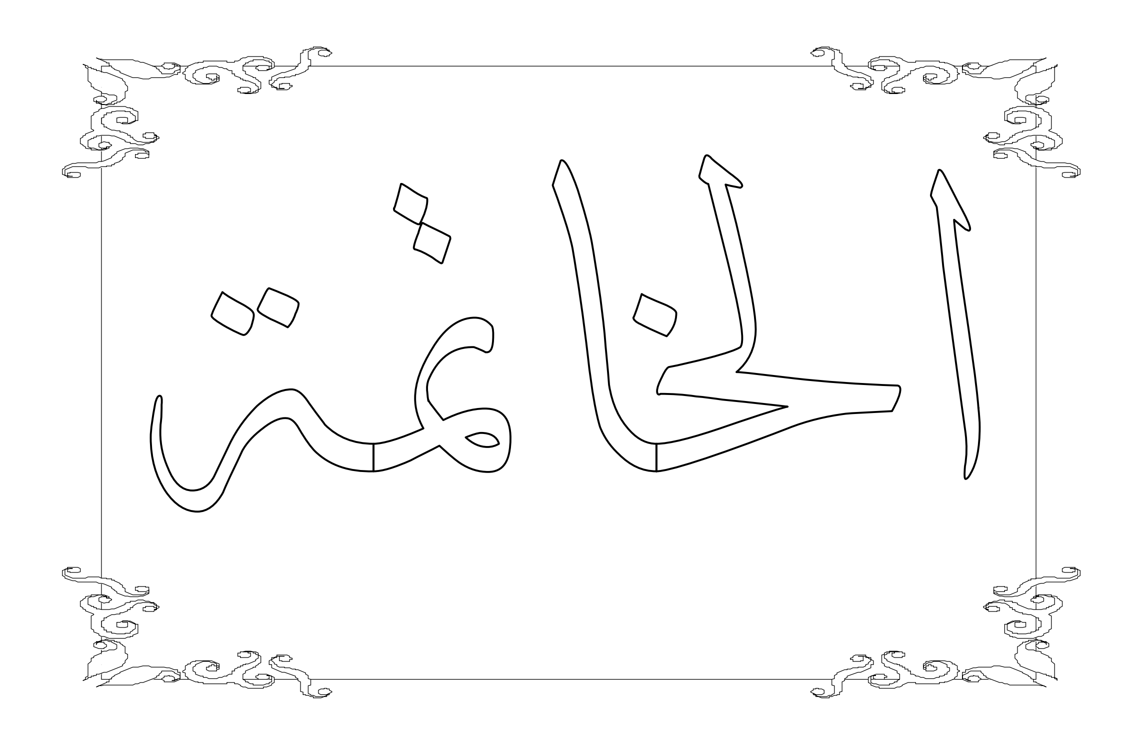
[1]- زهير حمداني: **مرجع سابق.**

الرئيس ديميتري ميدفيديف بزيارة للجزائر في أكتوبر 2010 لتعزيز العلاقات والاتفاقات في المجالين العسكري والاقتصادي، كما لم تنقطع الزيارات الدبلوماسية والعسكرية بين مسؤولي البلدين، وفي حين كانت المبادلات التجارية بين البلدين ضعيفة نسبيا (نحو 835 مليون دولار عام 2015)، تعد الجزائر من أكبر مستوردي السلاح الروسي مع الصين والهند، وأبرمت مؤخرا صفقة جديدة بقيمة 2.8 مليار دولار، شملت طائرات مقاتلة ومروحيات ودبابات متطورة ومنظومات دفاع جوي جديدة، ويعمل البلدان أيضا على تنسيق مشترك في مجال الغاز بحكم تأثيره الإقتصادي والسياسي عالميا، حيث توفر موسكو نحو 30 بالمئة من حاجة الإتحاد الأوروبي، والجزائر 12 بالمئة، وهما يعملان على إنشاء منظمة الدول المصدرة للغاز، رغم المعارضة الشديدة من العواصم الغربية[1]

[1]- زهير حمداني: **مرجع سابق.**

خلاصة الفصل

نستخلص من هذا الفصل إن إمكانية تطور الاتحاد ألمغاربي غير واردة حاليا لان اغلب دوله تعاني حالة من اللاسقرار السياسي وهذا قد يقف عائقا أمام هذا التكامل المغاربي ونظرا لموقع الجزائر يتوسطه لدول المغرب العربي مما جعلها في دوامة من العلاقات التي تكون تارة تعاونية وتارة تنافسية أو تنازعية مما أدى بها إلى توسيع علاقاتها مع الدول الكبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا وتدعيم اقتصاده مع الصين لتقوية فضائها الاستراتيجي ودعم مصالحها المتعددة.


الخاتمة

كثيرا ما اعتبرت المنطقة المغاربية لمحدد مهم للسياسة الخارجية الفرنسية ولدى صناع القرار داخل الدولة الفرنسية بكل توجهاتها المختلفة سواء اليمين أو اليسار، بل حتى في أوساط المجتمع الفرنسي فالسياسة الخارجية الفرنسية منذ الثورة ركزت وبشكل مباشر على المناطق المحيطة بها من أجل مصالحها، خصوصا المنطقة الجنوبية للمتوسط، وعلى هذا فعن الاستراتيجية الفرنسية لها علاقة باستراتيجياتها العالمية وسياساتها الخارجية التي تركز على التعاون في مختلف المجالات، أحيانا تمثل الهجرة والإرهاب، وأحيانا تركز على استخدام وسائل أخرى كالحرب والسيطرة.

وبخصوص المنطقة المغاربية إن المنظور الاستراتيجي الفرنسي اهتم كثيرا بمجالات التعاون، لأنه يدرك الأهمية الكبيرة للمنطقة بالنسبة لصناع السياسة الخارجية رغم ما تواجهه من تنافس من الدول الكبرى حول المنطقة المغاربية.

وكذلك من خلال الدور الذي لعبته المحددات الجغرافية من موقع ومساحة و تضاريس وموارد في توجيه وتفعيل السلوك الخارجي للدول، كون أن السياسة الخارجية لدول ما هي تلك الخطة التي ترسم مسار سلوكها الخارجي مع الدول الأخرى، والجغرافيا السياسية هي ذلك العلم الذي يدرس الظواهر السياسية وعلاقتها بالمكان، وبذلك فهي تحليل مكاني للظواهر السياسية.

وكذلك تعتبر عملية صناعة السياسة الخارجية إحدى أهم الركائز التي تعتمد عليها الدولة من أجل تحقيق هدافها عبر استخدام ما تمتلكه من قدرات وإمكانيات لبلوغ الأهداف التي تتمثل أساسا في تحقيقي المصلحة الوطنية، لذلك فمنطقة المغرب العربي التي تعد منطقة نفوذ فرنسية وبهذا تحتل حيزا مهما في ميدان السياسة باعتبارها بوابة أوربا في منطقة المتوسط من خلال سعي فرنسا استعادة مكانتها فيها، ولذلك لعدة اعتبارات أمنية، ثقافية واقتصادية.

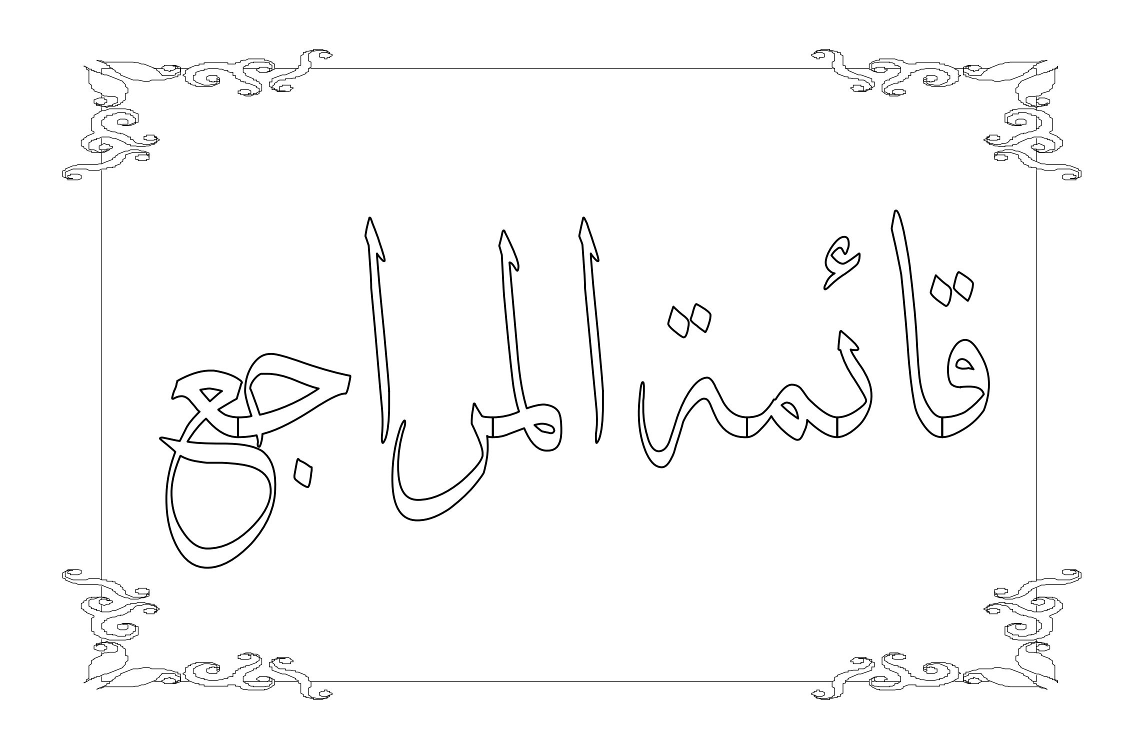
وعلى هذا الأساس يمكننا استخلاص النتائج من خلال هذه الدراسة المتمثلة في:

1- لا يمكن فهم السياسة الخارجية الفرنسية إلا من خلال الإطار الفلسفي للسياسة العالمية الفرنسية التي تبلورت منذ القدم.

2- لا يمكن بلورة السياسة الخارجية الفرنسية ببعدها المغاربي إلا من خلال إدراك الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المغرب الربي بالنسبة لفرنسا.

3- لا يمكن مواجهة التهديدات الأمنية (الهجرة، الإرهاب) من قبل فرنسا إلا بوجود علاقات قوية مع المنطقة المغاربية يفرض على صانعي السياسة الخارجية الاهتمام أكثر بالمنطقة.

4- لا يمكن لصانعي السياسة الخارجية الفرنسية الاهتمام بالمنطقة المغاربية لمواجهة التهديدات إلا من خلال دخول دول أخرى تنافسها على المنطقة لحماية مصالحه والحفاظ عليها.


قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830)**، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، الجزء الأول 1898).

2- أحمد نوري النعيمي، **سياسة خارجية**، (د ط)، دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.

3- إدريس لعريني، **محافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية**، المستقل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 281، جويلية 2002.

4- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**، ط5، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، 1987.

5- أياما موراتا كابوكي، **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**، ترجمة عادل زقاغ .

6- أيمن السيد شبانة، **الإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي دراسة مقارنة في محمود أبو العنيين (محرر)**، إتحاد إفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، ليبيا، مركز البحوث الإفريقية، ط1، 2001،.

7- جمال عبد الناصر، **إتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية سياسية**، (د ط)، دار العلوم للنشر والتوزيع، كلية الحقوق، جامعة عنابة، (د س).

8- جمال عبد الناصر، **إتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية سياسية**، (د.م.ن) دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.

9- جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسير والنظريات التكوينية**، ط1، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.

10- جهاد عودة: **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، ط1، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

11- جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية ترجمة مركز الخليج للأبحاث**،ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

12- حسين عوض، **الترابط مابين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية والسياسة الدولية**، الحوار ..... العدد 4021/، 2013/0/04.

13- خنبلي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج3.

14- السعيد بوشعير، **القانون والنظم السياسية المقارنة**، ج2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

15- صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقين إلى خروج الفرنسيين (815 قبل الميلاد، 1962م)**، (الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع).

16- صبيحة بخوش، **إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية (1989-2007)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.

17- الطيب شنتوف، **دراسات في تاريخ الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2015).

18- الطيب شنتوف، **دراسات في تاريخ الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2015).

19- عبد الحميد براهمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

20- عبد اللطيف محمود، **الهدرة وتهديد الأمن القومي العربي**، القاهرة، مركز الحضارة العربية، 2003.

21- عبد الله العروي، **المغرب العربي النظرة المستقبلية وزارة الخارجية**، الإمارات العربية المتحدة، 2002/2001، ص 189/183.

22- عبد الله بن الشيخ، المحفوظ بن بية، **الإرهاب التشخيصي والحلول**، الرياض، شركة الحيكان للأبحاث والتطوير، 2008، ص 26.

23- عبد الوهاب حوامد، **الإجرام السياسي**، بيروت، دار المعارض، 1964.

24- غربي محمد، الدفاع والأمن، **إشكالية تحديد المفهومين من جهة نظر جيوإستراتيجية في كتاب جماعي**، الجزائر والأمن في المؤسسة، واقع وآفاق، الجزائر: مركز الدراسات الإستراتيجية.

25- محمد أزهر السماك، **الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرون بين المنهجية والتطبيق**، ط1، دار الازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011.

26- محمد أزهر سعيد السماك، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، الأردن، دار الأمل للنشر والتوزيع، 1998.

27- محمد الجابري، **موسوعة دول العالم حقائق وأرقام**، ط1، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2000.

28- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 19 .

29- محمد الهادي الشريف، ما **يجب أن تعرف عن تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الإستقلال**، (تونس، دار سراس للنشر، 1993، ط3)، ص 85-87.

30- محمد رزيق، **الجيوبولتيكيا، المفاهيم والدلالات- المدارس والنظريات** ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2014.

31- محمد صالح المصغر، **الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشتاريعه المؤسسية في العلاقات الأوروبية حاضرها ومستقبلها**، ط1، باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997.

32- محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا السياسية المعاصرة: دراستنا الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية، منتدى نسور الأزبكية، عميد معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، مطبعة محمد عبد الكريم حسان، سنة 2010.

33- محمد لعقاب، **الخوف الأوروبي من شمال إفريقيا**، الشروف اليومي العدد 161181، 16 سبتمبر 2004.

34- محمد محمد داود، **اللغة والسياسة في عالم ما بعد 11 سبتمبر**، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.

35- مصطفى الفيلالي وآخرون، **تطور الوعي القومي العربي**، ط1، (بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، أفريل 1986).

36- ناجي عبد النور، **الأبعاد غير العسكرية للأمن في المؤسسة، ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**، في كتاب جماعي بعنوان "الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية.

37- ناجي عبد النور، **الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط، ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**.

38- الهادي البكوش، **المقاومة في تونس ضد الإستعمار (1881-1964)**، (توقنس، درس إفتتاحي للسنة الجامعية 2003-2004) مجلس نواب الشعب.

39- هاني خلاف وأحمد نافع، **نحن وأوروبا شواغل الحاضر وآفاق المستقبل**، القاهرة، مركز الدراسات الإستراتيجية، 1998.

2- المذكرات والرسائل

1- إيمان دني، **البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002-2023**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص دراسات مقارنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2016-2017.

2- بيرم فاطمة، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، السنة 2009-2010.

3- حمدوش رياض، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنغ القرار في الإتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001** (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة منتوري قسنطينة سنة 2011-2012.

4- رؤوف منصوري، **الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني، قسم الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2013-2014.

5- زكري مريم، **البلد الإقتصادي للعلاقات الأوروبية- المغاربية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أورومتوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2010-2011.

6- شاكري قويدري، **التحديات المتوسطية للأمن القومي منطقة المغاربية (2001-2011)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ف يالعلوم السياسية وعلاقات دولية تخصص إدارات مغاربية، قسم دراسات دولية، جامعة الجزائر -3- سنة 2014-2015.

7- عادل زقاغ، **إدارة التراعات الأثينية ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث** (مذكرة ماجستير مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، جامعة باتنة، 2004).

8- فاطمة حموتة، **البعد الثقافي في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص" دراسات مغاربية، جامعة باتنة، 2011).

9- فايزة غنام ،**التعاون الأمني المغاربي، دراسة حالة حوار 5+5 (2001-2011)** مذكرة مكملة لشهادة ماجستير في الدراسات المتوسطية والمغاربية في الأمن والتعاون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، دكتوراه في القانون والعلوم السياسية سنة 2011-2012.

10- فايزو غنام، **التعاون الأمني الاورمغاربي، دراسة حالة حوار 5+5 (2001-2011)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات المتوسطية والمغاربية في الأمن والتعاون، جامعة مولود معمري، سنة (2011-2012).

11- قريب بلال، **السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه-التحديات والضمانات)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علوم سياسية، تخصص دبلومساية وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة 2010، 2011.

12- لخضر عواريبي، **جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1955/1927**، رسالة ماجستير، الجزائر، 2007.

13- مروش يوسف، **اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وأثارها المستقبلية على القطاع صناعي جزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم إقتصادية كلية علوم إقتصادية وعلوم التسيير سنة 2011-2012.

14- فاطمة حموتة: **البعد الثقافي في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2011/2010).

3- المجلات ولاالملتقيات

قائمة المراجع

1- الأيوبي: **العلاقات الإقتصادية والسياسية بين أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا**: (مجلة السياسة الدولية، ع124 (مصر- القاهرة، ظافريل 1996).

2- العابد شريط وفطيمة حمزة، **التكتلات الاقتصادية وظاهرة الفقر دراسة حالة إتحاد المغرب العربي**: جامعة يارت-بسكرة، الجزائر: مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقسيم سياسات الإخلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، ديسمبر 2014.

3- بن صغير عبد العظيم، **الحرب على الإرهاب وتأثيرها في الأمن الإنساني، العلم الإستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 3، ماي 2008.

4- سالم بوقوق: **الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي**، مجلة العالم الإستراتيجي، العدد 2008.

5- سالم برقوق، "**الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي**"، العالم الإستراتيجي، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 03 ماي 2008.

6- صالح صالحي، **التحديات المستقبلية للإقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الــأوروبي**، مخبر الشراكة والإستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02، سنة 2003.

7- عبد الحليم بن مشري، **التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي**، ورقة مقدمة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة بالدوحة، 17 و 18 فبراير / شباط 2013"، مركز الجزيرة للدراسات.

8- عبد الحليم بن مشري، **ماهية الهجرة غير الشرعية**، مجلة المفكر، العدد السابع، 2014.

9- فادية عبد العزيز الفطعاني، **الحركة الوطنية المغربية 1912-1937م**" (المجلة الجامعية، المجلد الأول، العدد السادس عشر، فبراير 2014).

10- محمد عبد المحسن سعدون، **مفهوم الإرهاب وتجريمه في التشريعات الجنائية الوطنية والدولية**، مجلة مركز الدراسات الكوفة، العدد السابع، 2008.

11- مهدي بوكعومة، **العلاقات –الأورو-مغربية في إطار سياسة الجوار الأوروبية 2005-2012**، مقال نشر في مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد .14

4- المواقع الإلكترونية

1- **اتفاقية الأمن بين المغرب وفرنسا**: الجودة الرسمية المغربية رقم 4955 الصادرة يوم الاثنين نوفمبر 2001 في:

2- **الأبعاد الرئيسية لصعود الدب الروسي**، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث: www.Fikerconter.com.

3- الصليب بوعزة، **القاعدة في المغرب الإسلامي**، من موقع الجريدة على الرابط: http://www.ljazera.net/kmorxledyegate/2017/08/19.

4- العربي العربي، التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المجال المغاربي وأساليب المواجهة، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 2016/07/24 على الرابط: -http://www.politics.dz.com/threads/altxdidat allutmorhlifi-lingal-lingalardi-usfib-almugx-s176

5- الفرانكفونية في سطور، http، // majles.alukah. net/ showthead.php.t، 9554

6- **المغرب العربي الكبير أو شمال إفريقيا على الرابط**، http//، www.startinnes.com

7- بردة رتيبة، **السياسة الأمنية الامريكية في المتوسط**، https://revues.univ-aurgla.dz

8- زهير حمداني: **روسيا تطور علاقاتها المغاربية من بوابة الاقتصاد والسلاح**، 2017/04/27: https//www.aljazeera.net

9- **سفارة فرنسا في الجمهورية التونسية**، بيان صحفي 15 مارس 2018، http // tm.ambofrance.org

10- عبد الله تركماني، ورقة قدمت في المؤتمر الرابع والعشرين لمنتدى الفكر المعاصر حول **"من أجل مقاربات جديدة للتعاون السياسي والعلمي في المغرب العربي**، الدورة الثانية لمؤتمر: كفلة اللامغرب، في الفترة من 14 إلى 16 شباط 2008، "دعوى من مؤسسة التميمة للبحث العلمي والمعلومات، و "مؤسسة مونراد أدريناور بتونس"، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، : Damaxus centre for threoretical and civil Rights studies www.mokarabat.com

11- فرنسا والجزائر، **الدبلوماسية والفرنسية**، شمال إفريقيا والشرق الأوسط (الجزائر)، وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، 2019 ttp: // www.diplomative. Goure.ER،

12- **فرنسا وتونس الدبلوماسية الفرنسية،** شمال إفريقيا والشرق الأوسط (تونس)، وزارة أوروبا والشؤون الخارجية. 2019 : http،//www.diplomatie.gow.fr

13- **فرنسا وتونس الدبلوماسية الفرنسية،** شمال إفريقيا والشرق الأوسط (تونس)، وزارة أوروبا والشؤون الخارجية. 2019 : http، //www.diplomatie.gow.fr

14- نور قرايش، **التنافس الاوروبي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية،** 9 مارس 2015.: https://www.politicsdz.com/comminity.

15- http:// twitter. Com/ Sour Al Azbakiya

16- -أعربي لادمي محمد، **السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات** الساعة 03.47 يوم 09 فيفري 2019 : p:04 § /http.// democraticac.de

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

*1- berund philipe, **l'immigration,** paris : le norde édition, 1999.*

*2- Hatem ben salem. **Le Maghreb sur l'écliguier mediterranem. Defense nationale**; paris، le comité d'etudes de defense national.07 juillet 1989.*

*3- Jean francais coustilliere, **méditerranée، quell enjeu pour le XXle siècle! Defense nationale**; paris، le comité d'etudes de defense national.04 avril 1999.*

4- Laure borgommabo loup et autres le Maghereb stratégique prémiére partie. Italie، NATO defense college, 2005.

5- –AL QUDS AL- ARABI VOLUME 18- ISSUE 5323 Monday 10 july 2006.

6- –James D. Fearon Domestic politic Foreign policy and Theories of International Relations .

المواقع باللغة الأجنبية

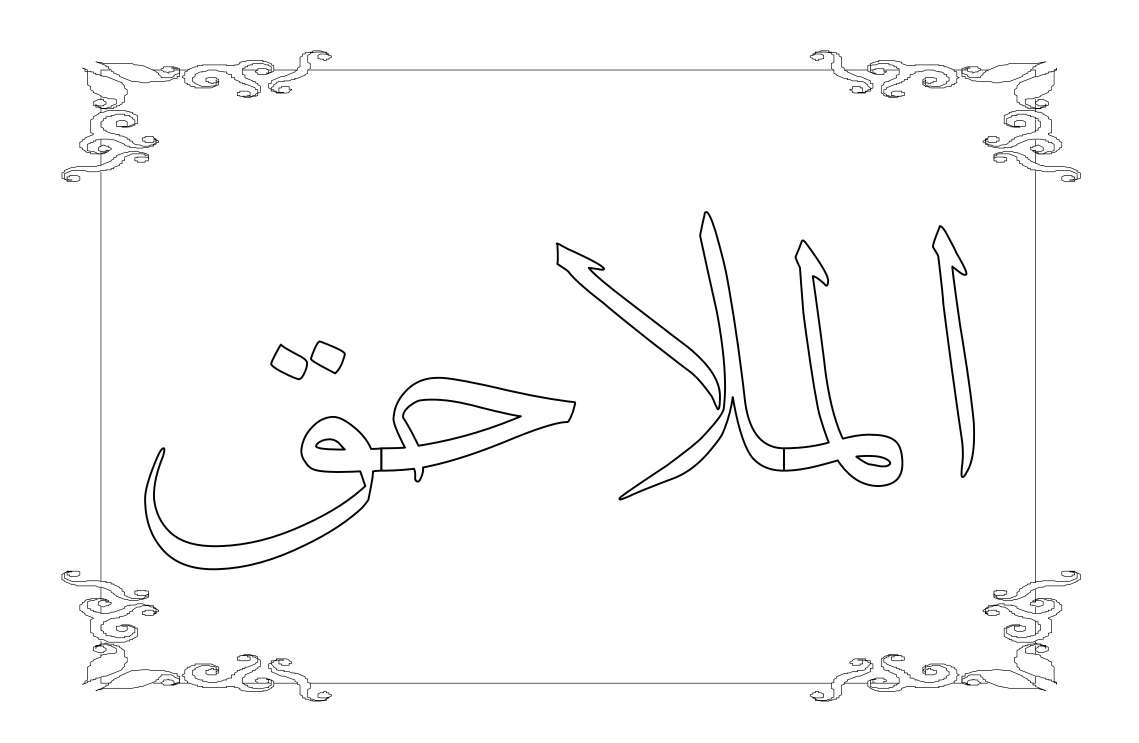
1- Europen External arction service, sarviu européen pour l'action extérieure Tuesday, 10 may 2016. 14،20 www.elas.europer.eu

2- la France et le maghreb dans http://www.dilplomatine,gouve.fr/fr/pays-zones-geo-s33/fruce.maghreb.html.

3- la lutte contre le tervoisme au livre blanc dans : http://www.defence,gouve.fr/livre.blanc/lesmovl.gostrav.

4- la lutte contre les filieres d'immigration, dans : http://www.immigration.gouve.fr/spip.php.page.doxiers.det.immexnumrubrigue: 237&numorticale:1389 .

5- *rapport immigration, clandestine :* ***une réalitémacceptable, une réponse ferme suste et lumune dans*** *: http://www.senat.fr/rap/rap/r05-300-7/n05-300-1html .*


الملاحق

الملحق رقم (01): اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوربي

طبيعة الاتفاق : **اتفاق شراكة**



تاريخ توقيع الاتفاق : 26 فبراير 1996

الدخول حيز التنفيذ: فاتح مارس 2000

مجال التطبيق : كل قطاعات الأنشطة الاقتصادية

أهداف الاتفاق:

على الصعيد التجاري الاتفاق يهدف إلى :

- إقامة منطقة صناعية للتبادل الحر.
- تعميق التبادل الحر للمنتجات الفلاحية والصيد البحري .[1]
- تحرير تبادل الخدمات والمنشأ .

[1] - http://www.marocexport.gov.ma/ar/content/accords-de-libre-echange

– تعزيز الاندماج التجاري من خلال تفعيل بروتكول اوروميد الخاص بقواعد المنشأ .

1– إقامة منطقة صناعية للتبادل الحر صناعية

بالنسبة للمنتجات الصناعية : تستفيد الصادرات المغربية من دخول أسواق الاتحاد الأوربي بحرية منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ بينما تدخل منتجات المنشأ للاتحاد حسب المخطط التالي :

– الولوج الحر لسلع التجهيز وبعض قطع الغيار ابتداء من فاتح مارس 2000 .

– الولوج الحر للمواد الأولية والغير مصنعة محليا .

– الحدف التدريجي للرسوم الجمركية بالنسبة للمنتجات المغربية بنسبة %10 في السنة ابتداء من السنة الرابعة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ :الشطر التاسع من التخفيض دخل حيز التطبيق في فاتح مارس 2011 ، التاريخ المتزامن مع تخفيض %90 من الرسوم المطبقة .

– الحذف التدريجي للرسوم الجمركية بالنسبة لبعض السيارات منذ مارس 2003 بنسبة % 3 في السنة خلال أربع سنوات و % 15 في السنة ابتداء من السنة 8 من دخول الاتفاق حيز التنفيذ والى غاية الحذف الشامل للرسوم : منذ فاتح مارس 2011 دخلت هذه المنتجات السوق المغربية واستفادت من تخفيض بنسبة %87 من الرسوم الجمركية .

2– تعميق تحرير التبادل التجاري للمنتجات الفلاحية والصيد البحري

بانسبة للمنتجات الفلاحية : نص اتفاق الشراكة (المادة 16 و المادة 18)على التحرير المتدرج لتبادل المنتجات الفلاحية بين الطرفين .

تم توقيع اتفاق جديد لتحرير المنتجات الفلاحية و الفلاحية الصناعية ومنتجات الصيد البحري في 13 دجنبر 2010

3– تحرير تبادل الخدمات والإنشاء

تحرير التجارة والخدمات وحق الإنشاء المنصوص عليها في المادة 31 من اتفاقيات الشراكة التي تنص على: ((يتعهد الطرفان بتوسيع مجال تطبيق الاتفاق بشكل يؤدي إلى الحق في إنشاء شركات طرف على أراضي الطرف الأخر وتحرير الخدمات التي تقدمها شركات أي الطرفين لطالبي هذه الخدمات في الطرف الأخر)) .

المفاوضات الثنائية بين المغرب والاتحاد الأوربي القائمة على مبدأ التحرير التدريجي المتبادل للتجارة والخدمات وحق الإنشاء والتي انطلقت في فبراير 2008 .

هذه المفاوضات أدمجت في مفاوضات التبادل الحر الشامل والمعمق بين المغرب والاتحاد الأوربي .

4- تعزيز التكامل التجاري من خلال تنفيذ البروتوكول الأورو-متوسطي حول قواعد المنشأ

بهدف الاستفادة من مزايا تفضيلية بموجب اتفاق المغرب والاتحاد الأوروبي في مجال التجارة، الصادرات المغربية ملزمة بالاستجابة لمعايير المنشأ وفقا لأحكام البروتوكول الأورو-متوسطي حول قواعد المنشأ، المعمول به منذ 1 يناير 2006

يتم تطبيق هذا البروتوكول من قبل الاتحاد الأوروبي وبلدان رابطة التجارة الحرة الأوروبية (سويسرا والنرويج وأيسلندا وليختنشتاين)، وجزر فارو، تركيا، الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، سوريا وتونس. تم تمديد هذا النظام أيضا إلى دول البلقان الغربية ..

اتفاقية إقليمية بشأن قواعد المنشأ التفضيلية الأورو-متوسطية استبدال بروتوكولات الشبكة الحالية التي أبرمتها مع الاتحاد الأوروبي وقعت كل شريك تجاري من قبل المغرب في ابريل نيسان عام 2012.

هذه الاتفاقية هي اليوم محل مراجعة من قبل الأطراف المتعاقدة بحكم أن صيغتها الأولية هي نسخ بسيط لمختلف برتوكولات قواعد المنشأ .

التطورات الأخيرة

- اتفاق مؤسس لآليات تسوية المنازعات

تم توقيع اتفاق يؤسس لآليات تسوية المنازعات بين المغرب والاتحاد الأوربي في دسمبر 2010 خلال الدورة التاسعة لمجلس الشراكة .

الاتفاق يعالج كل المنازعات ذات الطبيعة التجارية وينص على استنفاد إجراءات تسوية المنازعات المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة، قبل اللجوء إلى آلية ثنائية تنص، أولا على إجراء المصالحة قبل الذهاب إلى التحكيم . هذا الاتفاق دخل حيز التنفيذ في يناير 2014.

اتفاق للتبادل الحر شامل ومعمق بين المغرب والاتحاد الأوربي ، مفاوضات هذا الاتفاق أطلقت رسميا في فاتح مارس 2013 ، حتى الآن جرت أربع جولات تفاوض :

- الرباط من 22 إلى 25 ابريل 2013
- بروكسل من 24 إلى 27 يونيو 2013
- الرباط من 20الى 24 يناير 2014
- بروكسل من 7 إلى 11 11 2014

11 مجموعة عمل شكلت للاشتغال على مختلف مواضيع الاتفاق.

الملحق رقم (02): خريطة تمثل التعامل بين الاتحاد الأوربي والمغرب العربي

